

هل تكتمل فرحة اللبنانيين؟

الأغلبية الساحقة من اللبنانيين كانت تعلق آمالاً عريضة على أن تنال حكومة الرئيس الحريري ثقة المجلس النيابي، وأن تكون فرحتهم بحكومتهم كاملة غير منقوصة، كي تتاح لهم فرصة أن يفرحوا ويمرحوا وقد أصبحت لهم حكومة كاملة التمثيل والمواصفات قبل أعياد الميلاد ورأس السنة. وهذه انجازات كانت تقليدية وبسيطة، ومن البديهي أن تتحقق عقب انتخاب رئيس جديد للجمهورية، بعد شغور رئاسي وفراغ دستوري استمر سنوات. لكن ماذا بعد؟ فقانون الانتخابات، العصري والعدل والمتوازن ينتظره اللبنانيون منذ خمس سنوات، وهو الذي تسبب بالتمديد (غير الدستوري) للمجلس الحالي كما يراه البعض، وهو ينبغي أن يراعي المصالح الشخصية والحزبية والطائفية والمناطقية لكل كتلة نيابية، ويكاد يكون القانون الوحيد في العالم الذي ينبغي ان يراعي دين المرشح ومذهبه عند تقدمه للترشح، وفي أي محافظة أو قضاء يكون. لذلك فلن تكون صياغة القانون سهلة، ولا عملية الترشح والانتخاب، وكذلك اجراءات فرز الأصوات، سواء كان القانون نسبياً أو مختلطاً، لأن قانون الستين مرفوض من معظم الكتل النيابية، وكذلك الأكثرية والأرثوذكسي. فهل تكتمل فرحة اللبنانيين بصدور القانون وإجراء الانتخابات في وقتها المحدد، أو بعده بأشهر؟!



**حكومة العهد الأولى
تحصد ثقة النواب
وتخسر ثقة مكوّن أساسي في البلد
بانوراما ٢٠١٦.. تساويات سياسية
وأمنية وإخفاق وطني**

**قتلى مديون بغارات روسية
وتصعيد للنظام بريف دمشق
سوريا والدور العربي
من سايكس بيكو إلى موسكو**



**عباس والمجلس التشريعي
الشرعية لمن؟**

**قرار أممي بالأغلبية الساحقة
لوقف الاستيطان الإسرائيلي**



**تركيا والأزمة السورية
ملاحم مرحلة جديدة**

**ماذا يحدث في سجون النظام السوري
بعد عام ٢٠١١؟**



وجهة نظر

صدق التمثيل والتزوير الاستباقي

تتنافس القوى السياسية اللبنانية على الادعاء بأنها تتبنى أكثر النظم تطوراً وتقدمية في كافة المواضيع المطروحة. ويعتمد معظم هذه القوى إلى تناول مواضيع القانون الانتخابي من هذه الزاوية فضلاً عن مواضيع أخرى كان في مقدمتها خلال العام الماضي معضلة النفايات المستعصية التي حاول كل طرف من الأطراف الإدلاء بما لديه من خبرة مستوردة من الخارج في هذا المجال. ويستحضر السادة الناطقون باسم القوى السياسية على المنابر والشاشات كل التعبيرات المنمقة التي تدعي لهذا القانون الانتخابي أو ذلك القانون كل سمات التقدم والتطور التي تتأكد من خلال تجارب المجتمعات المتقدمة.

لا أن سقطات الكلام تكشف عن كوامن الاعتبارات التي تقف خلف هذا القانون أو ذلك القانون، ما يؤكد أن المصالح الانتخابية للطوائف والمذاهب والأحزاب العملاقة وغير العملاقة تقف وراء اختيار القانون الانتخابي المطلوب اعتماده في لبنان. فالدوائر الموسعة والنسبية تنفعان الطوائف الكبيرة العدد، والدوائر الصغرى والنظام الأكثرى يفيدان الطوائف القليلة العدد، ويحفظ استقلالها ويحول دون ذوبانها أو اضمحلال تأثيرها في بحور الطوائف الكبيرة... والحسابات السياسية تسير على هذه القاعدة. ويتورط في هذا المجال بعض من لا يعي حقيقة وتفصيل القوانين الانتخابية المطروحة ولا يدرك آليات تطبيقها، ما يسبب إرباكاً واضحاً بين المواطنين الذين باتوا يسألون عن معنى هذا المصطلح أو ذلك من المصطلحات المتداولة في هذا الموضوع.

لا أحد من هذه القوى السياسية يبحث عن حسن التمثيل في أي قانون انتخابي يفترض اختياره واعتماده في الانتخابات النيابية في لبنان، وهو العنصر الأساس الذي يجب أن يحكم الجميع في بحثهم المشار إليه. إلا أن ما يزيد الأمور تعقيداً هو أن بعض القوى السياسية تجري حساباتها الانتخابية على أساس تحالفاتها الحالية، وتدفع الباهظ من الأموال من أجل إجراء بروفات انتخابية لاستكشاف مدى ملاءمة هذا القانون الانتخابي أو ذلك لمصالحها الانتخابية من خلال استطلاعات للرأي في هذه الدائرة الانتخابية أو تلك. وهذا ما يكشف عن تخلف مستنكر في آليات البحث عن القانون الانتخابي المرتجى، وعن تكاذب مستقطع يمكن ضمه إلى التكاذبات الأخرى التي تعم البلد في كثير من الاستحقاقات والمواضيع والقضايا المطروحة.

لقد كان وليد جنبلاط الأكثر وضوحاً وصراحة في هذا الموضوع حين قال بصريح العبارة إن «الموحدين الدروز الذين يوجد أكثرهم في قضاي الشوف وعاليه سيتعرضون للمصادرة الفعلية في حال اعتماد الدوائر الموسعة، وهذا ما يسمح للزعامة الجنبلاطية بأن تقترح جرس الإنذار الطائفي والمذهبي من مغبة شعور الدروز بالمصادرة في قرارهم السياسي وفي مجمل وجودهم في هذه المنطقة المهمة من لبنان. وكذلك كان العماد ميشال عون في أيار من عام ٢٠٠٨ وخلال «مؤتمر الدوحة، واضحاً في مطالبته بالعودة إلى «قانون الستين» من أجل تحرير عدد لا بأس به من المقاعد النيابية المسيحية من أسر طوائف أخرى... وقد ساند العماد عون آنذاك في مطلب العودة إلى «قانون الستين» كل قوى ٨ آذار المشاركين في ذلك المؤتمر.

وحتى بعض القوى العلمانية التي كانت على انتماء يساري سابق تنطلق في تأييدها للدائرة اللبنانية الواحدة من حسابات تقول إن بإمكانها أن تحقق مكاسب انتخابية مهمة في هذه الدائرة الموسعة من خلال الملمة قواها الانتخابية المتناثرة والمنتشرة في معظم المناطق اللبنانية المتنوعة طائفيًا. في هذا الخضم يثور التساؤل الكبير عن غياب العنصر الرئيس في عملية البحث عن القانون الانتخابي الأفضل للشعب اللبناني وفئاته المختلفة، إلا وهو صدق التمثيل ودقته بعيداً عن المصالح والغايات الضيقة التي تستبطن تزويراً استباقياً تجري شرعته وقودنته. ■

أيمن حجازي

بصوب، في حضور رئيس شعبة المعلومات العميد عماد عثمان ورئيس فرع الأمن العسكري فيها العميد سعيد فواز وابن شقيقه نبيل إده. ولا تزال التحقيقات جارية بإشراف القضاء المختص، بغية توقيف سائر المتورطين.

دار الفتوى ردت على كبرارة



ردت دار الفتوى على بيان لوزير العمل محمد كبرارة سال فيه: «لماذا لم تمارس دار الفتوى حقها، بل واجبه المزم شرعاً، في الادعاء على أفعى الترويج وذيلها، للإساءة العلنية لرسول الإسلام؟»

وقالت الدار في ردها أنها «مارست وتمارس دورها الديني والوطني»، معتبرة أن البيان «غريب عجيب، وأقل ما يقال فيه أنه معيب بحقه»، لافتة إلى أنها «تقوم بواجبها الشرعي واهتمامها بالشؤون الدينية والوطنية على أكمل وجه، وصادرت بياناً استنكرت فيه ما عرض عبر إحدى الوسائل الإعلامية، واستدعت أصحاب المحطة والقيمين على البرنامج وطلبت منهم الاعتذار عن الخطأ الذي وقع، كما طلبت منهم عدم تكرار ما حصل، واحتفظت بكامل الحقوق القانونية في متابعة الموضوع».

«الوحدة الأمنية لآل جعفر» تتأثر لابنها بقتل عسكري

أعلنت قيادة الجيش في بيان لها أن «قوة دهمت فجر امس، منازل عدد من المطلوبين في منطقة القصر - الهرمل، والمشتبه في علاقتهم بالعمل الإجرامي الذي استهدف العريف في الجيش علي ماجد القاق خلال وجوده بمأذونية في محلة السيدة زينب - دمشق وأدى إلى استشهاد، وقد تمكنت القوة من توقيف شخصين، وضبطت بحوزتهما كمية من الأسلحة الفردية والذخائر والأعتدة العسكرية المتنوعة».

وأكد البيان «أن الجيش لن يسكت عن هذا العمل الإجرامي الجبان، وسيلاقح القائمين به والمحرضين عليه أينما كانوا، حتى إلقاء القبض عليهم وتقديمهم إلى العدالة».

ندعهم يقتلون القضية... من الممكن أن يغتالوا واحداً منا لكن ثورة الأرز انطلقت وباقية».

انفجرت بين الضاهر ورحال

اندلع سجال عنيف بين عضو كتلة «المستقبل» النائب رياض رحال والنائب خالد الضاهر خلال كلمة الأخير في جلسة إعطاء الثقة للحكومة، تخلله كلام جارح. وكان الضاهر، تناول في مداخلته موضوع إنماء عكار فلفت إلى أن «الفقر في لبنان هو بنسبة ٣٠ المئة وفي عكار ٧٠ في المئة، وهناك غياب تام للحكومات وللمجلس الإنماء والإعمار والمدارس»، وقال: «نحن أمام سياسة مقصودة تجاه هذه المناطق، هذه سياسة كيدية. نحن في دولة إساءة إلى المواطنين؟ تهم الإهابة جاهزة، عشرات آلاف الوثائق في حق شعبنا وثائق غير قانونية، هل هذا أمر مقبول؟ هل الحكومة مسؤولة أم لا؟».

وعندما تطرق إلى «الإنماء المتوازن»، وتمنى على الرئيس بري أن «تشمل عنايته منطقة الشمال كما الجنوب»، قاطعه النائب رياض رحال قائلاً: «أنت زعلان لأنك لم تحصل على وزارة فلو كنت وزيراً فلعليك بالإنماء، أنت خرمان حتى تصير وزير». فقاطعه الضاهر قائلاً: «واحد مثلك يكون خرمان على وزارة. أنا أكبر منك ومن أي وزارة».

عين الحلوة يستعيد حياته ووعود بكشف الجناة

استعاد مخيم عين الحلوة حياته اليومية، بعد تعهد الفصائل الفلسطينية والقوى الإسلامية متابعة التحقيق لكشف قتلة الناشط في «عصبة الأنصار الإسلامية» الفلسطيني سامر حميد المعروف بـ«سامر نجمة»، وتسليمهم للسلطة اللبنانية. وانصرف السكان إلى رفع الأضرار التي لحقت ببيوتهم وممتلكاتهم نتيجة الاشتباكات الدامية في منتصف الأسبوع الفائت بين مسلحي حركة «فتح» ومجموعات أصولية، في الشوارع الفوقاني وأحياء الصفصاف وعكبره وطيطبا.

وطالب الأهالي القوى والفصائل بتعويض فوري للأضرار حتى يتمكنوا من العودة إلى بيوتهم وممارسة حياتهم الطبيعية، علماً أن وكالة غوث اللاجئين وتشغيلهم «الأونروا» باشرت إصلاح الأضرار الجسيمة التي لحقت بشبكتي الكهرباء والمياه، إضافة إلى رفع النفايات التي تراكت في الشوارع والأزقة.

تحرير رجل أعمال بعد خطفه ١٢ يوماً

تمكنت شعبة المعلومات في المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي، من تحرير رجل الأعمال اللبناني جميل قزحيا (٨٣ عاماً) الذي خطف مساء ١٣ كانون الأول الجاري من منزله في بيت مري، وطلب خاطفه فدية بقيمة مليوني دولار أميركي لإطلاقه. ونجحت الشعبة في تحديد هوية الخاطفين وتوقيفهم والذين تبين أنهم السوريون: م.ع. (٢٣ عاماً)، ن.س. (٣٢ عاماً)، وم.ع. (٢٣ عاماً). وباستماعهم، اعترفوا بتنفيذ عملية الخطف بالتنسيق مع اشخاص في منطقة البقاع حيث قاموا بتسليمهم إياه في المدير، وتولى هؤلاء نقله إلى منطقة البقاع الشمالي. ونتيجة متابعة قضية الخطف بسرية تامة، تمكنت الشعبة في ٢٤ الجاري من تحرير المخطوف وهو بصحة جيدة، وقد نقل إلى بيروت من دون دفع أي فدية مالية. واستقبله المدير العام لقوى الأمن الداخلي اللواء إبراهيم

البخاري يدعو قبلان ورؤساء الطوائف الروحية

زار القائم بالأعمال السعودي في لبنان وليد البخاري يرافقه المسؤول الإعلامي في السفارة غسان اسكندراني، نائب رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى الشيخ عبد الأمير قبلان في حضور مدير المجلس نزيه جمول، ووجه له دعوة إلى غداء يجمع رؤساء الطوائف الروحية في لبنان في منزل السفير السعودي في ١٧ كانون الثاني المقبل. كما زار البخاري شيخ عقل طائفة الموحدين الدروز الشيخ نعيم حسن في دار الطائفة في فردان، في حضور قاضي المذهب الدرزي الشيخ غاندي مكارم والشيخ سامي عبد الخالق، ووجه له الدعوة نفسها. وشدد حسن على «متانة العلاقات الأخوية بين لبنان والمملكة العربية السعودية التي لها الأيادي البيض في مختلف المحطات الأساسية من تاريخ لبنان».

عون لتحرير القضاء من التبعية السياسية



طالب الرئيس اللبناني ميشال عون القضاء بـ«رفع صوتهم في وجه من يضغط عليهم»، مؤكداً وقوفه إلى جانبهم «لحمايتهم من أي ضغط». وإذ دعا إلى «تحرير القضاء من التبعية السياسية»، اعتبر أن «العدالة المتأخرة ليست بعدالة»، داعياً إلى الإسراع في إصدار الأحكام. وحض على «تعديل قانون أصول المحاكمات على نحو يساعد في تقليل عدد الدعاوى العالقة أمام المحاكم». وكان سبعة قضاة من أعضاء مجلس القضاء الأعلى (عينوا في ٢٠١٤ و ٢٠١٥ في ظل الشغور الرئاسي) أدوا اليمين أمام عون في حضور وزير العدل سليم جريصاتي، ورئيس المجلس القاضي جان فهد.

«المستقبل» يحيي ذكرى الوزير شطح

أحيا «تيار المستقبل» الذكرى الثالثة لاغتيال الوزير اللبناني السابق محمد شطح في حضور شخصيات سياسية وأصدقاء الراحل في مجمع بيبال، فيما غرّد رئيس الحكومة سعد الحريري عبر «تويتر» قائلاً: «في الذكرى الثالثة لاغتيال الوزير الشهيد نتذكر الصديق الصادق ورجل الحريات والتزام التواضع الوطنية والمواثيق العربية والدولية». وألقيت كلمات في المناسبة عدت مزايا الراحل، فاستذكر رئيس حزب «القوات اللبنانية» سمير جعجع في كلمة نقلت مباشرة عبر شاشة كبيرة شطح «في الأسابيع الماضية في موضوع تشكيل الحكومة وكيف كان بعضهم يصارع للحصول على حقيبة وزارية، فيما كان شطح إلى جانب من كان يشكها ولم يطلبها يوماً».

وقال: «كان يسعى إلى تقريب وجهات النظر بين كل قوى ١٤ آذار، ومثلما وصف الشهيد رفيق الحريري بأبي ١٤ آذار، فمحمد شطح هو أم ١٤ آذار». وقال: «لن

الأمين العام للجماعة يزور مفتي الجمهورية



التي مورست أثناء عملية التشكيل، ونحن ننتظر البيان الوزاري حتى نحكم على ما سنقوم به. والنقطة الأخيرة، هي انه في بلد كما لبنان، تم تأكيد أهمية أن تكون الساحة الإسلامية السنية موحدة قوية حتى يقوى بقوتها لبنان، كما توقعنا إزاء قانون الانتخاب وما يدور حوله، مع أن الجماعة تقليدياً مع القانون النسبي».

زار وفد من الجماعة الإسلامية برئاسة الأمين العام الأستاذ عزام الإيوبي مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان، صباح الخميس ٢٢/١٢/٢٠١٦، وجرى خلال اللقاء التشاور في الأوضاع الإسلامية والوطنية التي تمر بها البلاد. ضم الوفد إضافة إلى الأمين العام النائب الدكتور عماد الحوت والشيخ أحمد العمري.

وبعد اللقاء صرّح النائب الحوت باسم الوفد: «التواصل والتشاور مع دار الفتوى واجب نحرص عليه، وفي زيارة اليوم تناولنا ثلاث نقاط رئيسية: الأولى، تأكيد احترام الأديان، واحترام مشاعر كل المؤمنين في هذا البلد. المسألة الثانية هي مسألة الحكومة اللبنانية وتشكيلها، نحن لدينا ملاحظات على الظروف التي رافقت تشكيل هذه الحكومة من حيث المحاصصة

لبنان: ألف ل.ل. سوريا ٥٠٠ ل.س، السعودية ٥ ريالات، الإمارات ٧ دراهم، قطر ٥ ريالات، الكويت ٣٠٠ فلس، الأردن ٧٠٠ فلس، البحرين ٥٠٠ فلس، اليمن ٢٠٠ ريال، مصر ٦ جنيه، السودان ٣ جنيه، المغرب ١٠ دراهم، فرنسا يورو واحد، انكلترا جنيه واحد، الولايات المتحدة وبقية الأقطار ١٠٥ دولار أو ما يعادلها.

خارج لبنان: ١٠٠ دولار للدول العربية / ١٢٥ دولاراً أوروبا / ١٥٠ دولاراً بقية أنحاء العالم (بالبريد الجوي)

داخل لبنان: ٢٥ ألف ليرة للأفراد / ١٠٠ ألف ليرة للمؤسسات

ثمن النسخة الاشتراكات

كلمة الأمان

ولذلك فإن إيران والمليشيات التابعة لها لن تجد تعويضاً عما ضمنه لها نظام بشار الأسد، سواء في المؤسسات المدنية أو العسكرية. ومن قدر له أن يسافر من دمشق إلى طهران (قبل الثورة) يدرك حجم التسهيلات والخدمات التي يقدمها مطار دمشق الدولي أو مطار المزة العسكري لحركة النقل أو السفر عبر هذا الطريق. أما في إطار الانتشار المذهبي فحدث ولا حرج، وقد أشار إلى ذلك رئيس الوزراء السوري السابق (رياض حجاب) الذي انشق عن النظام وانضم إلى المعارضة السورية عام ٢٠١٢، فقد تحدث عن عشرات الحسينيات التي تقيمها المستشارية الثقافية الإيرانية في مختلف المحافظات السورية.

واليوم، يبدو أن الدول التي كانت صديقة للشعب السوري، وفي طليعتها تركيا والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول الخليج، تراجع اهتمامها بالشأن السوري. فالولايات المتحدة الأميركية لم تعد معنية بالشأن السوري وغيره من الملفات، خاصة أن الرئيس أوباما يحزم حقايبه لمغادرة البيت الأبيض، والرئيس المنتخب (ترامب) لم يستكمل إدارته السياسية والعسكرية بعد. وتركيا تنوء بتداعيات أزمته الاقتصادية ومخلفات الانقلاب الفاشل.. وبات الأمر متركاً لمفاوضات بين روسيا وإيران وتركيا، ضمت إليها ما يسمى «المعارضة المعتدلة» أو معارضة الداخل التي تسلم باستمرار نظام بشار الأسد كشرط لانعقاد عدد من اللقاءات العسكرية والسياسية، بعضها في أنقرة وبعضها الآخر في موسكو، والأمل معقود على انعقاد جولة جديدة بـ«استانة» في كازاخستان. وتتميز هذه اللقاءات بمشاركة عسكرية لضباط سوريين يمثلون النظام والمعارضة، إضافة إلى الوسطاء الروس والأتراك والإيرانيين، وهؤلاء لن يتجاوزوا في حواراتهم وقف إطلاق النار وتقاسم المناطق والتمهيد للحل السياسي الذي سوف يتولاه غيرهم.

وانطلاقاً من هذه الإشكالية، فقد أصدرت جماعة الإخوان المسلمين في سوريا بياناً حمل نداء إلى فصائل المعارضة المشتركة في التفاوض، جاء فيه: «التفاوض مع العدو يتطلب تعاوناً وثيقاً بين القوى السياسية للثورة والقوى العسكرية، واقتضت المفاوضات على الفصائل المسلحة يضعف الموقف الثوري، خصوصاً مع ما تعلمون من غياب مرجعيتكم وتعدد قياداتكم...»، ودعت الجماعة إلى تشكيل «لجان تنسيق سياسة مع هيئة التفاوض العليا، التي يجب أن تبقى الممثل الأول والوحيد للتفاوض باسم الشعب السوري».

كل المؤشرات تدل على أن الأزمة السورية، أو «قضية الشعب السوري» ما تزال بعيدة عن الوصول إلى حل أو تسوية، وهذا ما سوف تكون له انعكاساته على الساحة اللبنانية.. فضلاً عن أن ما يجري في سوريا سوف تكون له تداعياته الإنسانية والاجتماعية، فضلاً عن الأمنية والسياسية. ■

ما يجري حولنا في العالم العربي أليم ومريع. من أزمات سياسية إلى ضائقات اقتصادية إلى نكبات تهدد بعض الأقطار بالانقسام والتفتت. لكن كل ذلك يهون إزاء ما يجري في سوريا منذ أكثر من خمس سنوات. فقد أعلن الشعب السوري ثورته على نظامه (الاستبدادي الوراثي العسكري الطائفي) منذ ما يقارب الست سنوات، واستجاب الشعب السوري لنداءات الثورة وتحمل كل أشكال القمع والقهر، إلى أن لجأ النظام إلى استعمال سلاحه الثقيل، من دبابات وطائرات وصواريخ، في التصدي للمظاهرات السلمية والأحياء السكنية والمشافي والمساجد، واستدراج إلى ساحته مليشيات طائفية، لبنانية وعراقية وباكستانية، وقوات نظامية إيرانية وروسية.. ثم أفرجت سلطات النظام عن مجموعات من عتاة المتطرفين الإسلاميين من نزلاء السجون السورية والعراقية، فشكّلوا منظمات متطرفة (مثل داعش وأخواتها) انتشرت في مناطق سورية وعراقية، مما أتاح لدول عربية وغربية فرصة تشكيل تحالفات عسكرية لمواجهة الإرهاب والتطرف.. وهكذا اتسع نطاق المواجهة في سوريا كي تتحول إلى حرب نظامية شاركت فيها قوات جوية وبحرية لعدد من دول العالم، وكانت «الجمهورية العربية السورية» هي الضحية، فإعمار سوريا ليس مطروحاً على طاولة الحوار، وإنما مجرد وقف إطلاق النار أو وقف القصف الجوي هما كل ما تسعى إليه المؤتمرات الدولية أو قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

ليس هذا وحسب، بل إن سوريا «الدولة الموحدة» باتت مجرد حلم بعيد المنال، فهناك «سوريا المفيدة» و«سوريا الديمقراطية» و«المناطق الآمنة».. بل إن بعض الدول الكبرى باتت لا تجل من إقامة قواعد بحرية أو جوية في عدد من المناطق السورية، فالإتحاد الروسي الذي ورث الإتحاد السوفياتي، أنشأ قاعدة بحرية دائمة قرب طرطوس، وقاعدة عسكرية أخرى على الساحل قرب مدينة جبلة، إضافة إلى قاعدة جوية في «حميميم» قرب اللاذقية، بموجب اتفاقية وقعتها موسكو مع النظام السوري في شهر آب من العام الماضي (٢٠١٥). كما أن وزارة الدفاع الروسية نشرت منظومة صواريخ (أس ٣٠٠) و(أس ٤٠٠) لحماية القاعدة العسكرية في حميميم، مما يضمن لروسيا وجوداً عسكرياً دائماً في المنطقة وعلى ساحل المتوسط. وطائرة الركاب التي سقطت منذ أيام على ساحل البحر الأسود كانت تحمل فرقة عسكرية موسيقية (مع بعض كبار الضباط الروس) أتت للترفيه عن القوات العسكرية الروسية في قاعدة حميميم في رأس السنة الميلادية.

لكن، ماذا عن إيران ودورها في المعارك الدائرة في سوريا؟! هي غير مضطرة لبناء قواعد جوية أو بحرية، لأن حضورها في سوريا كان سبق التدخل الروسي بسنوات، ويقول العارفون بالوجود الإيراني في المؤسسات والقواعد العسكرية السورية، إن هذا الوجود قديم ومتجذر،

الحرب في سوريا هل يبدو وقفها سهل المنال؟

بأكثرية ٨٦ صوتاً مع اعتراض ٤١ صوتاً أكثريةهم بورقة بيضاء.

وقد أثمر انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية، عودة للرئيس سعد الحريري إلى رئاسة الحكومة بناءً على اتفاق عون والحريري، وهو ما أدى إلى إعلان تشكيل الحكومة الجديدة في ١٨/١٢ الجاري، ونالت ثقة المجلس النيابي قبل أيام قليلة.

في ظل هذا الواقع السياسي الإيجابي الذي غلّف لبنان ابتداءً من شهر أيار الماضي، كان هناك تطور سلبي مواز له على الصعيد الأمني، هو استمرار «حزب الله» في دعمه للنظام السوري، وذلك عبر القتال إلى جانبه ودفاعاً عنه في حلب ودمشق وكل سوريا، وقد توج «حزب الله» قوته الأمنية باستعراض عسكري كبير في منطقة القصير قرب الحدود السورية مع لبنان، وذلك بعد انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية بعشرة أيام، وتحديدًا في ١١-١١-٢٠١٦، وقد كان هذا الاستعراض بمثابة رسالة سياسية وأمنية سلمية للبنان واللبنانيين وللعهد الجديد، وللرئيس سعد الحريري، بأن «حزب الله» الذي نجح في فرض خياره السياسي على اللبنانيين والرئيس سعد الحريري و«تيار المستقبل» بانتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية ليس يوارد التراجع عن خياراته الأمنية والعسكرية في لبنان وسوريا والعراق واليمن، وقد شكلت الفقرة الواردة في البيان الوزاري للحكومة والتي جاء فيها «مع تأكيد الحق للمواطنين اللبنانيين في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي ورد اعتدائه واسترجاع الأراضي المحتلة»، الدليل الأبرز على الهيمنة السياسية لـ«حزب الله» على القرار السياسي للحكومة، حيث لم يعترض على هذه النقطة إلا حزب القوات اللبنانية الذي طالب بحصر حق مواجهة العدو الإسرائيلي بيد الدولة اللبنانية.

باختصار، التوافق السياسي القائم حالياً في لبنان بين «حزب الله» و«تيار المستقبل» والعماد عون يمثل عودة إلى ما قبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري وانتهاء لخيار ١٤ آذار ٢٠١٥ الاستقلالي. فهل هذا هو الخيار الأمثل للبنان واللبنانيين بعد ما يقارب من ١٢ سنة على اغتيال الرئيس رفيق الحريري؟ ■

بسام غنوم

بانوراها ٢٠١٦.. تسويات سياسية وأمنية وإخفاق وطني



السياسية والأمنية التي عاشها لبنان في عام ٢٠١٦. من أجل الوصول إلى تفاهات سياسية مع «حزب الله» والعماد عون، حيث برزت حالة الاعتراض الشعبي على الرئيس سعد الحريري و«تيار المستقبل»، وهو ما عكسته نتائج الانتخابات البلدية بصورة كبيرة في مدينة طرابلس وعكار، وفي بيروت رغم فوز اللائحة المدعومة من «تيار المستقبل».

هذا التطور السياسي دفع الرئيس سعد الحريري بناءً على رأي وزير الداخلية نهاد المشنوق إلى تبني خيار ترشيح عون رئيساً للجمهورية في اتفاق سياسي يسمح بعودة الرئيس سعد الحريري إلى رئاسة الحكومة، ويساعده في ترميم وضع «تيار المستقبل»، وهو ما أدى إلى اعتراضات وتشققات في «تيار المستقبل» وخصوصاً على الصعيد الشعبي، ورغم ذلك أصر الرئيس سعد الحريري على تبني خيار عون رئيساً للجمهورية، وهو ما أدى إلى عقد جلسة نيابية في ٣١ تشرين الأول الماضي انتخب فيها العماد عون رئيساً

السياسية والأمنية التي عاشها لبنان في عام ٢٠١٦. من أجل الوصول إلى تفاهات سياسية مع «حزب الله» والعماد عون، حيث برزت حالة الاعتراض الشعبي على الرئيس سعد الحريري و«تيار المستقبل»، وهو ما عكسته نتائج الانتخابات البلدية بصورة كبيرة في مدينة طرابلس وعكار، وفي بيروت رغم فوز اللائحة المدعومة من «تيار المستقبل».

هذا العامل السياسي السلبي الذي كان يطغى على الساحة السياسية ففعل تعنت «حزب الله»، شهد تطوراً إيجابياً، ولكن ليس من باب الاستحقاق الرئاسي، بل من باب توافق مختلف القوى السياسية على إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية في موعدها ابتداءً من ٨ أيار ٢٠١٦، وقد شكّل نجاح تجربة الانتخابات البلدية والاختيارية حافزاً على إجراء الانتخابات النيابية، ومؤشراً إيجابياً على إمكانية الوصول إلى تسوية سياسية تسمح بانتخاب رئيس للجمهورية. وقد شكلت نتائج الانتخابات البلدية حافزاً للقوى

حفل عام ٢٠١٦ بتطورات سياسية وأمنية لافتة على الصعيد الداخلي. وإذا كان الإنجاز الأبرز هو انتخاب العماد عون رئيساً للجمهورية وانتهاء الفراغ الرئاسي الذي امتد لأكثر من سنتين ونصف سنة، فإن ذلك لا يحجب التطورات السياسية والأمنية الأخرى، وأبرزها عودة الرئيس الحريري إلى رئاسة الحكومة اللبنانية من باب الاتفاق مع العماد عون على تبني انتخابه رئيساً للجمهورية، وهو ما أعاد رسم المشهد السياسي في البلاد إلى مرحلة ما قبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط ٢٠١٥، حيث عادت المعادلة السياسية إلى أن الأمن و«المقاومة» من مسؤولية «حزب الله» الذي حل محل النفوذ السوري في لبنان، والاقتصاد من مسؤولية الرئيس سعد الحريري الذي أعاد القبول بهذه المعادلة السياسية التي كانت سبباً رئيسياً في الخراب الأمني والاقتصادي والسياسي الذي أصاب لبنان طوال إحدى عشرة سنة. وهذا ما يضع المشهد السياسي اللبناني أمام تحدٍّ كبير في عام ٢٠١٧.

هل تمضي الأمور في لبنان كما كانت قبل اغتيال الرئيس رفيق الحريري، وهل ما يجري حالياً من توافق سياسي بين مختلف القوى السياسية هو الحل الأفضل للبنان؟

في البداية، لا بد من الوقوف أولاً عند أبرز المحطات



عبر شبكة الإنترنت

www.al-aman.com

حكومة العهد الأولى تحصد ثقة النواب.. وتخسر ثقة مكوّن أساسي في البلد

كبير من مكوّن أساسي في هذا البلد. هي حكومة نالت ثقة النواب، ولكنها خسرت ثقة قسم كبير من مكوّن أساسي، وهو ما يمكن أن يزيد حالة الاحباط واليأس عند هذا المكوّن ويدفع شبابه نحو مزيد من الانكفاء والانطواء على الذات، مع ما يعنيه ذلك من مخاطر؛ ويمكن أيضاً أن يشكل فرصة لإعادة جمع الشمل بما يعزز من فرص الاستقرار على المستويات كافة، وبالطبع فإن رئيس الحكومة سعد الحريري معني قبل غيره بمبادرة تعيد جمع شمل المكوّن الذي ينتمي إليه ويستند إلى قوته كحاضنة له ولتجاره ولكل القوى المنتشرة في هذا المكوّن. وأما سياسة إدارة الظهر والمضي بالخيارات التي يبدو واضحاً أنها لا تتسجم مع تطلعات المكوّن المسلم، فإن ذلك سيفاقم الأزمة داخل هذا المكوّن وخارجه، وهو ليس في مصلحة أحد على الإطلاق. كما وأن القيادات الأخرى مدعوة إلى تنسيق جهودها وجمع كلمتها من أجل استرداد ما فات إلى الآن. ■



كما يقال - وهي قصيرة العمر، وصحيح أن هناك «تضحيات» هي تنازلات حصلت في أكثر من مكان تحت عنوان إنقاذ الوطن، ولكن هذا لا يعني أن الأمور ستكون بخير مع انعدام ثقة قسم

وائل نجم - كاتب وباحث

الجميع في لبنان كان يعلم أن نيل حكومة الرئيس سعد الحريري، وهي حكومة العهد الأولى، ثقة المجلس النيابي أمر ليس صعباً؛ فالحكومة في الأساس تشكلت من الطيف السياسي الذي يجتمع تحت قبة البرلمان ضمن مروحة واسعة من المحاصصة والاستنسابية وتوزيع المقاعد الوزارية، حتى أن الرئيس سعد الحريري أطلق عليها صفة «الوحدة الوطنية»، علماً أن عدداً من القوى السياسية الوزنة غيّبت عنها بطرق مختلفة، وبالتالي فإن حصول الحكومة على الثقة كان أمراً محسوماً، خاصة أيضاً أن البيان الوزاري الذي تقدّمت على أساسه لنيل ثقة النواب جاء فضفاضاً وعماماً وحملاً لأوجه كثيرة في التفسير، وبالتالي كل ذلك جعل جلسات المجلس النيابي عادية روتينية باستثناء بعض الكلمات التي جاءت خارج السياق.

ليس المهم في حجم الثقة التي نالتها حكومة العهد الأولى، وبغض النظر عما إذا كانت حكومة عمل أو حكومة انتخابات، فهذا شيء طبيعي عندما تجري محاصصة المقاعد الوزارية وإرضاء أغلب الاطراف السياسية، والنزول على رأي وموقف القوة الأساسية المهيمنة في موضوع البيان الوزاري، وحتى شكل وحجم الحكومة وطريقة تشكيلها.

المهم في الذهاب إلى قراءة كيف جرت عمليات أخذ الثقة للحكومة، وموقف المكوّنات الوطنية منها، لأن في ذلك قراءة معمقة للمشهد السياسي لا تقف عند حدود الرسم الظاهري، ولا عند الرؤية السطحية.

في قراءة لعقود المشهد سنجد أن هذه الحكومة نالت ثقة النواب، ولكنها خسرت ثقة قسم كبير من مكوّن أساسي في لبنان، هو المكوّن المسلم السني، وقد يستغرب البعض هذا الكلام باعتباره أن رئيس الحكومة سعد الحريري هو من هذا المكوّن، بل هو وتجاره الذي يرأسه يمثلان أغلبية هذا المكوّن، فأغلب النواب الذين ينتمون إلى هذا المكوّن هم في هذا التيار، وهذا صحيح بكل تأكيد، ولكن الصحيح أيضاً أن آخر انتخابات نيابية جرت في عام ٢٠٠٩، وأن ظروفاً كثيرة تغيرت في الوطن العربي بعد هذا التاريخ؛ لقد حدثت ثورات قامت بها العديد من الشعوب، وتغير مزاج العديد من الناس، فضلاً عن أن الانتخابات البلدية التي جرت أوائل الصيف الماضي في لبنان أعطت انطباعات ومؤشرات على هذا التغير في مزاج الرأي العام اللبناني، وعلى وجه التحديد المسلم السني، وبالتالي لا يمكن إغفال هذه الحقائق، والقول إن النواب الحاليين، ما احتراماً لهم جميعاً، يمثلون إرادة اللبنانيين إرادة فعلية حقيقية، ويعبرون عن تطلعاتهم بشكل كامل، وعليه فإنه يمكننا القول أيضاً إن الثقة التي نالتها الحكومة هي من الناحية الدستورية القانونية لا غبار عليها، ولكن من ناحية المشروعية هي محل شك ووطن، إذ كيف يمكن أن نفسّر غياب الرئيس فؤاد السنيورة، وهو رجل دولة من الطراز الأول، عن جلسة الثقة بداعي الارتباط بمواعيد في الخارج، إلا حالة اعتراض ضمنية على الحكومة وطريقة تشكيلها وبيانها الوزاري والتنازلات التي حصلت؟! كيف نفسّر غياب الرئيس نجيب ميقاتي وكتلته عن جلسة الثقة، وهو الذي يمثل وزناً لا يمكن تجاهله في طرابلس خاصة والشمال ولبنان عامة، سوى رسالة اعتراض ثانية على الحكومة وبيانها الوزاري والتنازلات التي حصلت؟! كيف نفسّر امتناع الجماعة الإسلامية عن التصويت للثقة للحكومة، وهي التي تعتبر التنظيم والتيار الإسلامي الأكثر حضوراً في الوسط المسلم السني في لبنان بعد «تيار المستقبل» إن لم تكن تنافسه في العديد من المدن والبلدات الكبيرة؟! إذا، هي مسألة اعتراض من فاعليات كبيرة في الساحة الإسلامية على هذه الحكومة وعلى بيانها الوزاري، وعلى حجم التنازلات التي حصلت وأمنت السرعة في تشكيل الحكومة وصوغ بيانها الوزاري ونيل الثقة.

صحيح أن هذه الحكومة هي حكومة انتخابات

حزب الله وأفاق المرحلة المقبلة:

الأولوية لقانون الانتخاب.. وحماية الاستقرار الداخلي



كتلة الوفاء للمقاومة

على اعتماد النسبية المطلقة. وإضافة إلى ملف قانون الانتخابات، يعمل حزب الله على تعزيز تحالفاته السياسية الداخلية سواء مع حلفائه القدامى (التيار الوطني الحر، تيار المردة، حركة أمل، الأحزاب الوطنية) أو من خلال الحوار مع بقية القوى السياسية التي برزت خلفات معها كالجماعة الإسلامية وحزب الكتائب. أما على صعيد القوات اللبنانية فلم يتخذ الحزب قراراً بإجراء حوار مباشر معها في هذه المرحلة. ويبدو مسؤولو الحزب اهتماماً بالوضع الأمني من خلال الاستمرار في مواجهة المجموعات المسلحة، سواء على الحدود أو في الداخل اللبناني، وهم يؤكدون أهمية الدور الذي يقوم به الجيش اللبناني والأجهزة الأمنية في هذا المجال.

وعلى الصعيد الإقليمي فحزب الله مستمر في دوره المباشر في الصراع في سوريا، ولا يبدو أن هناك توجهاً لمغادرة سوريا قبل التوصل إلى حلول سياسية لازمة السورية ووضع ترتيبات جديدة للوضع السوري.

ومع أن المسؤولين في الحزب يؤكدون الارتياح الشديد للتطورات السياسية والعسكرية الإقليمية فإنهم يعتبرون أن المهم الآن متابعة سياسة الإدارة الأميركية الجديد بعد تسلم الرئيس دونالد ترامب لمهامه لأن من غير الواضح طبيعة السياسات التي سيعتمدها وما هي آفاق العلاقات الأميركية - الروسية المستقبلية لأنه في ضوء هذه السياسات ستتحدد طبيعة الأوضاع في المنطقة والعالم.

لكن بالإجمال يمكن القول: إن قيادة حزب الله تبدو مطمئنة إلى التطورات الجارية في لبنان والمنطقة، وهي حريصة على الحوار مع جميع الأطراف المعنية والأزمات القائمة، ولا سيما القوى الإسلامية الفاعلة، حتى لو برزت خلافات في وجهات النظر في المرحلة الماضية، لأن الصراع القائم ضد المجموعات المتطرفة لا يمكن حسمه فقط عسكرياً، بل لا بد من القيام بتسويات سياسية والتعاون بين جميع الأطراف المعنية لمواجهة التحديات المستقبلية. ■

قاسم قصير

معركة حلب في سوريا وفي ظل استمرار الهجوم على الموصل في العراق، يقول المسؤولون في الحزب: لقد شكّلت معركة حلب منعطفاً مهماً على صعيد الوضع في سوريا وأنهت مشروع التقسيم وفتحت الباب أمام التسويات السياسية، دون أن يعني ذلك أن المعركة انتهت، لأن هناك تحديات عديدة لا تزال قائمة، لكن العلاقات الروسية - التركية - الإيرانية تلعب دوراً مهماً في إدارة المعركة ولم يعد أمام المجموعات المسلحة خيارات قوية، وقد نشهد تطورات ميدانية جديدة في المرحلة المقبلة.

وفي العراق، «داعش» يتراجع، وهناك إنجازات عديدة قد تحققت في الشهرين الماضيين والوضع السياسي نحو الأفضل، والمهم استمرار المعركة ضد «داعش» وتحصين العراق سياسياً وأمنياً واجتماعياً من تداعيات ما بعد داعش وهذه مسؤولية جميع القوى السياسية والدينية.

آفاق المرحلة المقبلة

لكن كيف ينظر مسؤولو الحزب إلى آفاق المرحلة المقبلة، وما هي أبرز الأولويات التي يتم التركيز عليها داخلياً وخارجياً؟

يعتبر المسؤولون في حزب الله «أن القضية المركزية التي ينبغي التركيز عليها داخلياً في هذه المرحلة هي ملف قانون الانتخابات الجديد والتحضير لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها، وإذا اضطر الأمر لتأخير تقني محدود»، وهم يؤكدون ضرورة وضع قانون جديد للانتخابات والرفض المطلق للبقاء على القانون القديم (أي قانون الستين المعدل في الدوحة)، ومع أنهم يطالبون باعتماد النسبية مع جعل لبنان دائرة واحدة أو دوائر متوسطة، فإنهم لا يمانعون التوصل إلى تسوية يوافق عليها جميع الأفرقاء، وخصوصاً «تيار المستقبل» و«الحزب التقدمي الاشتراكي» وقد تجمع بين الاكثري والنسبي. ولوحظ قيام وفد من قيادة الحزب بزيارة رئيس الحزب التقدمي وليد جنبلاط، وذلك للبحث معه في ملف الانتخابات، لكون جنبلاط أحد أبرز المعارضين

يعتبر المسؤولون في حزب الله، إن في مواقفهم العلنية أو اللقاءات الخاصة معهم، عن أجواء الارتياح التي تسود الحزب بعد تشكيل الحكومة ودخول لبنان مرحلة سياسية جديدة، وكذلك بسبب التطورات في المنطقة، ولا سيما بعد معركة حلب.

وقد تحدث الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، ونائب الأمين العام الشيخ نعيم قاسم في اطلالتهما الأخيرة عن رؤية الحزب للأوضاع الداخلية والإقليمية وعن كيفية مقاربة هذه الأوضاع سياسياً وأمنياً وعسكرياً، وعبراً عن حالة الارتياح للأوضاع وعن نظرة الحزب لمستقبل لبنان.

ويبدو واضحاً أن الحزب مرنحاً لتشكيل الحكومة وبيانها الوزاري، لذا فإنها من المرات القليلة التي يعطي فيها الحزب ثقته لحكومة يرأسها الرئيس سعد الحريري أو والده الرئيس رفيق الحريري، ويولي الحزب اهتماماً كبيراً في هذه المرحلة بقانون الانتخابات الجديد والعمل لإرساء حالة من الاستقرار الداخلي الأمني والسياسي، في ظل الاستمرار في دوره الإقليمي المتصاعد سواء في سوريا أو في العراق.

فكيف تقم قيادة الحزب ما جرى من تطورات سياسية وعسكرية في لبنان والمنطقة خلال الأسابيع الأخيرة؟ وما هي الأولويات التي سيركز عليها الحزب في المرحلة المقبلة؟ وكيف سيتعامل الحزب مع التطورات المقبلة والتحديات المختلفة؟

تقييم التطورات الأخيرة

بداية كيف ينظر مسؤولو حزب الله إلى التطورات التي حصلت في لبنان والمنطقة في الأسابيع الأخيرة؟ المسؤولون في حزب الله يؤكدون أن ما جرى من تطورات سياسية وعسكرية، إن في لبنان أو على صعيد المنطقة، ولا سيما في سوريا والعراق، شكّل تطوراً مهماً في إطار المشروع الذي يتبناه الحزب في هذه المرحلة.

فعلى الصعيد اللبناني نجح في إيصال مرشحه ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية، وهو يحتفظ بعلاقة استراتيجية قوية مع الرئيس عون والتيار الوطني الحر ولا يتخوف من أي تغيير في هذا التحالف.

ويضيف مسؤولو الحزب: أما على صعيد تشكيل الحكومة والعلاقة مع الرئيس سعد الحريري، فالحكومة تمثل معظم القوى السياسية في لبنان (باستثناء حزب الكتائب وبعض القوى الإسلامية) وهي متوازنة ولديها مهام أساسية، وأهمها إجراء الانتخابات النيابية بعد إقرار قانون جديد للانتخابات، والعلاقة مع الرئيس سعد الحريري متوازنة وعملية رغم استمرار الخلاف في بعض المواقف السياسية من الأوضاع في سوريا والمنطقة، ولذا المهم أن تقوم الحكومة بمهامها الأساسية في معالجة قضايا الناس وحماية الاستقرار الأمني في مواجهة التحديات المختلفة.

وعلى صعيد الأوضاع في المنطقة، ولا سيما بعد

الأيوبي في ذكرى المولد: لن نسمح أن تكون جزءاً من حالة الاستنزاف لصالح «إسرائيل»



الى الجيش اللبناني والقوى الأمنية الساهرة على أمن وحماية الوطن وأبنائه، وخاصة أبناء منطقة العرقوب.

الشيوعي اللبناني السيد رجائي أبو همين، الأمين العام للحزب الديمقراطي اللبناني ممثلاً بالسيد خالد نور الدين، علماء وأئمة مساجد المنطقة، رؤساء بلديات: حاصبيا - كفرشوبا - الهبارية - الفرديس - الماري - عين قنيا، رئيس مكتب حاصبيا في الضمان الاجتماعي الأستاذ فادي أبو صمصم، رئيس مكتب مرجعيون في الضمان الاجتماعي الأستاذ محمد أبو عسلي، مختار المنطقة، مديري مدارس، أهالي وفعاليات المنطقة.

كانت كلمة سماحة مفتي حاصبيا ومرجعيون الذي تحدث عن معاني وروحانية هذه الذكرى المباركة، وعن شمائل وصفات وسجايا النبي الحبيب عليه الصلاة والسلام، داعياً المسلمين إلى التمسك بهذه الأخلاق التي كانت سبباً لارتقاء أجدادنا وأسلافنا يوم تمسكوا بها، وتوجه بالتحية

أقامت الجماعة الإسلامية في حاصبيا ومرجعيون حفلاً إنشادياً بذكرى المولد النبوي الشريف في قاعة مسجد الناصر صلاح الدين في الهبارية يوم الأحد ٢٥/١٢/٢٠١٦، أحيته فرقة الحبيب المصطفى ﷺ.

حضر الاحتفال مفتي حاصبيا ومرجعيون القاضي الشيخ حسن دلي، والأمين العام للجماعة الأستاذ عزام الأيوبي ومشايخ البيضاة ممثلين بالسادة: الشيخ فايز حذيفي، الشيخ حسان جنبلاط، الشيخ حسن شجاع، راعي أبرشية صور وصيدا وتوابيعها للروم الأرثوذكس المطران الياس كفوري ممثلاً بالخوري فخرى المراد، قاضي محكمة حاصبيا الشرعية الشيخ اسماعيل دلي، النائب أنور محمد الخليل ممثلاً بالأستاذ زياد سليفا، رئيس اتحاد بلديات العرقوب وبلدية شبعها الحاج محمد صعب، رئيس اتحاد بلديات الحاصباني الأستاذ سامي الصفدي، رئيس دائرة الأوقاف ممثلاً بالشيخ حسين زهرة، وكيل داخلية حاصبيا في الحزب التقدمي الاشتراكي الأستاذ شفيق علوان، مسؤول الحزب

وفي كلمته أكد الأمين العام للجماعة الإسلامية في لبنان الأستاذ عزام الأيوبي على عالمية رسالة صاحب الذكرى عليه الصلاة والسلام والقيم العليا التي جاء بها، وأنه يُعْتَر رحمة وهدايا للعالمين، في زمن سقطت فيه القيم الإنسانية وانتهدت كرامات الإنسان تحت مسميات مذهبية ودينية.

ودعا الأيوبي إلى أعمال لغة العقل في مواجهة من وصفهم بقوى الشر، وشدد على أن أولوية الجماعة الإسلامية في لبنان هي وحدة الصف ابتداء من أضييق الدوائر وصولاً إلى الدائرة العامة.

وحياً الأيوبي منطقة العرقوب وأهلها الصامدين، الذين سيكثرون ممن يشاركون في تحرير الأقصى وفلسطين وكل مقدسات المسلمين والمسيحيين. ونقولها بصراحة، نختلف مع من نختلف ونتوافق مع من نتوافق لكن لن نسمح أن تكون جزءاً من حالة الاستنزاف من أجل أن يفرح هذا العدو.

ولفت الأيوبي إلى أن أعيننا وبنادقنا وسواعدا ستبقى موجهة باتجاه العدو الإسرائيلي، وسيكون في يوم من الأيام وضوح لدى من غابت عنهم الصورة، لأننا نريد أن تكون كل مقدرات الأمة في طريق تحرير مقدساتنا، ابتداء من مزارع شبعها وتلال كفرشوبا وصولاً إلى المسجد الأقصى وفلسطين. ■

النائب الدكتور عماد الحوت في كلمته خلال جلسة مناقشة البيان الوزاري قال: إن أكثر اللبنانيين قد خاب ظنهم بالبيان



وعند التصويت بالثقة بالحكومة في اليوم التالي، امتنع النائب الحوت عن التصويت إلى جانب الحكومة أو ضدها.

نتضامن في التعامل مع ثلاثة أنواع من الإرهاب، الإرهاب الصهيوني الذي يمثل قمة الإرهاب بمختلف وجوهه ومعاييره، والإرهاب الفكري ولا أقول الديني لأنه لا يعبر عن الدين الإسلامي أو المسيحي وليس موجهاً من دين ضد آخر، وليس محصوراً في دين أو مذهب دون آخر، وإرهاب الدولة التي لا مانع لديها من التضحية بشعبها للحفاظ على وجودها، وهي تحاول أن تتمدد من محيطنا إلى داخلنا.

وختم الحوت كلمته متمنياً للحكومة ورئيسها التوفيق في عملهم، مضيفاً: «ساكون ومن أمثل داعمين لكل ما هو في مصلحة الوطن والمواطن، ومعارضين أو ناصحين لكل ما هو تجاوز لحقوق المواطنين أو لدولة القانون والمؤسسات التي نريد».

موضوع الاستراتيجية الدفاعية لطاولة الحوار، وهي ليست مؤسسة دستورية أو ذات صلاحية، أن تقدم للبنانيين تعريفاً واضحاً للمقاومة وساحات عملها، ومن صاحب الحق في تحديد السلاح المقاوم وغيره، ووقف تمييز بعض الأجهزة الأمنية من خلال المدهامات بحثاً عن السلاح الفردي في بيوت معينة، وتغض الطرف عن أسلحة متوسطة ظاهرة للعيان في بيوت أخرى.

وفي موضوع الحرب الاستباقية على الإرهاب قال الحوت: اختصار المشكلة بالإرهاب دون تعريفه لا يعبر عن حقيقة المشكلة، فاللبنانيون لم يكونوا بخير قبل ذلك، من اغتيايات وأعمال خطف وسلاح خارج إطار الدولة. أن نتضامن في وجه الإرهاب يعني أن

في جلسة المجلس النيابي المخصصة لمناقشة البيان الوزاري للحكومة، ألقى الدكتور عماد الحوت (نائب الجماعة الإسلامية) كلمة جاء فيها: كيف يمكن للبيان الوزاري أن يتحدث عن تعزيز الثقة بالوفاق الوطني والاستقلال والسيادة وبسط سلطة الدولة، وجزء من أعضاء الحكومة يتغافل عن قيام جزء آخر منها بحروب خارجية.

وأضاف: كان من واجب الحكومة التعهد بضبط كافة الحدود اللبنانية من الجيش اللبناني والقوى الأمنية حصراً، وعدم السماح بمرور السلاح والمسلحين بالاتجاهين حفاظاً على أمن لبنان وسيادته. كما كان مطلوباً من الحكومة، بدل إحالة

رئيس بلدية عرسال: الأهالي ضاقوا بالظلم لوجودهم بين المتنازعين



قال رئيس بلدية عرسال باسل الحجيري: «ان اهالي عرسال لم يعودوا قادرين على احتمال الظلم الذي يأتيهم من أعلى منهم ومن أسفلهم، ومن كل جانب بسبب تواجدهم في المنطقة الوسط بين الأفرقاء المتنازعين. فعندما يقرر «حزب الله» مهاجمة المسلح السوري يقتل العرسالي للاشتباه بأنه تكفيري، وعندما يردّ الحزب يقتل العرسالي بحجة أنه مرتد، وطبعاً لا توضيح ولا اعتذار ولا حتى فتح تحقيق، فالأمر لا يستحق العناء، إنه مجرد عرسالي مات ولا قيمة له».

أضاف: «لقد ضاعت هويتنا وقتلنا تحت مسميات عديدة ومختلفة: (تكفيري، مرتد، إرهابي) علماً أننا في كل مرة نؤكد على وطنيتنا وانتمائنا لبلدنا لبنان وهذه حقيقة وقناعة، ودائماً نؤكد على وقوفنا إلى جانب الجيش اللبناني وهذا شرف لنا، ونتمسك بتعاطفنا مع الشعوب المظلومة في كل مكان في العالم، وهذا حق لنا».

وسأل: «ما هو المطلوب منا؟ هل يراد لنا ان نغادر أرضنا على قاعدة ان الذي لم يهجره السيف يهجره الخوف ورغيف الخبز. فبالرغم من أن أبناء عرسال اليوم مهمم الأول والأخير هو لقمة عيشهم وقوت عيالهم، مع ذلك يعانون من المضايقات والتفتيش الممل على الحواجز بتهمة التعامل مع الارهابيين، وبعد وصولهم المتأخر إلى مصالحتهم وأرزاقهم فهم لا يسلمون من رصاص الشرق والغرب».

وتوجه الى أهالي عرسال بالقول: «في ظل هذا الواقع المرير لست أرى طريقاً لخلصنا غير المزيد من الوحدة والألفة والتماسك بيننا من جهة، وبين أختوتنا السوريين الضيوف المدنيين الذين نعيش سوية وإياهم من جهة أخرى، فالجميع على مركب واحد». ■

الجماعة الإسلامية من بنين:

«كل أشكال التهجير لن تشي المظلومين عن تحقيق النصر بإذن الله»



رئيس بلدية بنين العبد د. كفاح الكسار كلمة رحب فيها بالحضور مثمناً على التماسي بأخلاق النبي عليه الصلاة والسلام وقال: «في ظل نشوز من يعمل على تشويه الصورة الصافية في ذكراه، نجدد البيعة والولاء للنبي عليه الصلاة والسلام».

ثم تحدث مسؤول الدائرة الدعوية في الجماعة الإسلامية الشيخ سعد فياض قائلاً: «في ذكرى مولد ﷺ ندين حملة القتل والتهجير التي تستهدف المسلمين في سوريا واليمن وفلسطين، ولكننا نبشركم بنصر قريب ان شاء الله كما وعد رب العزة عباده المستضعفين، وكما نصر نبيه ﷺ حتى وصلنا هذا الدين، ونحن في الجماعة نهني اللبنانيين بأعيادهم ودعوا أن يدع الله عليهم نعمة الأمن والأمان ونؤكد أن كل أشكال التهجير لن تشي المظلومين عن تحقيق النصر بإذن الله».

تخلل الحفل وصلات إنشادية للمنشود منصور زعيتر وفرقة.

أقامت الجماعة الإسلامية احتفالها في ذكرى المولد النبوي بحضور وزير الدولة لشؤون النازحين معين المرعبي، الوزير والنائب السابق طلال المرعبي، رئيس بلدية بنين - العبد د. كفاح الكسار، مسؤول الجماعة الإسلامية في عكار محمد هوشر، رئيس اتحاد بلديات قرى وادي خالد د. فادي الأسعد، نائب رئيس اتحاد بلديات وسط وساحل القيطع الشيخ يحيى الرفاعي، رئيس بلدية عيون الغزلان علاء المرعبي، ممثل تيار العزم والسعادة محمد الحسين، ممثل بلدية جديدة القيطع الدكتور صلاح اسماعيل، وفد من أهالي العبد ترأسه الأستاذ جورج فرح، رئيس جمعية الارتقاء بالعطاء هلال الحصني، رئيس لجنة إنماء الريحانية عبود الحصني، وحشد من المشايخ والمختبرين ورؤساء الجمعيات الاجتماعية والأهلية والرياضية والمجتمع المدني.

استهل الاحتفال بتلاوة للشيخ خضر طالب، ثم كلمة ترحيبية للشيخ مصطفى عبد الرحمن. ثم ألقى

قتلى مدنيون بغارات روسية.. وتصعيد للنظام بريف دمشق

قتل سبعة مدنيين بينهم أطفال، وأصيب آخرون بغارات روسية استهدفت مدناً في ريف دمشق، وذلك بالتزامن مع تصعيد النظام السوري ومليشياته للقصف منطقة وادي بردى شمال غرب العاصمة دمشق.

واستهدفت الغارات الروسية الأحياء السكنية في مدن دوما وحريستا وعربين في الغوطة الشرقية بريف دمشق. وادى القصف الروسي أيضاً إلى دمار كبير في المباني السكنية.

وفي هذه الأثناء جددت قوات النظام السوري والمليشيات الداعمة لها قصفها الجوي والصاروخي على منطقة وادي بردى بريف دمشق، ما أدى إلى سقوط جرحي ودمار في الممتلكات.

وأفادت مصادر طبية بأن أكثر من عشرين مدنياً قتلوا في القصف، بالإضافة إلى عشرات الجرحي.

وتستمر قوات النظام والمليشيات المدعومة بالطائرات في محاولة السيطرة على منطقة وادي بردى الاستراتيجية التي يسري فيها بنوع رئيسي تستمد منه العاصمة معظم إمداداتها من المياه.

وقال مقاتلون من المعارضة وسكان محليون إن طائرات النظام قصفت عدداً من البلدات في وادي بردى الواقع على بعد نحو ١٨ كلم شمال غربي العاصمة، في إطار هجوم كبير بدأه الجمعة الماضي.

وأكد المقاتلون والسكان أن القصف الجوي سبب خروج محطة ضخ المياه الرئيسية لينوع عين الفيجة من الخدمة. وينقل خط إمداد تحت الأرض في المنطقة نحو ٦٥% من المياه إلى أحياء دمشق.

وذكر مقاتلون في المعارضة أن الحرس الثوري الإيراني ومقاتلي حزب الله يسيطرون على الطرق المؤدية إلى البلدات في الوادي ومنحدرات الجبال المحيطة بالمنطقة.

وقال السكان إن القتال تركز على قرية بسيمة على طرف الوادي حيث يسعى النظام وحلفاؤه إلى التوغل أكثر في جيب يضم عشر قرى يقطنها قرابة ١٠٠ ألف شخص، وأدت الاشتباكات إلى مقتل عشرين من أفراد قوات النظام ومليشيات حزب الله، وأسر ثلاثة، بينهم ضابط.

التفاوض برعاية أممية

من جهة أخرى، قال المنسق العام للهيئة العليا للمفاوضات (رياض حجاب) إن المعارضة السورية مستعدة لهدنة ومفاوضات بشأن الانتقال السياسي،



على أن تعقد في جنيف برعاية الأمم المتحدة، فيما يعقد يوم الخميس في أنقرة اجتماع ثانٍ يضم ممثلي فصائل سورية مع مسؤولين روس وأترك لبحث اتفاق شامل لوقف إطلاق النار في سوريا.

وفي بيان أصدره مساء الثلاثاء، عبّر حجاب عن دعمه لجهود الأشقاء والأصدقاء لحقن الدم السوري من خلال إبرام اتفاق هدنة وتحقيق بنود القرارات الأممية ذات الصلة.

ورحب المسؤول السوري المعارض بالتحويلات في مواقف بعض القوى الدولية والجهود التي قد تمثل انطلاقاً للتوصل إلى اتفاق يجلب الأمن عبر تنفيذ مضامين بيان جنيف واحد والقرارات الأممية ذات الصلة.

وقال رياض حجاب إن المعارضة غير معنية بأي صفقات خارجية تتم بمنأى عنها، وإنها لم تتلق دعوة لحضور المفاوضات التي

يجري التداول بشأنها حتى الآن، في إشارة للمفاوضات التي قالت روسيا إنها ستعقد في أستانا عاصمة كزاخستان. وكشف عن اتصال مستمر مع فصائل الثورة، وحثها على الإيجابية والتعاون مع الجهود الإقليمية المخلصة للتوصل لاتفاق

هدنة لحقن الدم.

وفي وقت سابق نقل مراسلون في أنقرة عن مصادر خاصة أن اجتماعاً سيعقد بين ممثلين عن المعارضة السورية المسلحة وعسكريين روس وأترك لبحث وقف شامل لإطلاق النار في سوريا، وهو خطوة في طريق الترتيب لاجتماعات في العاصمة الكزاخية أستانا.

كما نقل عن المصادر الخاصة أن اجتماعاً تمهيدياً عقد يومي الجمعة والسبت الماضيين بين المعارضة السورية والجانب التركي، تلاه اجتماع آخر حضره عسكريون روس وممثلون عن معظم الفصائل السورية برعاية تركية لم يجرِ التوصل فيه إلى قرار وقف إطلاق النار.

وقالت المصادر إن فشل الأطراف في التوصل إلى اتفاق جاء بسبب طلب الجانب الروسي استثناء الغوطة الشرقية من الهدنة، وكذلك طلبهم من المعارضة المسلحة التعريف بمواقع جبهة فتح الشام، وهو ما رفضته المعارضة السورية المسلحة.

والفصائل السورية التي حضرت الاجتماع هي: أحرار الشام، وجيش الإسلام، والجبهة الشامية، وفيلق الشام وفيلق الرحمن، وجيش إدلب الحر، وأجناد الشام، وغرفة عمليات حلب، والفرقة الساحلية الأولى، وكتيبة السلطان مراد، وفق المصادر نفسها.

من جهته قال مصدر دبلوماسي روسي إن عسكريين يمثلون روسيا وإيران وتركيا يخططون للمشاركة في مفاوضات أستانا المرتقبة، بينما ذكر مصدر عسكري روسي أن غالبية المشاركين ستكون من العسكريين، بمن فيهم ممثلون عن جيش النظام السوري وفصائل المعارضة المسلحة.

لكن رئيس وفد الهيئة العليا للمفاوضات لمحادثات جنيف أسعد الزعبي قال إنها ليست مفاوضات ولا حواراً، منتهماً روسيا بوضع العراقيل أمام أي محادثات جادة. ■

يكون لها فيها ناقة أو جمل، وصولاً إلى ضياع فلسطين واحتلال أراضٍ لست دولة عربية من قبل كيان جديد زرع في المنطقة (إسرائيل)، وعجز العرب متفرقين ومجمعين عن استعادة أي من حقوقهم المغتصبة.

سايكس بيكو رسمت حدود المنطقة لمائة عام، لكنها استهلكت وانتهدت صلاحيتها. والقوى التي ورثت عقلية الهيمنة والسيطرة تبحث عن بدائل. «وثيقة موسكو» قد تكون ناقوس الخطر لنفاهات جديدة وتقسيمات جديدة للمنطقة سيستترك فيها الجميع من الشرق والغرب، وستحدد مصير المنطقة ربما لقرون في ظل غياب العرب مرة أخرى.

ما يمكن تأكيده أن ما قبل حلب وماساتها ليس كما بعدها، وما قبل إعلان «وثيقة موسكو» ليس كما بعده، وما قبل وصول ترامب لرئاسة أميركا ليس كما بعده. هذه ليست كلمات تطلق وشعارات ترفع، بل متغيرات ووقائع نعيشها اليوم لحظة بلحظة وعلى الهواء مباشرة!! ■

سوريا والدور العربي.. من سايكس بيكو إلى موسكو

وشامل يكون بداية لعملية انتقالية سياسية تنهي الأزمة في سوريا، وتحافظ عليها كبلد موحد غير مقسم.

سوريا والمنطقة الآن على طاولة المحادثات والمفاوضات التي ستتقل من موسكو إلى أستانا عاصمة كزاخستان، ورغم الاختلافات والاعتراضات فإن الاجتماع سيعقد والقرارات ستتخذ حتى وإن تعثر تنفيذها ميدانياً، إلا أن فرضها سيكون في مرحلة تالية في حالة حضور أو لحاق باقي القوى المؤثرة بـ«الترويكو» الجديدة (روسيا وتركيا وإيران).

كي لا يتكرر التاريخ

ضاعت الأندلس قبل قرون في ما يشبه ما يحدث

أصدر وزراء خارجية تركيا وروسيا وإيران يوم ٢٠١٦/١٢/٢٠ ما عُرف بـ«وثيقة موسكو»، وهي إعلان من ثماني نقاط يتعلق بالوضع في سوريا والتمهيد لتوسيع وقف إطلاق النار، والانطلاق في عملية تسوية سياسية نهائية. ورغم أهمية الإعلان فإن اللافت كان غياب الجانب السوري بشقيه، والأهم غياب أي تمثيل عربي حول سوريا ومستقبلها، وهو ما استدعى توجيه دعوة مباشرة للسعودية من قبل الموقعين على الإعلان للانضمام إليهم، وذلك حسب ما نشرته يوم الأربعاء (٢٠١٦/١٢/٢١) وكالة إنترفاكس الروسية قائلة «إن موسكو تعتقد أن من الضروري أن تنضم السعودية إلى الموقف الروسي الإيراني التركي بشأن الأزمة السورية».

لاشك أن عوامل كثيرة أدت لفقدان العرب دورهم وتأثيرهم على الأحداث، ليس في سوريا وحدها بل في المنطقة بشكل عام. عندما أطلق السوريون شعارهم الشهير «ما لنا غيرك يا الله» في الأيام الأولى لثورته لم يخطر ببالهم أن يصل الأمر إلى ما وصل إليه من تخلٍ تام عنهم، وتركهم لمصير قائم سقط فيه مئات الآلاف من الضحايا وتشرد أكثر من نصف الشعب السوري، وما زالت المأساة قائمة لا تتوقف بعد تدخل القوى الكبرى لتجعل من سوريا ساحة صراع دولي، يدفع ثمنه السوريون دون أن يكون لهم موقف ورأي حقيقي في ما يجري بلدهم، ودون دعم وإسناد عربي لهم.

هذا هو الواقع المؤلم، رغم أن البدايات لم تكن كما هي عليه الآن، فقد كان الدور العربي فاعلاً سياسياً ودبلوماسياً بل وحتى عسكرياً، داخل الجامعة العربية -التي تقف اليوم مشلولة تماماً- وفي المحافل الدولية ولدى المنظمات الحقوقية والإنسانية، وميدانياً من خلال دعم بعض فصائل الثورة السورية، ولا ننسى القرار العربي غير المسبوق بتعليق عضوية سوريا في الجامعة العربية يوم ٢٠١١/١١/١٢.

لكن التنزاع العربي/العربي، ووقوف بعض الأنظمة العربية بشكل واضح مع النظام، ودعم آخرين للثورات المضادة، والضغط الدولي والإقليمية، أدت جميعها إلى تقلص الدور العربي حتى أصبح شبه منعدم.

ما بعد إعلان موسكو

وجاء إعلان موسكو الأخير ليضع العرب أمام استحقاقات جديدة، والمحللون ذهبوا بعيداً إلى القول إن معركة حلب هي الأخيرة قبل إعلان وقف إطلاق نار موسع

بقلم: إبراهيم حمامي

اليوم في المنطقة العربية!

غاب الدور العربي تماماً في القرن الأخير عن كل المتغيرات والتأثير عليها، بل غاب عن قرارات تمس المنطقة العربية تحديداً، كتقسيم المنطقة إلى دول وأقطار بحسب اتفاقية بريطانية فرنسية (سايكس-بيكو) دون أن يُستشار أصحاب القضية والمعنيين بها.

وكذلك غاب الصوت العربي بعدها عن قرارات عصبة الأمم وما تلاها من أحداث في الحرب العالمية الثانية، التي كانت أقطار عربية ساحة لها دون أن

عسكرية واحدة، وهذا من أكبر أسباب استنزاف دماء السوريين، وسبب ذلك اختلاف الآراء ووجهات النظر بين القادة، مما أوقع الشعب السوري ضحية لهذه الخلافات، ومما جعل دعم المعارضة يخص فصيلاً دون آخر. لا يوجد للثورة واجهة سياسية واحدة حتى تضم رأي الشعب السوري وتتحدث باسمه، أو تكون مركزاً لجلب الدعم والتأوير حول مستقبل الثورة السورية، مما شتت أطياف الشعب السوري، ولم يحقق نتيجة مذكورة تنهي جزءاً من معاناة السوريين.

لكن ماذا بعد حلب!!! لقد أعلن مؤخراً عن عزم كبرى الفصائل السورية المعارضة للنظام عن توحدها في جيش واحد وتحت قيادة واحدة، وهذا ما كان يجب أن يحصل منذ بداية الثورة، ولعلها تكون بداية جديدة للم شمل جميع الفصائل والقيادات تحت راية وقيادة واحدة تستطيع الصمود والهجوم بشكل أقوى وأوسع.

لقد كانت حلب ضربة موجعة لجميع السوريين، ولكن هذه الضربة ستجعل الثورة أقوى من ذي قبل، وستزيد من صمود السوريين الذين ما استكانوا حتى بعد انكسارهم في حلب، والذين تؤد أطفالهم بالعودة إليها وتحريرها.

نتمنى ونأمل بتوحيد صفوف المجاهدين ليكونوا يبدأ واحدة يصعب على الجيوش أن تلوها أو تكسرها، وندعو الله أن يعجل في قدوم المستقبل المنير لسورية بإذن الله، ولعل جرح حلب يعجل بهذا المستقبل، ويكسب النظام وداعية إلى مزابل التاريخ. ■

مستقبل الثورة السورية.. بعد حلب؟

بقلم: حمزة الإدلبي

على صور الجثث والدمار في شرق حلب، وخرج بعدها الأسد بكل وقاحة ليزف لمليشياته وأعوانه خبر انتصاره على المدنيين، واجتازت وقاحته حتى شبه انتصاره بميلاد المسيح عليه السلام.

لا يمكن أن يكون سقوط حلب مستغرباً أو مفاجئاً لدى المراقب للوضع الاستراتيجي في سورية، فقد احتاج الأسد لإسقاطها استخدام الميليشيات الإيرانية اللبنانية بالإضافة إلى الميليشيات العراقية والأفغانية والباكستانية، وقد ذكر تقرير لـ«المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية» أنه قد تم إسقاط حلب بواسطة حشد طهران لـ ٢٥ ألف مقاتل من الحرس الثوري والمرتزة المذكورين، ولا نستبعد طبعاً الغطاء الجوي الروسي صاحب الدور الأكبر في هذه العملية، والجدير بالذكر أنه لم يكن لنظام الأسد أي دور في حلب سوى جلب المرتزة وإدخالهم عليها.

لكن سقوط حلب كانت له دلالات مسبقاً، أهمها أن السبب الرئيسي لهذا السقوط، بعيداً عن القوة المستخدمة ضد الثوار، هو التفرقة الداخلية وتعدد الفصائل، فالمعروف أنه لم تتحد القوة العسكرية للمعارضة منذ بداية الثورة تحت راية واحدة وقيادة

تأثرت شعوب العالم بما حدث لأهالي شرق حلب، وقد كانت وجوه السوريين وهم يحملون حقائبهم ويمضون في الطرقات التي خربها النظام والقصف الروسي والإيراني بعد الحصار والتجويع للوصول إلى الحافلات التي ستقلهم إلى خارج حلب، كقيلة بايصال مدى الألم والحزن الذي يشعر به كل سوري على حدة، دموع الرجال والشيوخ والنساء وقهرهم أكثر ما حرك في نفوس مشاهدي هذا المشهد الأليم، الشيب الذي رأيناه في أطفال السوريين وهم يتحملون فوق طاقتهم طاقات، النساء والعجائز والمرضى جميعهم رأوا من النظام الذي يشن عليهم حرب إبادة ما جعلهم يظنون أن أهوال يوم القيامة قد بدأت.

ودع السوريون حلب بعد أن كتبوا على جدرانها عبارات فحواها «عائدون»، خرجوا منها إلى تركيا أو إلى مناطق سيطرة المعارضة غربي حلب وإدلب، وهم يحملون القهر والحزن على بيوتهم ليستولي عليها بعدهم نظام بشار الأسد وكل المحتلين الطائفين الذين اعتبروا كل من عاش تحت سيطرة المعارضة إرهابي وغير سوري، ويجب أن يرحل عن مدينة حلب..

وعلى الجانب الآخر من حلب، انتشرت الأغاني والفرحات والصيحات احتفالاً بهذا الانتقام، الذي لم يكن للنظام دور فيه سوى التصفيق، وتراقص موالوه

تركيا والأزمة السورية.. ملامح مرحلة جديدة

أنقرة وبين هذه الأطراف، ويزيد الهواجس التي قد تعوق التقارب والتفاهم لاحقاً.

ومن زاوية أخرى، تبدو أنقرة كأنها وضعت كل بيضها في سلة الحل السياسي والتعاون مع روسيا، الأمر الذي أفقدها ويفقدها أوراق قوتها في الملف السوري، التي تأتي المعارضة السورية المسلحة في مقدمتها بالتوازي مع الوجود التركي العسكري على الأرض.

أخيراً، إن مسار التقاربات بين تركيا وروسيا من جهة وتركيا وإيران من جهة أخرى، ليس مساراً حتمياً لا عودة عنه، بل فرضته التطورات الميدانية في سوريا والتحديات الداخلية والخارجية لتركيا، فضلاً عن التوازنات الدولية المائلة تماماً لمصلحة موسكو بأسلوب يشبه التقويض التام في الملف السوري.

وبالتالي فإن هذا المسار سيكون معرضاً دائماً للانحياز أو التقويض إذا ما تراجع مستوى التحديات التركية الداخلية والخارجية، أو اختفت حالة التفرد الروسية في سوريا، إما بسبب تغير الموقف الدولي بأي اتجاه، أو بسبب أي خلافات روسية/ إيرانية جذية في المستقبل، أو بسبب تحول الأوضاع الميدانية من السيطرة التامة إلى الاستنزاف الطويل المدى.

وفي غياب أي مؤشرات على متغيرات جذرية قريبة في الموقف الأميركي و/أو الدولي من الأزمة السورية أو من موسكو، فإن الخيار المتاح لإمكانية تغيير المقاربة التركية هو في يد المعارضة السورية السياسية والعسكرية، إن أحسنت القراءة والتقييم والتقويم وتوحيد الرؤية والموقف والمسار سياسياً وميدانياً، بما يمكن أن يعدل من كفة الميدان عسكرياً ويفاقم من تورط روسيا في سوريا، ويتيح -ضمن عوامل أخرى- عودة تركيا إلى مستوى الدولة «الداعمة» وليس «الوسيط»، وإلا فإن استمرار الأوضاع الحالية سيغري أنقرة بالاستمرار أكثر في مسار التقارب مع روسيا، وهو ما لا يصب حتماً في مصلحة سوريا أو شعبها أو ثورتها أو معارضتها. ■

بقلم: سعيد الحاج - استامبول

استنزاف الروس، وهو ما سيوجه الأنظار مرة أخرى إلى الدول الداعمة وفي مقدمتها تركيا، وأي موقف ستخذه إزاء تلك التطورات المحتملة.

لا يجادل اثنان حول مسؤولية المعارضة السورية في مآلات الأوضاع بحلب خاصة وسوريا عامة، فالعامل الذاتي هو الأساس في أي صراع، ثم تليه العناصر الداعمة أو الرافدة.

وبالتالي فضعف الفصائل وتشردمها وغياب الرؤية الجامعة لها سياسياً وعسكرياً أضعف كثيراً من موقفها، ولربما أوحى للدول الداعمة أو بعضها بعبثية الاستمرار في الدعم رغم التراجع. لكن أيضاً ومن جهة أخرى، تتحمل الدول الداعمة وزراً كبيراً من المسؤولية باعتبار أنها ساهمت في حالة التشظي، ومنعت الدعم النوعي، وتركت أخيراً حلب تواجه مصيرها وحدها.

من هذا المنظور، وعطفاً على ما سبق من تطورات رسمت المشهد الحالي من التفاهات الروسية - التركية؛ يبدو مسار تركيا الحالي محفوفاً بالمخاطر لعدة أسباب.

فإعلان موسكو -الذي تحدث عن روسيا وإيران وتركيا كدول ضامنة للحل- قد استبعد الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والدول العربية الداعمة للمعارضة، وبالتالي سيزيد الهوة بين

لموازنة التوتر في علاقاتها الأميركية والأوروبية، كما يبدو أنها لا تأمل تغييراً كبيراً في السياسات الأميركية تجاه الأزمة السورية مع رئاسة دونالد ترامب.

من جهتها، تعول روسيا على دور تركي فاعل في بعض السيناريوهات المستقبلية المحتملة في سوريا: الأول، الحل السياسي بعد فرض وقف إطلاق النار، بحيث «تقنع» أنقرة الفصائل السورية المعارضة بالمشاركة في العملية، في ظل تهديد روسي باستهداف كل من يتخلف أو يرفض.

الثاني، رغبة روسيا بحسم جبهة إدلب على غرار ما فعلت في حلب بعد تجميع الفصائل المعارضة هناك، حيث سيكون لمواقف الدول الداعمة -وخصوصاً تركيا- دور حاسم في مسار التطورات إيجاباً أو سلباً.

الثالث، انتقال المشهد السوري إلى مرحلة جديدة عنوانها الريف، ومضمونها حرب العصابات، وهدفها



ماذا يحدث في سجون النظام السوري.. بعد عام ٢٠١١؟



نشرت مجلة «إيكونوميست» تقريراً عن التعذيب في أقبية النظام السوري، بدأته بالحديث عن حمزة علي الخطيب، الذي كان من الواضح أنه تعرض للتعذيب قبل وفاته، وأعيدت جثته لعائلته بعد شهر من اعتقاله، عندما كان يشارك في تظاهرة سلمية في نيسان ٢٠١١.

ويشير التقرير، إلى أن جثة الصبي، البالغ من العمر ١٣ عاماً، كانت مغطاة بأثار أعقاب السجائر والتمزقات، بالإضافة إلى تهشم فكه وعظم ركبتيه، فيما تم قطع عضوه الذكري.

وتبين المجلة أنه مع انتشار التظاهرات ضد النظام في أنحاء سوريا كلها، فإن وفاة حمزة على يد الأجهزة الأمنية تحولت إلى رمز لوحشية النظام، مشيرة إلى أن وزيرة الخارجية الأميركية في حينه هيلاري كلينتون علقت قائلة: «أمل ألا يكون موت هذا الطفل عبثاً، وأتمنى أن تقوم الحكومة السورية بإنهاء الوحشية، والبدء بعملية تحول حقيقي إلى الديمقراطية»، وشاركها الكثيرون في أمهلا.

ويستدرك التقرير بأنه «بعد ستة أعوام، تم سحق هذه الآمال كلها، ولا يمكن تحديد حجم القتل الذي مارسه النظام في أقبية السجون، حيث تقول منظمات حقوق الإنسان إنه قام بتعذيب وقتل ما بين ١٧٥٠٠ إلى ستمائة ألف رجل وامرأة وطفل منذ بداية الثورة في آذار ٢٠١١، وعادة ما يدفن القتلى في قبور جماعية، ولا يتم إرجاع جثثهم لذويهم، ولا تستلم عائلاتهم سوى شهادة وفاة تشير إلى أن الشخص مات في ظروف طبيعية».

وتقول المجلة إنه «من الصعب البحث عن السجناء أيضاً، خاصة أن نظام بشار الأسد قام بتحويل ملاعب الرياضة والبيوت المهجورة والمستشفيات إلى مراكز اعتقال، وتقوم الميليشيات الموالية للنظام، والقادمة من العراق ولبنان وإيران، بإدارة سجونها السرية الخاصة، وهناك ٢٠٠ ألف لايزالون في المعتقلات، ومعظمهم في منشآت تابعة للحكومة، لا يسمح لمنظمة الصليب الأحمر الدولي بالوصول إليها».

وتضيف المجلة: «أما ما نعرفه عن أساليب النظام في التعذيب فهو قليل، وتسرب عبر روايات السجناء، الذين بادلهم النظام مع المعارضة، أو ممن فروا من السجون بعد رشوتهم المسؤولين، وتقوم عائلات أقارب القتلى بجمع ملفات عنهم، بالإضافة إلى أن ناشطين قاموا بتحرير عدد من الملفات إلى الخارج، وكلها ترسم صورة عن نظام يمارس التعذيب والقتل على نطاق واسع لإسكات المعارضين».

ويلفت التقرير إلى حالة طالب الجامعة مهند (٢٨ عاماً)، الذي كان وراء تنظيم بعض النشاطات، حيث اعتقل وأخذ عملاء المخابرات التابعة لسلاح الجو معصوب العينين، ونقل إلى زنزانة، حيث علق من رسغيه، وعذب لثمانية أيام قبل توقيعه على اعتراف مزور بأنه قتل عدداً من جنود النظام بمساعدة من أمه.

ويورد التقرير نقلاً عن مهند قوله إن الموت في سجن المخابرات الجوية في المزرة كان عادياً، حيث يتذكر مهند كيف قتل الحرس في رمضان ٢٠١٢، تسعة عشر سجيناً في ليلة واحدة، ويقول: «حصلت لهم نوبات دماغية ونزيف حاد من التعذيب»، مشيراً إلى أنه في مناسبة أخرى، عاد ولد صغير إلى زنزانته وهو يبكي، «فقد أعمداً شقيقه أمامه، وبعد ذلك وضعوا الولد أمام طاولة واغتصبوه بعضاً، وقتل اثنان ممن كانوا في الزنزانة معه وهما ينتظران حلق شعرهما عندما

أدى الاتفاق الثنائي بين تركيا وروسيا لإجلاء المدنيين والعسكريين من شرق حلب، ثم انعقاد القمة الثلاثية بمشاركة إيران حول سوريا، إلى انتشار تحليلات وتوجيه اتهامات لتركيا بتغيير سياستها في الأزمة السورية.

الحقيقة أن الثابت الوحيد في الموقف التركي من الثورة/ الأزمة السورية، كان التغير الدائم على مدى السنوات الست السابقة، بناء على تفاعل ثلاثة عوامل هي: الواقع الميداني السوري، والمشهد التركي الداخلي، والموقف الدولي من الثورة/ الأزمة.

ونتيجة لتفاعل هذه العوامل الثلاثة، فقد تطور الموقف التركي، من حث بشار الأسد على القيام بإصلاحات جذرية وحقيقية مع بداية الحركة الاحتجاجية في آذار ٢٠١١، إلى دعم المعارضة والمطالبة بإسقاط النظام ابتداءً من ٢٠١٢، إلى القبول بالحل السياسي للأزمة بشرط رحيل الأسد عام ٢٠١٥، إلى القبول الضمني ثم العلني ببقائه خلال الفترة الانتقالية في ٢٠١٦، إلى التدخل العسكري المباشر على الأراضي السورية عبر عملية درع الفرات في آب ٢٠١٦.

قرار التدخل -رغم سنوات من أدبيات رفض «التورط» في الأزمة- جاء بناءً على أولويات الأمن القومي التركي والرغبة في وأد فكرة الدولية الكردية في الشمال السوري، وبسبب الإخفاق في بلورة الرؤية التركية في سوريا لعدة أسباب، منها ضعف المعارضة السورية وتشنتها والتدخل الروسي المباشر، وتأثراً بتبدل الموقف الدولي من الضغط على النظام إلى الاكتفاء بمواجهة تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) حصراً، وإثر تفاهات مع موسكو وضوء أخضر منها بعد التقارب وتطبيع العلاقات معها.

ويبدو أن لحظة درع الفرات كانت فارقة في مقاربة تركيا للأزمة السورية بسبب ما اكتنفها من تناقضات وتداخلات. فتدخلها لوقف تقدم المشروع الكردي يضطرها لضمان الضوء الأخضر الروسي لبدء العملية ثم لحماية قواتها وجنودها، بينما ما زالت على خلاف كبير مع موسكو في رؤية حل الأزمة وفي تضارب مصالح واضح معها، في الوقت الذي تعجز فيه عن مواجهتها عسكرياً ولو بالوكالة.

فتحصلت القناعة لدى صانع القرار التركي بضرورة التفاهم والتعاون مع موسكو بدل المواجهة، وكانت الحصيلة عملية عسكرية محددة الأهداف ومحدودة السقف السياسي والعسكري والاستراتيجي، بمعنى التخلي نهائياً عن فكرة إسقاط النظام، والتراجع عن دعم المعارضة المسلحة في حلب، والوصول إلى مدينة الباب كحد أقصى في العمليات العسكرية. ثم من قال: عجزت تركيا عن أن تنفذ نفسها والمعارضة معاً، فاختارت أن تنفذ نفسها، ولعله اقترب من التوصيف الصحيح.

وعلى هامش العمليات العسكرية، تجنب الخطاب الرسمي التركي توجيه أي لوم إلى روسيا عبر تحميل المسؤولية الكاملة للنظام عما يجري في حلب، رغم أن القصف الجوي للمدينة كان روسيا في معظمه، وترك دعواته السابقة والمتكررة لضرورة تحييد المعارضة «المعتدلة»، بل عملت أنقرة على سحب/ جذب بعض الفصائل المقاتلة في حلب للمشاركة في درع الفرات وفق بعض التقارير.

بذلت أنقرة جهوداً دبلوماسية وإغاثية كبيرة لإنقاذ المدنيين المحاصرين في حلب واستضافة بعضهم وعلاج الجرحى، لكن كل ذلك لم يكن كافياً لينفي عنها تهمة التخلي عن حلب في مقابل الباب. التركيز على البعد الإنساني دون السياسي أو العسكري كان يعني الضغط على المعارضة للقبول بخروجها من حلب، وفق الشروط الروسية ثم الشروط الإيرانية المضافة لاحقاً.

وفق تلك المعطيات، كانت أنقرة قد اقتربت كثيراً من الرؤية الروسية للحل، وهو ما أشار له تصريح فلاديمير بوتين الذي أوردته صحيفة الحياة عن «توافق تركي/ روسي على إجلاء المسلحين» من المدينة خلال زيارة رجب طيب أردوغان لموسكو في أيلول الفائت.

تراهن تركيا على تهدئة الأوضاع في سوريا بعد أن عرضتها مواقفها السابقة للضغوط الخارجية والاستهداف، وبعد أن ضاعفت حالة الفوضى والتفاهم من مخاطر «داعش» والفصائل الكردية المسلحة عليها، وتسعى لتعميق حالة التفاهم والتعاون مع موسكو

ضربهما الحرس حتى الموت».

وتنوء المجلة إلى أنه «عندما التهب جرح مفتوح في رجل مهند، فإن الحرس أخذوه إلى مستشفى عسكري قريب، وأجبر المرضى على النوم وأحذيتهم في أفواههم، وعندما كانت تلك الأحذية تقع أثناء الليل، كان المرضى يضربونهم بعضاً بلاستيكية، وقال مهند إنه شاهد مريضاً يضرب مريضاً حتى الموت بعد أن طلب دواء».

وبحسب التقرير، فإنه «في هذه المستشفى ٦٠١، عندما قام مصور يعمل مع الجيش بأخذ ستة آلاف صورة لمعتقلين قتلوا في السجون في الفترة ما بين ٢٠١١ إلى ٢٠١٣، حيث تظهر الصور صوفاً من الأجساد العارية والجثث المتعفنة، وكتب على رؤوس الضحايا أرقامها، ومعظمها تحمل أثار التعذيب، وتم تهريب الصور على ذاكرة خارجية، وتقدم هذه الصور الأدلة الدامغة على التعذيب المنظم في سجون النظام».

ويقل التقرير عن سعيد عيدو، الذي وثق مجازر النظام لمعهد العدالة، الذي أنشئ في حلب عام ٢٠١١، قوله: «راقب الشعب السوري لمدة ستة أعوام تقريباً الأسد وهو يذبح أبناء شعبه، ونظروا إليه وفكروا (هذا الرجل قتل ابني)، فكيف تتوقع منهم قبول أي تسوية تبقى الأسد في السلطة؟».

وتذكر المجلة أنه في الثاني من كانون الأول، أعادت المخابرات السورية جثة إبراهيم الأحمد إلى عائلته، وقالوا لهم إن الشاب البالغ من العمر ٢٥ عاماً، الذي اختفى منذ أربعة أعوام، مات بسبب جلطة قلبية، لافتة إلى أن جثته كانت متحللة، ولم تستطع عائلته التعرف عليها.

وتختم «إيكونوميست» تقريرها بالإشارة إلى قول شقيق إبراهيم: «لم نقم له جنازة، وأخذناه مباشرة من الثلجة إلى القبر»، وأضاف: «عندما يعرف الناس في سوريا أن أقاربهم قتلوا في السجن لا يثيرون ضجة حول هذا الموضوع، وليس من السهل النسيان».

عباس والمجلس التشريعي.. الشرعية لمن؟

بقلم: محمد رضوان

وجه الخصوص في الفقرة الرابعة منها، على أنه: «لا يجوز لعضو المجلس التشريعي التنازل عن الحصانة من غير إذن مسبق من المجلس، ولا تسقط الحصانة بانتهاء العضوية، وذلك في الحدود التي كانت تشملها مدة العضوية».

وينص القانون الأساسي في المادة ٣٦ على أن مدة رئاسة السلطة الفلسطينية هي أربع سنوات فقط، وبالتالي فإن الانتخابات الرئاسية جرت في ٢٠٠٥/١/٩م وتنتهي بموجب نص القانون في ٢٠٠٩/١/٨م.

ردت المادة (٤٧) مكر من القانون الأساسي على اللغظ الذي يدور عن عدم شرعية المجلس التشريعي، حيث نصت على: «تنتهي مدة ولاية المجلس التشريعي القائم عند أداء أعضاء المجلس الجديد المنتخب اليمين الدستورية».

نظمت المادة (٩٦) من النظام الداخلي للمجلس التشريعي إجراءات رفع الحصانة عن عضو المجلس التشريعي، كما يلي:

- ١- يقدم طلب رفع الحصانة خطياً من قبل النائب العام إلى رئيس المجلس التشريعي مرفقاً بملف تشتمل على نوع الجرم ومكانه وزمانه والأدلة التي تستلزم اتخاذ إجراءات قانونية.
- ٢- يحيل رئيس المجلس طلب رفع الحصانة البرلمانية إلى اللجنة القانونية، ويُعلم المجلس بذلك.
- ٣- تبحث اللجنة القانونية الطلب وتقدم تقريرها إلى المجلس، ويأخذ المجلس قراره برفع الحصانة

بالقرار الفلسطيني؟ هل يتمكن السيد عباس من إلهاء الحالة الفلسطينية من خلال عقد لقاء هنا أو هناك بذريعة المصالحة؟

القانون الفلسطيني يؤكد بشكل لا لبس فيه أن رفع الحصانة البرلمانية عن أي نائب لا تجوز بأي حال من الأحوال إلا بموافقة ثلثي أعضاء المجلس، ولا يمكن رفعها بطريقة أخرى، وأي تصرف مشابه لذلك هو انتهاك واضح وصارخ للقانون الأساسي، وأسوق بعض المواد القانونية التي تبين القول الفصل في جدل الشرعيات كما يلي:

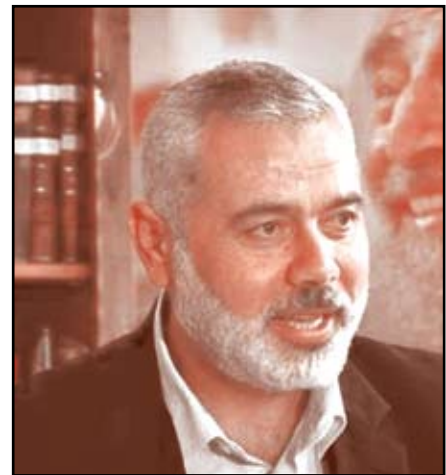
نصت المادة (٥١) من القانون الأساسي على: «يقبل المجلس استقالة أعضائه، ويضع نظامه الداخلي، وقواعد مساءلة أعضائه، بما لا يتعارض مع أحكام هذا القانون الأساسي والمبادئ الدستورية العامة، وله وحده المحافظة على النظام والأمن أثناء جلساته، أو أعمال لجانه، وليس لرجال الأمن التواجد في أرجائه إلا بناء على طلب رئيس المجلس أو رئيس اللجنة على حسب الأحوال».

ونصت المادة (٥٣) من القانون الأساسي على

بدأ الصراع الفتاوي الداخلي بين رئيس السلطة محمود عباس والمفصول من حركة فتح النائب محمد دحلان يأخذ منحى جديداً وتطوراً خطيراً، حيث قام محمود عباس مؤخراً بسلسلة من الإجراءات التي طاولت نواب حركة فتح في المجلس التشريعي، والذين يعتبرهم خصوصاً له، كان آخرها قرارات بفصل نواب ثم رفع الحصانة البرلمانية عن خمسة وهم: محمد دحلان ونجاة أبو بكر وناصر جمعة وجمال الطراوي وشامي الشامي، وفض اعتصامهم والإعتداء عليهم داخل الصليب الأحمر في مدينة رام الله.

من حق أي فلسطيني حريص على وطنه وقضيته أن يتساءل، في ظل هذا الصراع المحتدم الذي بدأ يمس ليس أعضاء المجلس التشريعي فحسب بل السلطة التشريعية بأكملها، ويفتح الباب أمام ممارسة دكتاتورية منقطعة النظير، في ظل محاولة إلغاء كينونة المجلس التشريعي، ما هو موقف المجلس التشريعي من مثل هذه القرارات التي قد تبدو في ظاهرها صراعا داخلياً، ولكن في باطنها تخفي نوايا قد تعصف بالنظام السياسي الفلسطيني برمته، وتكرس حالة التفرد

هنية يحيي ذكرى حرب إسرائيل الأولى على غزة بالتأكيد على قوة المقاومة



قال إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس»، إن الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة لم تنجح في النيل من المقاومة، التي أشار إلى أنها عززت من قوتها خلال السنوات الماضية.

وأضاف هنية، في كلمة نشرها الموقع الرسمي لـ «حماس»، مساء الثلاثاء في الذكرى الثامنة للحرب الإسرائيلية الأولى على قطاع غزة أن «معركة الفرقان أسست لتفافة الانتصار والصمود».

هنية أشار أيضاً إلى أن إسرائيل «فشلت في تحقيق أهدافها المتمثلة في القضاء على المقاومة الفلسطينية، التي استطاعت التصدي للحروب المتكررة على قطاع غزة (في ٢٠١٢ و ٢٠١٤)»، ولفت إلى أن «المقاومة استطاعت خلال السنوات الماضية تعزيز قوتها ومكانتها». وراح ضحية تلك الحرب ١٤٣٦ قتيلاً فلسطينياً، منهم ٤١٠ أطفال، و ١٠٤ نساء، و ١٠٠ مسن، وإصابة أكثر من ٥٤٠٠ آخرين، نصفهم من الأطفال.

وتوقفت الحرب بعد ٢٣ يوماً من اندلاعها (في ١٨ كانون الثاني ٢٠٠٩)، مخلفة دماراً كبيراً في المنشآت والبنية التحتية في القطاع.

المقاومة ستظل رأس الحربة

من جهتها أكدت حركة المقاومة الإسلامية «حماس» في الذكرى الثامنة لمعركة الفرقان أن المقاومة المسلحة ستظل رأس الحربة في حسم الصراع مع الاحتلال الإسرائيلي، مشددة على أنه لا مستقبل للاحتلال على أرض فلسطين. وقالت الحركة في بيان صحفي يوم الثلاثاء، إن الاحتلال فشل في تحقيق أهداف عدوانه على قطاع غزة، مبينة أن المقاومة فرضت معادلة ردع جديدة في الميدان.

وأضافت: «لا نستعجل الحرب ولكن إذا فكر العدو بالاقتراب من دماء شعبنا فسوف يفاجأ بما لم يتوقع، وسيعود مهزوماً، مشددة على أن الإفراج عن الأسرى سيظل هدفاً مقدساً ولن يهدأ لنا بال حتى تحريرهم».

وأشارت الحركة إلى أن الاحتلال وحلفاءه فوجئوا من التفاف الجماهير حول خيار المقاومة، موضحة أن شعوب الأمة كلها التحمت مع المقاومة الفلسطينية وخرجت من صفوفها أمثال القائد الطيار التونسي البطل الشهيد محمد الزواري.

ووجهت التحية إلى شهداء معركة الفرقان وإلى شهداء فلسطين وإلى شهداء الأمة وعلى رأسهم طيار فلسطيني صانع الأبطال محمد الزواري، مبرقة بالتحية إلى الأسرى في سجون الاحتلال، مردفة «أنا على موعد مع ساعة الحرية».

الذكرى الثامنة

وكسر الكيان الإسرائيلي «محرماته» حين بدأ الحرب على غزة يوم «السبت»، وهو يوم مقدس

للراحة بالنسبة لليهود، كما سعى لتضليل المقاومة من خلال إعلانه عن مهلة مدتها ٤٨ ساعة لوقف إطلاق الصواريخ من غزة، وبدئه الحرب بعدها بـ ٢٤ ساعة فقط.

كما أبلغ مكتب رئيس وزراء الاحتلال في حينه أيهود أولمرت الصحفيين بأن الحكومة الإسرائيلية ستجتمع الأحد لبحث احتمال القيام بعملية مكثفة ضد قطاع غزة، لكن الحرب بدأت قبل موعد الاجتماع المفترض بيوم. على مدار ثمانية أيام، استمرت طائرات الاحتلال بعديدات قصف مكثفة على مختلف مناطق القطاع، فيما كانت المقاومة الفلسطينية ترد بقصف المستوطنات الإسرائيلية المحاذية للقطاع.

واستهدفت الغارات الإسرائيلية مئات الأهداف المدنية، من منازل ومساجد، ومدارس حكومية، وأخرى وكالة الغوث، وجمعيات خيرية، ومستشفيات.

ولم تنزع آلة الحرب الإسرائيلية عن ارتكاب كل ما هو محرم دولياً في سبيل تحقيق أهدافها، فبعد أن فشلت جميع محاولاتها بتحقيق أهدافها من خلال الأسلحة التقليدية كالطيران والدبابات، لجأت إلى استخدام أسلحة غير تقليدية ضد المدنيين كان أبرزها الفسفور الأبيض، واليورانيوم المخفف الذي ظهر على أجساد بعض الشهداء، وفق تقارير صادرة عن خبراء ومؤسسات أوروبية.

وبعد ٢٣ يوماً من بدء العدوان، أعلن أولمرت إيقاف إطلاق النار من جانب واحد دون الانسحاب من غزة، تلاه في اليوم التالي إعلان الفصائل الفلسطينية هدنة لمدة أسبوع، كمهلة لانسحاب الجيش الإسرائيلي، وهو ما حدث.

وأما على صعيد تحقيق الأهداف، أخفقت قوات الاحتلال بتحقيقها، وبقيت المقاومة تحافظ على قدراتها لابل راكمتها، وهو ما ظهر خلال حربي ٢٠١٢ و ٢٠١٤ على القطاع، فيما لا تزال حركة «حماس» قوية في غزة. ■



البرلمانية بأغلبية الثلثين.

لقد شكّل موقف المجلس التشريعي الذي يمثل أغليته نواب كتلة التغيير والإصلاح، من استنكار القرار وتأكيد عدم قانونيته، انحيازاً للقانون رغم الخصومة السياسية مع الأعضاء الذين طاولهم هذا القرار، على نقيض ما يقوم به رئيس السلطة الذي رغم انتهاء ولايته حسب القانون، إلا أنه على استعداد لأن يضرب القانون الفلسطيني بعرض الحائط في سبيل المناكفة السياسية وتحقيق مآرب شخصية ضد خصومه السياسيين.

وفي تقديري أنه حان الوقت ليفعل المجلس التشريعي ويلتزم كافة أعضائه لمواجهة أي عبث بالقانون الفلسطيني واغتصاب السلطات وحماية مبدأ سيادة القانون، الذي يعد أساس عمل المجلس التشريعي، وعقد جلسة برلمانية عاجلة بمشاركة غزة والضفة من كافة الكتل والقوائم والمستقلين لمناقشة التداعيات الخطيرة لهذا القرار، وسبل مواجهته، والتوقيع على عريضة قانونية ضده تسجل في تاريخ المجلس التشريعي، فهذا أبلغ رد على السؤال (الشرعية لمن؟) ■.

مشعل من إستامبول: قرار مجلس الأمن الرفض للاستيطان تصويب للسياسة الأمريكية



قال رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية «حماس» خالد مشعل، إن قرار مجلس الأمن بشأن وقف الاستيطان الإسرائيلي في الأراضي الفلسطينية المحتلة، يعتبر خطوة مهمة وفي الاتجاه الصحيح.

جاء ذلك في كلمة له في مركز الخليج للمؤتمرات، بمنطقة أيوب في مدينة إسطنبول، بمناسبة إطلاق مؤتمر «خطبات إسطنبول العابرة للحدود الوطنية»، التي تنظمها مؤسسة «يدي هلال (الأهلة السبعة)» التركية.

وأشار مشعل إلى أنه «لأول مرة يقرر مجلس الأمن رفض الاستيطان على أرضنا، وشدد على أن هذا القرار أعطى للعالم إشارة حول خطر الاستيطان على أرضنا». ولفت إلى أن «القرار تصويب للسياسة الأمريكية والدولية تجاه القضية الفلسطينية».

وتقدم مشعل بالشكر «لكل من وقف معنا ضد الاستيطان (...) والشعب الفلسطيني ينتظر من أبناء أمتة الإسلامية أن يقفوا معه حتى ينال الاستقلال».

وأشار إلى أن «إسرائيل أصبحت عبئاً على الساحة الدولية، وهي الآن عبء على السلام الإقليمي والدولي». وتابع مشعل: «هموم الأمة من حولنا هي من همومنا جميعاً، وجراح أهلنا في حلب والعراق وكل الأمة هي جراحنا وألمنا، والأمة حين تنشد حريتها، فهي تخوض المعركة لقضايا عادلة بلا شك (...) ونحن نقول لأمتنا: لا تنسوا فلسطين قلب الأمة، لأنها أم القضايا والأزمات». وشدد على أن «كل مشروع لا يعيد لنا القدس والأقصى وشعبنا، ليس حلاً».

ولفت إلى أن «طريق تحرير القدس واستعادة فلسطين: هي المقاومة، فلا بديل من المقاومة لتحرير فلسطين (...) ومقاومة حماس وتركيا والشعوب الحرة مقاومة ليست متطرفة، كأولئك المتطرفين الذين شوهوا إسلامنا وجهادنا».

وأردف مشعل قائلاً إن «جوهر فلسطين هو القدس والمسجد الأقصى، وتركيا لها تاريخ مشرف في القدس، واليوم قيادتكم المحترمة برئاسة أردوغان تعمل على استعادة مكانة تركيا من جديد اتجاه المسجد الأقصى».

وحول غزة، قال إنها «تحتاصر لأن على أرضها مقاومة عنيدة على رأسها كتائب القسام (الجناح

العسكري لحماس)، تصنع سلاحها وتعد رجالها، وتحفر أنفاقها وخنادقها (...) هذه مقاومة ضربت تل أبيب ودفعت ملايين الصهاينة لكي يختبئوا في جحورهم». وشدد على أن «حماس لن تتخلى عن سلاحها ولا عن مقاومتها».

واعتبر أن «السبب الثاني لحصار غزة، أن هناك قيادة ملتزمة بجانب الشعب، وهذه حالة فريدة، فحين تلنحم القيادة مع شعبها والكل يدعم المقاومة فلن يغلبهم أحد (...) وأنتم يا شعب تركيا العظيم حين التحمت مع قيادتكم هزمتم وأفشلتم الانقلاب، لذلك غزة بحاجة إلى دعمكم فك الحصار عنها، ولتركيا جهود مباركة ومقدرة، ونريد منها فك الحصار عن غزة».

وأوصى مشعل في نهاية كلمته الشباب بـ «الإيمان بالله، والأخلاق الحسنة، التي هي الأساس (...) وأوصيكم بالعلم والمعرفة».

وشدد مشعل على أنه «لا نصر أو نهضة بدون علم، وقد رأيت نموذجا لابن الأمة محمد الزواري كيف صنع الطائرات بدون طيار، تونس الخضراء قدمت لفلسطين ابنها البار محمد الزواري (...) حيا الله تونس وشعبها العظيم».

نتن ياهو يرفض قرار مجلس الأمن ويستدعي السفير الأمريكي

الإذاعة الإسرائيلية أن نتن ياهو أعرب خلال جلسة الحكومة الإسرائيلية يوم الأحد، عن غضبه إزاء القرار ٢٣٣٤، وأعلن أمام الوزراء أنه لا يراوده أدنى شك أن الرئيس باراك أوباما هو من يقف وراء القرار، وصيغته ونصه، وأن هذا الأمر مخالف للالتزامات سابقة من أوباما.

وتبنى مجلس الأمن الدولي المؤلف من ١٥ عضواً يوم الجمعة الماضية قراراً يطالب إسرائيل بوقف الاستيطان فوراً، بتأييد ١٤ من الدول الأعضاء. وامتنعت الولايات المتحدة عن التصويت، وهو ما مكن المجلس من تبنيه بعدما تخلت واشنطن عن نهجها الذي تتبناه منذ فترة طويلة بحماية إسرائيل دبلوماسياً، ولم تستخدم حق النقض (فيتو). وللمرة الأولى منذ عام ١٩٧٩ لا تستخدم الولايات المتحدة حق النقض ضد مشروع قرار حول الاستيطان، وهي التي كانت تساند حليفها دائماً في هذا الملف الحساس جداً. ■

خلفه ونسقت الصياغة وطالبت بإقراره». وذكر مسؤول آخر أن نتن ياهو أمر وزراء الحكومة بالامتناع عن السفر إلى البلاد التي صوتت للقرار أو مقابلة مسؤولين منها على مدى الأسابيع الثلاثة القادمة، إلى حين تولي الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب السلطة. وفي هذا السياق، ذكرت



استدعى رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو سفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل لبحث امتناع واشنطن عن التصويت على قرار في مجلس الأمن الدولي يطالب بوقف بناء المستوطنات، مما أتاح موافقة المجلس عليه. ولم يعط متحدث إسرائيلي تفاصيل عن لقاء نتن ياهو بالسفير الأمريكي دانييل شابيرو. وقال مصدر رسمي إن نتن ياهو -الذي يتولى أيضاً منصب وزير الخارجية- لم يلقق السفراء الآخرين، وإنما اجتمع فقط مع السفير الأمريكي. كما استدعت الخارجية الإسرائيلية سفراء عشر دول لديها لتأنيبهم، ووجه نتن ياهو كلمات أشد لهجة إلى واشنطن بسبب التصويت الذي جرى يوم الجمعة الماضي.

وأوضحت أنها استدعت سفراء عشر من ١٤ دولة صوتت لصالح المشروع ولديها سفارات في إسرائيل وهي: بريطانيا، الصين، روسيا، فرنسا، مصر، اليابان، أوروغواي، إسبانيا، أوكرانيا، ونيوزيلندا إلى مقر الوزارة في القدس. والأحد هو يوم عمل عادي في إسرائيل، لكن معظم السفارات مغلقة، واستدعاء السفراء في يوم عيد الميلاد أمر غير معتاد.

وفي الاجتماع الأسبوعي للحكومة الإسرائيلية، تطرق نتن ياهو إلى محادثة هاتفية مع وزير الخارجية الأمريكي جون كيري، وقال «إن إسرائيل والرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب نجحا في الضغط على مصر لسحب مشروع القرار المناهض للاستيطان بعد أن طرحته».

وتابع: «كان هناك خلاف على مدى عقود بين الإدارات الأمريكية والحكومات الإسرائيلية بشأن المستوطنات، لكننا اتفقتنا على أن مجلس الأمن ليس هو المكان الذي نحل فيه هذه القضية».

وأضاف نتن ياهو متحولاً في حديثه من العبرية إلى الإنجليزية «نعرف أن الذهاب إلى هناك (مجلس الأمن) سيجعل المفاوضات أصعب (طريق) السلام أبعد. ومثلما أبلغت جون كيري يوم الخميس فإن الأصدقاء لا يأخذون الأصدقاء إلى مجلس الأمن».

وقال: «لم يكن لدينا شك -وفقاً لمعلوماتنا- في أن إدارة أوباما كانت أول من بادرت بمشروع القرار ووقفت

نقل السفارة الأمريكية إلى القدس وأزمة النفوذ الأمريكي المتآكل؟

بقلم: حازم عياد

به نتن ياهو بين الحين والآخر، سيتحول إلى كابوس يقض مضاجع الإقليم بأكمله؛ بسبب الارتدادات السلبية لهذه الخطوة، بدءاً من الأراضي الفلسطينية، وليس انتهاء في العالم العربي والإسلامي.

القدس تفوق في أهميتها قانون «جاستا»، أو الاتفاق النووي الأمريكي، أو السياسة الأمريكية المتبعة في العراق والموصل، أو الحرب على الإرهاب على مدى العشرين عاماً الماضية التي أعاقت تطور الإقليم، وتسببت في تدهور أمنه واستقراره، فالصدام والتوتر الذي سترزعه في الشارع العربي والإسلامي سيمثل قوة ضاغطة إضافية تدفع الدول العربية إلى البحث عن توازنات جديدة تبرر لها سياساتها المستقبلية التي لم تعد تجد في السياسة الأمريكية ما يسعها لتفسير تحالفها معها والتصاقها باستراتيجيتها المضطربة والغامضة، فالقدس نقطة حرجة، وأزمة عالقة ستضع النفوذ الأمريكي على المحك، وهو اختبار لن تنجح فيه أمريكا على الأرجح، مهما بلغت ثقتها بقوتها ونفوذها المتآكل. ■

لا تمس السياسة العربية الرسمية، بل قناعات الشعوب العربية والإسلامية تجاه الغرب وسياساته المتبعة في الإقليم، بشكل يفاقم أزمة النفوذ الأمريكي المتآكل والمترنح.

الخطوة التي يتم التحضير لها من قبل مستشاري ترامب ضعيفي الخبرة، وبمباركته تأتي في ظرف إقليمي ودولي مضطرب يراه البعض الأنسب لتعمير القرار، غير أن الحقائق تشير إلى أن هذا النصر ما هو إلا خطوة جديدة لتقويض النفوذ والاستراتيجية الأمريكية التي تعاني من تراكم الأخطاء، ونقص في عناصر النفوذ والتأثير، فأمر يكال تخسر نفوذها في سوريا والعراق إلا نتيجة لهذه السياسات الاستعراضية والتكتيكية الانتخابية الخرقاء، عاكسة الانقسام الحاصل في الساحة الأمريكية.

إلا أن الاحتفال لن يطول؛ إذ سيمر كلمح البصر لتضطرم الإدارة الأمريكية والكيان الصهيوني بالحقائق القائمة على الأرض في فلسطين والعالم العربي والإسلامي، فعلى الرغم من التطور الحاصل في علاقات الكيان مع بعض الدول العربية، تطور وتقدم يبشر ويحتفي

لم تنقل السفارة الأمريكية إلى القدس بعد، وما زال هناك فسحة من الوقت لوقف الجهود التي يبذلها اليمين الأمريكي والكيان الإسرائيلي لتنفيذ هذه الخطوة المتطرفة والمستهترّة؛ إذ أنها خطوة تكتيكية خالية من الرؤية الاستراتيجية، ومؤشر على أزمة أمريكا بتأثير من العامل الانتخابي، فالخطوة بما لها من دلالات تكتيكية امتداد للحملات الانتخابية وتكتيكاتها الضحلة كتكتيك قانون جاستا والاتفاق النووي والموقف من تركيا بشكل أربك الاستراتيجية الأمريكية الدولية.

خطوة صغيرة للولايات المتحدة، إلا أن تأثيرها سيكون عظيماً في العالم الإسلامي والعربي وعلاقته بالإدارة الأمريكية اليمينية، المترافق مع تراجع مطرد وواضح في نفوذها لصالح قوى دولية صاعدة كالصين أو طامحة كروسيا.

نقل السفارة إلى القدس سيرفع بشكل مؤكد مستوى التوتر في المنطقة، مفاقماً أزمة الخطاب السياسي الرسمي في العالم العربي والإسلامي، مغذياً العداوة للغرب بشكل يفوق زلزال الاتفاق النووي المترنح، وقانون جاستا والمحاولة الانقلابية الفاشلة في تركيا. ذلك أن الخطوة

قرار أممي بالأغلبية الساحقة لوقف الاستيطان الإسرائيلي



فقالت إن الولايات المتحدة لم تستخدم الفيتو ضد القرار، لأنه يعكس الحقائق على الأرض وينسجم مع السياسة الأميركية، مشيرة إلى أن استمرار البناء الاستيطاني «يقوض بشكل خطير أمن إسرائيل». وأبلغت باور المجلس بعد التصويت على القرار أن «الولايات المتحدة ترسل رسالة سراً وعلناً منذ حوالي خمسة عقود بان المستوطنات يجب أن تتوقف».

الدولي بأنه أهم الوثائق الصادرة عن المجلس. بدوره قال سفير فلسطين لدى جامعة الدول العربية جمال الشوبكي إن القرار تاريخي وإن إسرائيل بحكم الإجماع الدولي ملزمة بتنفيذه.

نتن ياهو: لن نلتزم

من جهته أعلن مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو أن بلاده لن تمتثل للقرار الذي تبناه مجلس الأمن الدولي ضد الاستيطان، فيما توعد الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب بتغيير الأمر في الأمم المتحدة. وقال مكتب نتن ياهو في بيان إن «إسرائيل ترفض هذا القرار المعادي لإسرائيل والمخزي من الأمم المتحدة، ولن تمتثل له». وأضاف أن إسرائيل تتطلع للعمل مع الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب لإبطال تأثيرات قرار الأمم المتحدة.

مصر سحبت مشروع القرار

وللمرة الثانية خلال أقل من ثلاثة أشهر، يضع النظام المصري الحالي برئاسة عبد الفتاح السيسي،

وافق مجلس الأمن الدولي مساء الجمعة بأغلبية ساحقة على قرار يطالب إسرائيل بوقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، في خطوة عدها الفلسطينيون صفة لسياسات الاحتلال الإسرائيلي.

وصدر القرار بأغلبية ١٤ صوتاً (من أصل ١٥) وامتناع الولايات المتحدة الأميركية عن التصويت. وكان مشروع القرار قد تبني تقديمه لمجلس الأمن كل من نيوزيلندا وماليزيا وفنزويلا والسنغال، بعد أن قررت مصر -بطلب من الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب وبعد ضغوط إسرائيلية- سحب مشروع قرار مماثل في وقت سابق. وأصرت الإدارة الأميركية الحالية على عدم استخدام حق النقض (فيتو) ضد القرار رغم مطالبة دونالد ترامب بذلك.

ويؤكد القرار عدم شرعية إنشاء إسرائيل للمستوطنات في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية، ويعتبر إنشاء المستوطنات انتهاكاً صارخاً بموجب القانون الدولي وعقبة كبرى أمام تحقيق حل الدولتين وإحلال السلام العادل.

كما طالب القرار بوقف فوري لكل الأنشطة الاستيطانية على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأوضح أن أي تغييرات على حدود عام ١٩٦٧ لن يعترف بها إلا بتوافق الطرفين. وأكد القرار التمييز في المعاملات بين إسرائيل والأراضي المحتلة عام ١٩٦٧.

وفي أول تعليق لها، اعتبرت الرئاسة الفلسطينية قرار المجلس صفة مدوية للسياسة الإسرائيلية. فقد قال المتحدث باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة لوكالة الصحافة الفرنسية إن «قرار مجلس الأمن صفة كبيرة للسياسة الإسرائيلية، وإدانة بإجماع دولي كامل للاستيطان، ودعم قوي لحل الدولتين».

أما المندوبة الأميركية في مجلس الأمن سامنتا باور

نفسه في مازق داخل مجلس الأمن الدولي، بما ينعكس على علاقاته الإقليمية والدولية، فضلاً عن كشف الانحيازات الحقيقية.

وفي خطوة تؤكد الإصرار على إحباط مشروع القرار، قررت مصر سحب التصويت على مشروع القرار الذي قدمته لإدانة الاستيطان الإسرائيلي على الأراضي الفلسطينية المحتلة، نهائياً، بعد توزيع مسودة القرار على الدول الأعضاء في مجلس الأمن يوم الخميس الماضي.

والخطوة الجديدة جاءت بعد ضغوط إسرائيلية وأميركية مباشرة على مصر، وسط انتقادات لهذا التراجع، خاصة أنه يكشف حجم الفشل الذي وصلته إليه الدبلوماسية المصرية.

وكانت الواقعة الأولى التي تسببت في مازق لنظام السيسي، التصويت على مشروع قرار روسي حول سورية، في تشرين الأول الماضي، وهو ما أغضب عدة دول عربية وإسلامية، على رأسها المملكة العربية السعودية، التي توترت علاقاتها بمصر منذ ذلك التاريخ حتى الآن.

ووصلت قوة العلاقة بين النظام المصري الحالي وإسرائيل، لدرجة غير مسبوقة، إذ إن السيسي يعتمد على الكيان الصهيوني في دعم دولي لنظامه، معتمداً على الترويج لما يُسمى «السلام الدافئ»، وتوسيع دائرة التطبيع مع الكيان الصهيوني، لحفظ أمن إسرائيل. وتبادل السيسي ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتن ياهو، عبارات المدح والثناء منذ وصول الأول إلى الحكم قبل ما يزيد على عامين.

وإن كانت «إسرائيل» قد خرجت بخسارة ساحقة، مساء الجمعة، بعد تمرير القرار الدولي رقم ٢٣٣٤ في مجلس الأمن الدولي، فإن مصر قد تكون الدولة التي أصيبت بأكبر إحراج، على خلفية تعطيلها طرح مشروع القرار وعدم تقديمه بالنيابة عن المجموعة العربية، في خطوة كرسست سعي الرئيس عبد الفتاح السيسي لنيل رضا الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب وإسرائيل بكل الوسائل، حتى ولو أدى ذلك لإفقاد مصر وزنها الإقليمي والدولي، خاصة في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ■

«الهيئة التفاوضية» ليست طرفاً في «حوار أستانة»



أعلنت «الهيئة العليا للمفاوضات» المعارضة برئاسة منسقتها العام رياض حجاب أنها ليست طرفاً في حوار سوري - سوري تنوي موسكو تنظيمه في أستانة عاصمة كازاخستان الشهر المقبل. وقال عضو «الهيئة العليا» جورج صبرا إن «الهيئة» التي تضم معارضين سياسيين وجماعات مسلحة معارضة للرئيس بشار الأسد لا علم لها بوجود محادثات تقول موسكو إنها تجري بين الحكومة السورية والمعارضة. وأضاف: «لا علم لنا بوجود اتصالات بين المعارضة والنظام السوري. بالتأكيد ليست لنا علاقة بهذا الموضوع».

وكانت وكالة إنترفاكس الروسية للأنباء نقلت عن وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف قوله، إن الحكومة السورية تجري محادثات مع المعارضة قبل اجتماع أوسع يحتمل عقده في أستانة.

«إسرائيل» تواصل

مشاريع الاستيطان

صعدت «إسرائيل» من مواقفها ضد الدول التي صوتت الجمعية العامة الماضي في مجلس الأمن على القرار ٢٣٣٤ ضد الاستيطان. وواصلت في الوقت نفسه إجراءاتها في شأن طرح مشاريع لبناء آلاف الوحدات الاستيطانية الإضافية في القدس الشرقية المحتلة. وأكدت منظمة «غير عميم» المناهضة للاستيطان أن لجنة التخطيط في القدس ستبحث الأربعاء إصدار تراخيص لبناء ٦١٨ وحدة استيطانية إضافية في القدس الشرقية المحتلة. وتحدث نائب رئيس بلدية القدس الإسرائيلية مثير ترجمان، الذي يترأس لجنة التخطيط، عن مسعاه لتقديم خطط لبناء ٥٦٠٠ وحدة استيطانية إضافية في مراحل التخطيط الأولية.

وبحسب «غير عميم»، فإن الوحدات الـ ٦١٨ تتضمن ١٤٠ وحدة في «بسفغات زئيف»، ٢٦٢ في «رمات شلومو» و ٢١٦ في «رموت».

ضبط أسلحة داخل مزار للشبيعة في باكستان

نقلت صحيفة «أمت» ومقرها مدينة كراتشي جنوب باكستان عن مسؤولين أمنيين قولهم، إن الشرطة عثرت خلال عملية دهم نفذتها بالتعاون مع الجيش لمزار شيعي في منطقة كوهات جنوب بيشاور، وجود سرداب من المزار يؤدي إلى مخازن أسلحة.

وأعلن المسؤولون العثور على مدافع رشاشة ثقيلة ومئات من القذائف المضادة للدبابات وصواريخ مضادة للطائرات، إضافة إلى كميات كبيرة من صناديق الذخيرة والأسلحة المتنوعة، والتي نشرت قناة «وصال» وصحيفة «أمت» صوراً لها.

وأشاروا إلى أن قوات الجيش طوقت المنطقة التي عثر فيها على أسلحة، وبدأت عمليات اعتقال رواد المزار والقائمين عليه، مرجحين أن تكون إيران والهند مصدر الأسلحة أو ممولها، ما يعتبر تهديداً لأمن باكستان واستقرارها.

رئيس رومانيا يرفض تعيين مسلمة رئيسة وزراء

رفض الرئيس الروماني كلاوس يوهانيس، ترشيح الحزب الاشتراكي الفائز في الانتخابات التشريعية سفييل شحادة رئيسة للوزراء. وقال يوهانيس خلال كلمة نقلها التلفزيون: «درست الحجج المؤيدة والمعارضة، وقررت عدم قبول الاقتراح». وبعد فوزه في انتخابات ١١ الشهر الجاري، اقترح الحزب الاشتراكي الأسبوع الماضي سفييل شحادة (٥٢ سنة) التي تنتمي إلى الأقلية ذات الأصول التتارية التركية في رومانيا تكليف شحادة المتزوجة بعربي، رئاسة الحكومة لتكون أول مسلمة تتولى هذا المنصب في إحدى دول الاتحاد الأوروبي.

ولم يجر الترتيب إلى انتمائها الديني في البلد ذي الغالبية الأرثوذكسية. ولم يبرر الرئيس الذي ينتمي إلى اليمين الوسط رفضه، لكنه طلب من تحالف الحزب الاشتراكي الديمقراطي وائتلاف الليبراليين والديموقراطيين (الذي اقترح اسم آخر).

ويخشى أن يؤدي رفضه إلى أزمة سياسية بعد أن قال الاشتراكيون أنهم لن يقبلوا بذلك.

تركيا تطالب من الائتلاف دعماً جويًا في الباب

دعت تركيا أعضاء الائتلاف الذي تقوده الولايات المتحدة ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش) إلى تقديم دعم جوي للقوات التي تدعّمها تركيا وتحاصر مدينة الباب السورية الخاضعة لسيطرة التنظيم المتشدد.

وصرح الناطق باسم الرئاسة التركية إبراهيم كالمين في مؤتمر صحفي: «يجب أن يقوم الائتلاف الدولي بواجباته في ما يتعلق بالدعم الجوي للمعركة التي نخوضها في الباب. عدم تقديم الدعم اللازم أمر غير مقبول». وعلن الجيش التركي أن «داعش» قتل الأحمدا ما يقل عن ٣٠ مدنياً وأصاب كثيرين آخرين لمنع الناس من الفرار من المدينة الواقعة في شمال سوريا. ويحاصر مقاتلون من المعارضة السورية تدعمهم قوات تركية منذ أسابيع البلدة في إطار عملية «درع الفرات» التي بدأتها تركيا قبل نحو أربعة أشهر لإخراج عناصر التنظيم المتشدد ومقاتلين أكراد من المنطقة الحدودية بين سوريا وتركيا.

«إسرائيل» تفرض الإقامة الجبرية على النائب غطاس

قررت محكمة اسرائيلية الثلاثاء الماضي إطلاق سراح النائب عن القائمة العربية المشتركة في الكنيست باسل غطاس ووضعه قيد الإقامة الجبرية، بعد اعتقاله للتحقيق بشبهة نقل هواتف جواله لمعتقلين فلسطينيين.

وقررت محكمة «ريشون لتسيون» جنوب تل ابيب إطلاق سراح النائب غطاس من حزب «التجمع الوطني الديموقراطي»، وفرض الإقامة الجبرية عليه في منزله لمدة ١٠ أيام بينما يستمر التحقيق، بحسب ما أعلنت الشرطة الإسرائيلية. ومنع غطاس من مغادرة الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولا يمكنه زيارة المعتقلين في السجون الإسرائيلية لمدة ١٨٠ يوماً.

وكانت الشرطة الإسرائيلية اعتقلت غطاس يوم الخميس الماضي بعدما رفعت لجنة الكنيست حصانته البرلمانية ووافق غطاس عليها.

مصر: السيسي يصدر

القانون الجديد للإعلام

أصدر الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي قانوناً جديداً لتنظيم الصحافة والإعلام يثير تحفظات نقابة الصحفيين التي ترى أنه لا يضمن استقلالاً للهيئات

المسؤولة عن الصحافة والإعلام عن السلطة التنفيذية. وقال نقيب الصحفيين المصريين يحيى قلاش إن القانون الجديد «ليست فيه ترجمة لفكرة استقلال المؤسسات المنظمة للعمل الصحفي والإعلامي عن السلطة التنفيذية التي استهدفها دستور ٢٠١٤»، مضيفاً أن «تشكيل المجلس الأعلى للإعلام وفقاً للقانون الجديد يتضمن ممثلين للسلطة التنفيذية أكثر من الهيئات المنتخبة».

بدوره، أكد وكيل نقابة الصحفيين خالد البلشي أن «القانون الجديد يكرس الوضع القائم بما فيه من سيطرة على الإعلام من خلال إنشاء مجلس تختار السلطة التنفيذية أعضائه».

البشير يطلق حواراً سياسياً لتأليف حكومة



بدأ الرئيس السوداني عمر البشير، مشاورات مع القوى السياسية التي شاركت في طاولة الحوار الوطني لإشراكها في الحكومة الاتحادية والبرلمان وحكومات الولايات، بينما أثار تعديلات دستورية صادق عليها البرلمان مبدئياً خلافات بين الحزب الحاكم وقوى حاورته بانت تهدد بالانسحاب من المصالحة ورفض المشاركة في الحكومة.

وصادق البرلمان الذي يسيطر عليه حزب المؤتمر الوطني الحاكم على تعديلات دستورية مرتبطة بتنفيذ توصيات الحوار الوطني في مرحلة السمات العامة بغالبية ساحقة، من بينها استحداث منصب رئيس الوزراء وإضافة مقاعد برلمانية تستوعب القوى المشاركة في الحوار.

وأحدثت التعديلات الدستورية خلافات داخل القوى المشاركة في الحوار، لاسيما المعارضة التي رأت في الخطوة التفافاً على توصيات الحوار التي تم التوافق عليها في تشرين الأول الماضي.

وينتظر أن يصادق البرلمان على التعديلات الدستورية في شكلها النهائي، الأمر الذي يجعلها نافذة تمهّد لتأليف حكومة جديدة، وإعلانها بحلول منتصف كانون الثاني المقبل.

نواب ألمان يطالبون بإجراءات أمنية أشد

طالب ساسة من طرفي الائتلاف الحاكم في ألمانيا بسلطات أكبر للدولة لترحيل من يفشلون في الحصول على حق اللجوء ويشكلون خطراً محتملاً، وذلك رداً على الهجوم على سوق لعيد الميلاد في الأسبوع الماضي. ودعا حلفاء المستشار الألمانية انغيلا ميركل في «حزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي» المحافظ في ولاية بافاريا، لمنح المزيد من السلطات للشرطة ووحدات المخابرات، وتحسين تبادل البيانات بينهم. وقالوا في تقرير «نحتاج أسساً جديدة لضبط الخطرين».

وسيناقش التقرير الذي يحمل عنوان «الأمن من أجل حريتنا» في اجتماع للحزب في مطلع الشهر المقبل. وقال التقرير إن وكالات المخابرات ينبغي أن تكون قادرة على مراقبة أفراد في سن ١٤ عاماً لتفادي التطرف، ودعا إلى سلطات أكبر لاحتجاز الأشخاص المقرر ترحيلهم.

أردوغان: لن نسمح بإقامة دولة جديدة شمالي سوريا

قال الرئيس التركي رجب طيب أردوغان إن بلاده لن تسمح بإقامة أي دولة جديدة شمال سوريا، مشيراً إلى أن عدم إنشاء منطقة آمنة هناك سيعرض المدن التركية الحدودية - وهي غازي عنتاب وكيليس وشانلي أورفة - للخطر الدائم.

وتساءل أردوغان في كلمة ألقاها في اجتماع مجلس العلاقات الاقتصادية الخارجية في إسطنبول: «ما الذي يريدونه؟ يريدون إقامة دولة جديدة شمالي سوريا.. ليعلم الجميع أننا لن نسمح بذلك».

وحول مقتل عدد من الجنود الأتراك خلال عملية «درع الفرات» قال أردوغان: «بالتأكيد قلوبنا تتألم لأجل شهدائنا، ولكن يجب علينا أن نعلم أن هذا الأراضي تحتاج لشهداء لتكون وطننا لنا».

وتطرق الرئيس التركي إلى أزمة اللاجئين السوريين، واحتضان بلاده لنحو ثلاثة ملايين لاجئ، مؤكداً أن تركيا أنفقت نحو عشرين مليار دولار لأجلهم، متسائلاً: «أين الغرب الغني؟».

وأشار إلى أن الدول الغربية تصرخ لأجل حيوان صغير وتدعي الدفاع عن حقوق الإنسان، مؤكداً أن ستة آلاف شخص تقريباً لقوا حتفهم في البحر المتوسط خلال عام ٢٠١٦، إلا أن تلك الدول لم تكثر لذلك.

وأوضح أردوغان أن «الاتحاد الأوروبي وعد تركيا بتقديم ثلاثة مليارات يورو (لإنفاقها على اللاجئين السوريين) اعتباراً من الأول من تموز، وما قدمه حتى الآن هو ٦٧٧ مليون يورو».

من جهة أخرى اعتبر وزير الخارجية التركي مولود جاويش أوغلو أن مساعي بلاده لإنقاذ أهالي حلب «رداً للجميل الذي قدمه أجدادهم للأتراك في معركة الاستقلال» في القرن الماضي، مضيفاً أن أنقرة تواصل السعي لإحلال السلام في عموم الأراضي السورية.

وفي كلمة ألقاها يوم الأحد في اجتماع تشاوري بأحدى فنادق مدينة أنطاليا، قال الوزير إن ستة آلاف من أهالي حلب شاركوا في معارك الاستقلال إلى جانب الأتراك، لاسيما في معركة جناح قلعة، مضيفاً: «لو تركناهم الآن وحدهم في محتهم فإن التاريخ لن يغفر لنا هذه الخيانة».

وقال وزير الخارجية (أوغلو) إن ما قدمته تركيا من اهتمام بشؤون المحاصرين في حلب أكبر مما قدمه الآخرون، وتابع: «لو تركنا هؤلاء المحاصرين تحت القصف والجوع، عندها سنخجل من إنسانيتنا وإسلامنا».

وأكد الوزير أن مساعي أنقرة لوقف إطلاق النار وإيصال المساعدات الإنسانية للمحتاجين ليست محصورة بحلب، بل تسعى بلاده أيضاً لإحلال السلام في عموم سوريا، وأوضح أن تركيا تأتي في مقدمة الدول التي تقدم المساعدات الإنسانية للمحتاجين حول العالم، حيث قدمت العام الفائت ثلاثة مليارات دولار.

وتواصل الجمعيات الإغاثية التركية تقديم المساعدات للمهجرين من حلب، سواء في جنوب تركيا أو الشمال السوري، ومنها حملة «كي لاتموت الإنسانية في حلب» أطلقتها الوقف التركي، حيث تسعى لإدخال خمسمئة شاحنة إلى سوريا حتى منتصف الشهر المقبل. يُذكر أن منطقة غاليبولي قرب إسطنبول شهدت عام ١٩١٥ معركة جناح قلعة بين الدولة العثمانية والحلفاء، حيث فشلت قوات بريطانية وفرنسية ونيوزيلندية وأسترالية في احتلال إسطنبول، بينما خسر العثمانيون أكثر من ٢٥٠ ألف قتيل جاؤوا من سوريا والعراق وفلسطين وأحاء عدة من العالم الإسلامي، مقابل نفس العدد المذكور تقريباً من قتلى الجيوش المهاجمة. ■

خطيب المسجد الأقصى رداً على نتن ياهو: حائط البراق للمسلمين

رفض الشيخ عكرمة صبري، خطيب المسجد الأقصى، أقوال رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو، بأن «حائط البراق ليس محتلاً»، وقال الشيخ صبري: «حائط البراق هو جزء من السور الغربي للمسجد الأقصى المبارك ولا يمكن للمسلمين أن يتنازلوا عنه».

ولفت إلى أن «عصبة الأمم» (المنظمة الأممية التي سبقت الأمم المتحدة)، أقرت في العام ١٩٣٠، بأن حائط البراق هو وقف إسلامي وليس لليهود، و«بالتالي فإن ادعاء نتن ياهو بأن هذا الحائط غير محتل، هو ادعاء باطل وفيه مكابرة لخطرسة، فالشمس لا تغطي بغربال».

وكان رئيس الوزراء الصهيوني قد قال معلقاً على قرار مجلس الأمن الأخير المناهض للاستيطان: «حائط المبكى ليس محتلاً والحي اليهودي في البلدة القديمة بالقدس ليس محتلاً والأماكن الأخرى ليست محتلة».

وأدى نتن ياهو بتصريحاته هذه، خلال إيقاد شمعة عيد الأنوار اليهودي (حانوكا) في حائط البراق. وأضاف نتن ياهو: «لم أكن هنا هذا المساء، ولكن على ضوء قرار مجلس الأمن اعتقدت أنه لا يوجد مكان أفضل لإيقاد شمعة العيد من حائط المبكى». ويطلق اليهود على حائط البراق اسم «حائط المبكى»، ويتوافد إليه يومياً آلاف اليهود للصلاة.

من جهته، أشار الشيخ صبري إلى أن الحي اليهودي الذي أشار إليه نتن ياهو في كلمته هو حارة الشرف التي كانت قائمة قبل الاحتلال «الإسرائيلي» لمدينة القدس الشرقية عام ١٩٦٧.

وأضاف: «حارة اليهود هي في الحقيقة حارة الشرف نسبة للعائلات التي كانت تقيم فيها منذ مئات السنين، وإن ملكية هذه الحارة تعود إلى العائلات المقدسية ولديهم الحجج والوثائق التي تؤكد ذلك». وأضاف: «إن قوة الغطرسة لا تكسب اليهود أي حق في ادعاءاتهم».

السياسي.. إذ يشرع الاستيطان الصهيوني

بقلم: د. صالح النعامي

كل الخطوط الحمراء من أجل محاولة تأمينها من خلال محاولة استرضاء الرئيس الأمريكي الجديد دونالد ترامب، الذي يحاول عدم تفويت أية فرصة دون التأكيد أنه سيضمن لحكومة اليمين المتطرف في تل أبيب أن تطبق سياساتها ومنطلقاتها الأيديولوجية من الصراع، وضمن ذلك استباحة الأراضي الفلسطينية، وضم الضفة الغربية وتهويد القدس.

لقد سمح الجدل الذي ثار حول قرار مجلس الأمن بشأن الاستيطان بالكشف عن بعض محاور التعاون وأغراض التحالف الذي تربط نظام السياسي بالكيان الصهيوني، وأن الكثير من مظاهر العلاقة بين الجانبين تظل بعيدة عن الأعين ولا تجد طريقها إلى تغطيات وسائل الإعلام ووعي الجمهور العربي والمصري تحديداً.

لكن في الحقيقة عند الالتفات إلى ما يقرب به كبار المسؤولين الصهيونيين، فإن ما أقدم عليه نظام السياسي من محاولة لإحباط مشروع مجلس الأمن المنفذ بالاستيطان يبدو منسجماً مع السياق العام لطابع العلاقة بينه والكيان الصهيوني. فقد نقلت صحيفة «ميكور ريشون» في ٢٨ يونيو ٢٠١٥ الصهيونية عن

الصهيوني ونظام السياسي باتت معروفة، بحيث إن تل أبيب لم تعد تجد حرجاً في الاعتراف بمظاهر الشراكة الاستراتيجية والتحالف الوثيق التي تربطها بهذا النظام، إلا أن أحداً لم يكن يتصور أن تصل الأمور إلى حد أن يستنجد الصهاينة بالسياسي عبر الولايات المتحدة، ويحاولون توظيف المكانة الدبلوماسية لمصر كعضو في مجلس الأمن لسحب مشروع قرار ينزع الشرعية عن المشروع الاستيطاني الصهيوني في الضفة الغربية، بعد أن تبين أن إدارة أوباما عاقدة العزم على عدم استخدام حق النقض (الفيتو) ضده.

فشعور السياسي بافتقاده الشرعية جعله يتجاهل

لم يمثل قرار مجلس الأمن الدولي غير المسبوق الذي أذان لأول مرة المشروع الاستيطاني في الضفة الغربية، ودعا إلى وقفه فقط، صفة مدوية للكيان الصهيوني، ولم ينزع الشرعية الدولية عن المستوطنات اليهودية، وإنما أيضاً فضح الدور الوظيفي المتداعي لنظام السياسي الذي حوّل مصر إلى مجرد ترس متأكل في ماكينة الدبلوماسية الصهيونية.

لقد عكس سلوك نظام السياسي الذي حاول إحباط مشروع قرار مجلس الأمن بسحبته وطلب تأجيل التصويت عليه، مدى رهان هذا النظام على الدور الصهيوني في تأمين شرعية له، والذي وصل لدرجة أن

يضحى بسمعة مصر ويسعى إلى تاريخها على هذا النحو مجرداً أن يثبت للصهاينة مجدداً أن استثمارهم في دعمه قد آتى أكله، وأن هذا النظام لن يتردد في الحفاظ على المصالح الصهيونية عبر توظيف الموارد الدبلوماسية والسياسية والأمنية المصرية.

فعلى الرغم من أن طابع العلاقة الحميمة بين الكيان



السياسي مع الرئيس ترامب

عام ٢٠١٦.. اثنا عشر موقفاً دعم فيها السياسي الكيان الصهيوني

الإسرائيلي، يوفال شطاينتس، أن نظام السياسي قام بتدمير الاتفاق على الحدود المصرية مع قطاع غزة؛ بناء على طلب من «إسرائيل».

واعتبر جنرالاً في «إسرائيل» أن حديث شطاينتس يكشف تفاصيل حساسة عن التعاون الأمني مع السياسي، ويقلل استفادة «تل أبيب» من علاقاتها مع القاهرة، مشيرين إلى أنه يشكل ضربة للسياسي قد يستغلها معارضوه، لأنه يظهره كعميل لـ«إسرائيل».

١٢ - عودة السفير ومع بداية ٢٠١٦؛ أعادت سلطات الانقلاب السفير المصري إلى «تل أبيب»، وعينت حازم خيرت ليكون سفير مصر السادس لدى «إسرائيل» منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨.

وجاءت إعادة السياسي للسفير المصري بعد ثلاثة أعوام من قرار الرئيس محمد مرسي سحب السفير عاطف سالم في أيلول ٢٠١٢، على خلفية الهجمات الإسرائيلية على قطاع غزة. ■

مرة «ليسمع الإسرائيليون رسالته».

١٠ - قائد عظيم

وفي ١١ شباط، وأثناء لقائه بوفد للمنظمات اليهودية في أميركا؛ قال السياسي إن «نتن ياهو قائد ذوق قدرات قيادية عظيمة، لا تؤهله فقط لقيادة دولته وشعبه، بل إنها تضمن تطور المنطقة، وتقدم العالم بأسره». ورد نتن ياهو في كلمته التي ألقاها في مقر الأمم المتحدة أمام الجمعية العامة في ٢٣ أيلول، مادحا قائد الانقلاب، ومخاطباً رؤساء العالم بقوله: «من أراد أن يتعلم كيف تكون الأخوة والمحبة مع إسرائيل؛ فليتنظر إلى صديقي عبدالفتاح السيسي».

١١ - هدم الأنفاق

وفي ٦ شباط؛ أكد وزير البنى التحتية والطاقة

تتسبب في قتل الأطفال الفلسطينيين بـ«الإرهابية». وأضاف خلال لقاء مع أوائل الطلبة بوزارة خارجية الانقلاب، أنه لا يمكن وصف قتل «إسرائيل» الأطفال الفلسطينيين بالإرهاب «دون وجود اتفاق دولي على توصيف محدد للإرهاب».

٥ - أمن «إسرائيل»

وعلى مدار عام ٢٠١٦؛ واصلت قوات حرس الحدود المصرية تشديد قبضتها الأمنية على جميع الدروب والمداخل الحدودية بين مصر وفلسطين المحتلة، بحجة «منع تهريب السلاح، وتسلل الأفارقة إلى إسرائيل».

وفي ٢١ آب؛ مدح وزير الداخلية الإسرائيلي أرييه درعي قائد الانقلاب بقوله إن «السياسي شدد الحراسة على الحدود مع إسرائيل، وأقام سياجاً أمنياً على الحدود الجنوبية، ويبذل جهوداً واسعة لمنع اختراق المتسللين الأفارقة».

٦ - زيارة شكري

وفي ١١ تموز؛ وصل وزير خارجية الانقلاب سامح شكري إلى «إسرائيل» في زيارة هي الأولى لمسؤول مصري رفيع إلى «تل أبيب» منذ زيارة أحمد أبو الغيط وزير خارجية المخلوع حسني مبارك عام ٢٠٠٧. ومما أثار استهجان شخصيات سياسية وإعلامية.

٧ - صديقة وليست عدواً

وفي تموز؛ ظهرت دراسة إسرائيلية كشفت تناول «إسرائيل» بشكل مختلف في تعديلات مناهج التعليم المصري التي أجرتها سلطات الانقلاب، وخاصة كتاب الجغرافيا للصف الثالث الإعدادي لعام ٢٠١٥/٢٠١٦. وصدت الدراسة تحويل الانقلاب صورة «إسرائيل» من دولة عدو إلى جارة صديقة، وذلك من خلال وصف اتفاقية «كامب ديفيد» بأنها ضرورية لتحسين اقتصاد مصر، وتجنب الحديث عن حروب مصر ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتجاهل ذكر صلاح الدين الأيوبي محرر القدس من أيدي الصليبيين.

٨ - التصويت لـ«إسرائيل»

وفي ١٣ حزيران؛ صوت مندوب مصر بالأمم المتحدة لصالح فوز «إسرائيل» برئاسة اللجنة القانونية في الأمم المتحدة، لنحصد «إسرائيل» رئاسة إحدى اللجان الدائمة الست للمنظمة الدولية للمرة الأولى منذ انضمامها لها عام ١٩٤٩. وأشادت «إسرائيل» بدور الانقلاب في إقناع أربع دول عربية للتصويت لصالحها.

٩ - خطاب أسويط

وفي ١٧ أيار؛ خاطب السياسي حكام «إسرائيل» لأول مرة على الهواء مباشرة، أثناء افتتاح محطة كهرباء أسويط بصعيد مصر، ودعاهم إلى قبول ما أسماه بمبادرة سلام وحل للأزمة الفلسطينية. وطلب السياسي من الإعلام الإسرائيلي إذاعة خطابه أكثر من

في عام ٢٠١٦؛ تميزت علاقات قائد الانقلاب بمصر عبد الفتاح السيسي، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتن ياهو؛ بالود وتبادل الغزل، ووقف السياسي إلى جانب «إسرائيل» وأزرها في المحافل الدولية.

وفي ٢٨ شباط؛ كشفت القناة الإسرائيلية العاشرة النقاب عن أن السياسي يتحدث بشكل دوري مرة كل أسبوعين مع نتن ياهو، وأن الأول التقى السفير الإسرائيلي بالقاهرة حاييم كورين عدة مرات، وأن التعاون الأمني بين الجانبين يزداد قوة وكثافة.

١ - مع الاستيطان

وفي ٢٢ كانون الأول؛ استجابت خارجية الانقلاب لطلب نتن ياهو والرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب؛ تأجيل التصويت على مشروع قرار قدمته مصر لمجلس الأمن يدين سياسة بناء المستوطنات التي تنتهجها «إسرائيل» في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

واعتبر الإعلام الإسرائيلي أن السياسي أنقذ «إسرائيل»، إلا أن الفرحة الإسرائيلية بقرار السياسي لم تدم طويلاً، حيث تبنت دول نيوزلندا وماليزيا وفنلندا والسنغال القضية في اليوم التالي، وأدان مجلس الأمن بناء المستوطنات في قرار وصفه المراقبون بأنه «تاريخي».

٢ - غلق المعبر

واصلت سلطات الانقلاب في ٢٠١٦ سياسة غلق معبر رفح؛ المنفذ البري الوحيد لقطاع غزة على العالم، الذي يشهد أزمة إغلاق دائمة منذ منتصف عام ٢٠١٣ عقب توتر العلاقات بين القاهرة وحركة حماس، بينما تحاصر «إسرائيل» القطاع منذ عام ٢٠٠٦.

وأعلنت وزارة الداخلية بغزة في ١٣ كانون الأول الماضي، أن مصر أغلقت المعبر ٣١٢ يوماً في ٢٠١٦ وفتحته ٣٥ يوماً فقط، رغم وجود ١٨ ألف حالة إنسانية مسجلة في هيئة المعابر والحدود بحاجة للسفر، منهم طلاب ومرضى، وحملة إقامات أجنبية، وأصحاب أعمال في الخارج.

٣ - إخماد الحرائق

وفي ٢٢ تشرين الثاني؛ أرسلت حكومة الانقلاب مروحيتين لمساعدة سلطات الاحتلال في إطفاء سلسلة حرائق ضربت «إسرائيل»، وقدمت حكومة نتن ياهو على الفور الشكر للسياسي.

وأكد المتحدث باسم الحكومة الإسرائيلية أن «مصر والأردن عرضتا المساعدة في إخماد الحرائق، ونتن ياهو قبل بعرضهما»، مضيفاً أن «مصر سترسل مروحيتين، والأردن سيرسل سيارات إطفاء».

٤ - ليست إرهابية

وفي ٢٢ آب؛ رفض وزير خارجية الانقلاب «سامح شكري»، وصف العمليات العسكرية الإسرائيلية التي

رسائل زيارة مقتدى الصدر للعبادي وكيف وجهت ضربة للمالكي؟

وحزب الدعوة، أكد شمولية أن الصدر وكتلة الأحرار داعمون للإصلاحات وللحكومة الحالية، وعلى العبدي استثمار هذه الزيارة لصالح الإصلاحات التي أطلقها وطالب بها الشارع. ولذلك، بحسب النائب الصدري، نحن نفصل بين حزب الدعوة كأمين عام وبين المنهجية، وأن زيارة الصدر كانت رسمية بصفته رئيساً للوزراء وليس قيادياً في حزب الدعوة، لافتاً إلى أن الصدريين ليس لديهم مشكلة مع الأشخاص في حزب الدعوة ولكن لدينا مشكلة مع المنهجية.

ولفت النائب إلى أن بيان حزب الدعوة كان ينم عن هستيريا واضحة، لأن الشعب تظاهر عفويًا، بينما حزب الدعوة يتوعد بصولة فرسان، مؤكداً اعتراض جناح العبدي على البيان ومحاولة الحزب بعد ذلك الخروج بتعبير أقل حدة مما هو موجود بالبيان.

من جهته، قرأ باحث في الشؤون السياسية والاستراتيجية أمير الساعدي، الزيارة على أنها تأتي في وقت تشهد فيه ضغطاً سياسياً من ائتلاف دولة القانون على المحافظين في ميسان ويغدود التابعين للتيار الصدري.

وبخصوص أن يكون مقابل ذلك التحالف تخفيف ضغط التيار الصدري عبر التظاهرات للمطالبة بإصلاحات، قال الساعدي، إنها «قد تكون في إشارة منها إلى عملية إعادة التوازن بين الطرفين لتخفيف الضغط من التيار الصدري على العبدي ومشروع إصلاحه». ■

حملت زيارة مقتدى الصدر لرئيس الوزراء العراقي حيدر العبدي يوم الاثنين، رسائل كثيرة في توقيتها ودلالاتها، لاسيما بعد تصاعد حدة التصريحات بين الصدريين ورئيس حزب الدعوة نوري المالكي، على خلفية اقتحام محتجين لمؤتمراً أقامه الأخير في البصرة، بحسب مراقبين.

واستقبل الرئيس العراقي حيدر العبدي في منزله ببغداد، زعيم التيار الصدري مقتدى الصدر، حيث تباحث الطرفان في عدد من القضايا من أبرزها المعارك الجارية في الموصل، وما حدث مع المالكي في البصرة ورد حزب الدعوة على ذلك. ورفض الصدر بحسب بيان مكتب العبدي «الاعتداء الذي حصل في احتفالية حزب الدعوة في البصرة»، مضيفاً: «إننا حريصون على علاقتنا مع حزب الدعوة، وأن الاعتداء على الشعب مرفوض».

وكانت تظاهرات حاشدة قد ندت بزيارة نائب الرئيس العراقي نوري المالكي لمحافظة البصرة منتصف الشهر الجاري، فيما غادر الأخير قاعة المركز الثقافي النقضي بمدينة البصرة عقب اقتحامها من محتجين.

وفي بيان لحزب الدعوة، وصف المتظاهرين بأنهم «خارجون عن القانون وسيواجهون صولة فرسان أخرى دفاعاً عن البصرة الفحاء وأهلها الطيبين، الذين سيدافعون عن مدينتهم ويحمونها من المجرمين». ووعلى صعيد الخلافات المتصاعدة بين الصدريين

«الموساد» يكشف تفاصيل استدراج الزواري وصولاً إلى قتله

استخدموا جوازات سفر لم يتم استخدامها من قبل في تنفيذ عمليات أخرى، «ما يقلص فرص ربطهم بعمليات أخرى نفذها الموساد».

واعتبر بن دافيد أن اغتيال الزواري يدل على أن إسرائيل بإمكانها أن تفعل ما يحلو لها في المنطقة.

وتوقع بن دافيد أن يدفع «نجاح» عملية الاغتيال، رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو، إلى إقرار المزيد من العمليات في المستقبل، «في مناطق أكثر تعقيداً من تونس»، مشيراً إلى أن التجربة دلت على أن نتانياهو سيجد الطريقة لكي يلمح إلى دوره في إصدار التعليمات لتصفية الزواري، من أجل مراعاة مكاسب سياسية على الصعيد الداخلي.

وشك بن دافيد بمواقف السلطات التونسية من عملية الاغتيال، قائلاً: «أشك في أن المسؤولين التونسيين قد ذرفوا دمعة واحدة على الزواري، بعد أن أعلنت حركة حماس أنه يعمل لصالحها».

واعتبر بن دافيد أن عملية الاغتيال نجحت، رغم أن «الموساد» عمل تقريباً وفق طريقته المعهودة، المتمثلة في تهيئة الظروف من خلال «طعم» يتمثل في عميلة تحمل جواز سفر أجنبياً، تقدم نفسها للمستهدف على أنها صحفية، للتعرف على ساحة الاغتيال ولحسب ثقة الهدف.

وأوضح بن دافيد أن جميع عمليات الاغتيال التي ينفذها الموساد تتم بعد أن يتأكد أعضاء وحدة الاغتيال أن «الطعم» قد غادر بالفعل حدود الدولة التي ستتم فيها التصفية.

ورجح بن دافيد أن يكون منفذو الاغتيال قد

أجنيباً وبطاقة صحفية، عندما تاكدت من اطمئنان الزواري إليها؛ أرسلت إليه في اللقاء الأخير الذي كان يفترض أن تجريه معه اثنين من أعضاء فرقة الاغتيال في الموساد، التي تعرف باسم «كيدون»، لتصفيته، بعد أن كانت هي قد غادرت تونس بالفعل.

كشفت معلق إسرائيلي بارز عن الطريقة التي تم من خلالها استدراج مهندس الطيران التونسي محمد الزواري، تمهيداً لاغتياله.

وقال المعلق الإسرائيلي إن الطعم الذي استدراج من خلاله تمثّل في عميلة للموساد قدمت نفسها على أنها صحفية، أجرت معه لقاءات

«صحفية» عدة حول أنشطته العلمية من أجل الحصول على ثقته، وجعله يطمئن إليها.

وأوضح المعلق العسكري لقناة التلفزة الإسرائيلية العاشرة، ألون بن دافيد، في تحقيق مطول نشرته «معاريف»، أن الصحفية المزيفة التي كانت تحمل جواز سفر



مظاهرات حاشدة في صفاقس تنديداً باغتيال الزواري



ورفع المتظاهرون الأعلام التونسية والفلسطينية، ورددوا هتافات مناهضة لإسرائيل، كما طالبوا السلطات بسن قانون يجرم التطبيع مع إسرائيل، كما رفعت على أسوار المدينة القديمة في صفاقس صور كبيرة الحجم للزواري، وأطلق على هذا الحراك الشعبي «مسيرة الوحدة الوطنية». فقد نددت مختلف القوى السياسية والمنظمات والنقابات بحادثة اغتيال مهندس الطيران محمد الزواري، وطالبت السلطات بالكشف عن خطاؤها ونفذوها. ■

تظاهر آلاف التونسيين في مدينة صفاقس جنوبي البلاد تنديداً باغتيال مهندس الطيران محمد الزواري الذي أكدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أنه كان من الكوادر العلمية لجناحها العسكري. ودعا إلى المظاهرات ناشطون ومنظمات أهلية، وشارك فيها سياسيون ونقابيون. وخرجت ثلاث مسيرات يوم السبت من أماكن مختلفة في المدينة لتلتقي لاحقاً عند مقر الولاية (المحافظة)، وقدرت مصادر عدد المشاركين فيها بعشرات الآلاف.

وزير خارجية تونس: لا للتطبيع مع العدو الصهيوني

لا للتطبيع مع العدو الصهيوني

خطيراً يعيد ما سماها الاغتيالات المبرجة التي تطرح عديد الاحتمالات وفرضية التخطيط والتنفيذ من قبل أجهزة أجنبية.

ودعا أعضاء مجلس نواب الشعب إلى ضرورة تكريم الشهيد بتنظيم جنازة وطنية، والعناية بأرامله وأفراد عائلته، وإلى اتخاذ التدابير اللازمة لتجنب تكرار الاغتيالات في البلاد، وفق ما ذكرته وسائل إعلام تونسية.

وطرح النواب مسألة الأجنب في البلاد والدبلوماسية من لهم علاقة مباشرة وغير مباشرة بملف عملية اغتيال الزواري (٩٩ عاماً) أمام منزله بمنطقة «العين» في مدينة صفاقس يوم ١٥ من الشهر الجاري.

يشار إلى أن آلاف التونسيين يخرجون منذ أسبوع في مظاهرات للمطالبة بملاحقة قتلة الزواري وتجريم التطبيع مع إسرائيل.

وكانت كتائب الشهيد عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) قد أعلنت يوم ١٧ ديسمبر/ كانون الأول الجاري أن الزواري أحد قادتها ويشرف «على مشروع طائرات الأبايل القسامية التي كان لها دورها في حرب العام ٢٠١٤» التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة. ■

قال وزير خارجية تونس خميس الجيهناوي إن قضية التطبيع مع إسرائيل لا أساس لها في الواقع، مؤكداً دعم بلاده للقضية الفلسطينية وملاحقة قتلة محمد الزواري.

وأكد أنه «ليس هناك في أجنحة الدولة التونسية علاقات ولا تبادل اقتصادي أو ثقافي أو أي نوع من أنواع العلاقات مع إسرائيل»، مشيراً إلى أن مناصرة القضية الفلسطينية كانت دوماً في صميم تحرك الدبلوماسية التونسية.

جاء ذلك رداً على مداخلات عدد من النواب الذين طالبوا في الجلسة بتجريم التطبيع مع إسرائيل، ورفعوا لافتات كتب عليها «لا للتطبيع مع العدو الصهيوني».

وعن قضية اغتيال الزواري، شدد على أن بلاده ستلاحق الضالعين فيها سواء داخل أرض الوطن أو خارجه، وأنها ستدرك بكل صرامة على كل من استهدف أمنها واستقرارها.

وأوضح وزير الخارجية أن الوزارة اتصلت بجهات أجنبية -لم يسمها- لتقديم المساعدة في ملف الاغتيال، وبالسلطة الفلسطينية للحصول على أية معطيات تمكن من معرفة الحقيقة.

وكان رئيس مجلس النواب محمد الناصر أكد في الجلسة الطارئة أن اغتيال الزواري يعد عملاً إرهابياً

المدن العظيمة لا تسقط ولا تموت.. كذلك حلب!

يعرفه العالم منذ الحرب العالمية الثانية، ويحتاج إعادة إعمارها عشرين عاماً، وبتكلفة تفوق ١٥٠ مليار دولار، كما أشار البنك الدولي في بداية عام ٢٠١٦ إلى أن نسبة الدمار في حلب بلغت نحو ٦٠٪، ومع كل هذا لا يزال حديث مهندس سياسة العالم منصباً حول إحياء المفاوضات مع هذا النظام المجرم، الذي جلب المحتل للبلاد، وربما لاحقاً يتم إعادة تهيئته وتلميحه من جديد ليبقى في حكم سوريا.

في عام ٢٠١١ خرجت عشرات المدن والبلدات السورية بمظاهرات «جمعة بركان حلب»، وهي تعول على الأخت الأكبر في الخلاص وصنع النصر، وربما وجعها اليوم سيكون سبباً في صحو الثورة ويقظتهم، فما جرى في هذه المدينة سيلهب قلوب الناس وأن الثورة لن تنتصر إلا بانهاضها، وهذا ما ثبت للعيان من خلال المظاهرات التي خرجت مؤخراً في داخل سوريا وبلاد الشتات، التي قالت للعالم ستبقى حلب وصمة عار في جبين إنسانيتكم المتخاذلة.

الواقع والتاريخ يقولان إن هذه المعارك لها أهلها ونحن «لاناقة لنا فيها ولا جمل»، سوى إيقاظ الحرمان داخلنا تجاه طقوس كهذه؛ لأننا نشأنا والوجوه ذاتها تحكنا ولم يتغيروا لدرجة أن دولنا سميت باسمائهم، فحلال لهم الديمقراطية وحرام علينا المطالبة بالتغيير.

ما يربطنا بانتخابات الغرب، هو حلم الغريق الذي يتعلق «بقشة» النجاة؛ وما سيفعله من أجلنا من ستؤول إليه زمام الأمور، فهم يحكمون دولاً عظيمة ويدهم القرار العالمي، لكن ويكفل تأكيد لن يناصرنا ويدافعوا عن حقوقنا. ■

بقلم: محمد يوسف الحمادي

كبرى دول العالم اصطفت وأطلقت على نفسها لقب «أصدقاء الشعب السوري»، وهم يرون في كل ساعة كيف يذبح وينكل به.

تقول منظمة اليونيسكو إن تاريخ حلب يعود إلى اثني عشر ألف سنة قبل الميلاد، وهي أقدم مدينة في العالم، حيث تسبق دمشق بثلاثة آلاف سنة. لكن طوال هذا التاريخ لم تعرف المدينة مجرمين مروا عليها بمستوى بشار الأسد وحلفائه؛ الذين دمروا من وصفت يوماً بأنها درة طريق الحرير، الممتد من الصين والهند شرقاً حتى أوروبا غرباً، فالمدينة العامرة بقلعتها وسوقها المسقوف وجامعها الأموي وكنائسها وحماماتها وبيوتها الأثرية، باتت اليوم أثراً بعد عين، ومسكناً للغربان السود التي تنفق فوق جثث أصحابها المطالبين بالحرية، وسط عالم صم الأذان عن نداءاتهم، وأسدل الستار على العيون لكي لا يرى ماذا حل بهم.

شاهد العالم بأصدقائه وأعدائه التدمير الهائل والمنهجي لحلب، عاصمة سوريا الاقتصادية، فالآلاف المصانع والمحترقات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة دمرت بشكل كامل بفعل القنابل الارتجائية الروسية. وهي التي كانت تستوعب نحو ٢٥٪ من قوة العاملة السورية. وتقول بعض الدراسات إن دمار المدينة لم

الكلام النظري، ووعود التسليح وحتمية سقوط النظام المجرم.

خرجت حلب أو أخرجت من معادلة المطالبين بالحرية، لكن لسان حالها يقول: المدن لا تسقط وإنما يدخلها الساقطون، مستذكرين ما فعل هو لاكو بالمدينة وأهلها عام ١٢٦٠، فنصره آنذاك شبيه بنصر بشار الأسد اليوم؛ فتوجه موالوه بطلاً مغواراً على خراب المدينة وبقايا أشلاء أهلها المتناثرة في كل مكان. نصر صنعه كل مرتزقة الأرض وجبايرتها. فما ادعاه نصراً، قالت عنه روسيا إنه نصرها ويفضل جنودها وعتادها، وكذلك قالت إيران وميليشياتها.

استغل بشار الأسد ومناصروه تخاذل العالم عن نصرته السوريين للإجهاد على المدينة، وجعلها عبء لكل المدن النائرة. فقبل أن ينهي تدمير حلب، أثير الحديث عن الوجهة التالية بعدها، التي قد تكون إدلب أو الغوطة الشرقية أو درعا، فهو غير مكترث لخطابات التهديد العالمية، ولا بقرارات الأمم المتحدة ومجلسها الأمني، بعد أن لمس وعرف جيداً أنه، بعد كل تجاوز لخط أحمر وهمي، يرتفع سقف الإجماع لديه، ويرخص له فعل ما يشاء بالشعب الأعزل صاحب الثورة اليتيمة، رغم أن

في الأمس ودع ثوار سوريا مدينة حلب، وبهذا الوداع فتحت أبواب جديدة لشكل الصراع الدائر في البلاد مع إثارة التباسات ما انفكت تتغلغل في عقول الناس حول الصمت عن ظلامية المشهد، الذي ارتبط بالموت الجماعي والخراب غير المسبوق، حتى في أعنف الحروب وأشدّها فتكاً. فهذه المدينة التي صمدت لسنوات طوال رغم بشاعة آلة القتل، حوصرت أسابيع، وأطبق على أهلها الموت الزعاف من كل الجهات، بعد قرارات حكيت بالخفاء ساهم بترتيبها من ادعوا أنهم مناصرون للثورة والشعب السوري، لكن مناصرتهم هذه لن تخرج من طور



الأزمة الوزارية في المغرب.. التأويلات والآثار

بقلم: محمد طيفوري

تسقط من التأويلات التي تقدّم لفهم ما يجري في الساحة السياسية المغربية.

فإن يصبح طرفا المعادلة هما الملك في مقابل حزب سياسي يحظى بامتداد شعبي، أمر يعيد إلى الواجهة أسئلة حرجة لكلا الطرفين، أبرزها مدى قدرة الملكية على التعايش مع كافة الفرقاء في المشهد السياسي؟ وهل عجزت آليات التكيف التي استطاعت بها الملكية استيعاب الجميع لقرون عدة؟ وفي الطرف الآخر، هل فشل الإسلاميون رغم خمس سنوات من التسيير في تقديم الضمانات الكافية للقبول بهم؟ إن كيف لحزب يحصد ١٢٥ مقعداً (أي ما يقارب ثلث البرلمان) وانضم إليه حزبا الاستقلال والتقدم والاشتراكية، في محاولة بناء ائتلاف حكومي مكون من ثلاثة فرق نيابية تملك نسبة ٤٦٪ (١٨٣ مقعداً) من مقاعد البرلمان، أن يعجز عن إقناع أي حزب من الستة التي تنقسم مجتمعة نسبة ٢٩٪ من المقاعد الباقية؛ طبعاً مع استثناء حزب الأصالة والمعاصرة الذي يملك وحده نسبة ٢٦٪، وكان موقفه واضحاً من المشاورات الحكومية حين اختار الاصطفاف في المعارضة.

لا تفسير أمام هذا سوى محاولة «المخزن» الحصول على تمثيل أكبر في الحكومة الثانية لعبد الإله بنكيران حتى يتمكن من فرض شروطه في البرنامج الحكومي، خصوصاً بعدما تبين لحراس النظام السلطوي أن الثلاثي الحزبي في مشروع الائتلاف الحكومي منسجم بدرجة كبيرة، ما يدفع هؤلاء إلى اتخاذ كافة التدابير درءاً لأي مفاجأة قد تشكلها ثلاثة أحزاب قوية ومستقلة ومنظمة.

هذه الأزمة لا يمكن أن تنتهي كما بدأت، لا عند ٧٠ ملايين ممن اقتنعوا بالمشاركة في اقتراع ٧ تشرين الأول الماضي أولاً، ولا عند عموم المغاربة بدرجة ثانية. فما يجري في الساحة السياسية المغربية من عرقلة تشكيل الحكومة يعيد إلى الأذهان آليات زمن غابر ظن المغاربة أنه ولي إلى غير رجعة. لكن لا بد من الإقرار بأن ما يحدث له جوانب إيجابية حتى وإن لم يدرك مهندسوه ذلك.

سهولة تشكيل الحكومة، إما من الرباعي الحزبي المنتهية ولايته، أو العودة لأحزاب النسخة الأولى من الحكومة؛ أي إبدال حزب التجمع الوطني للأحرار بحزب الاستقلال.

تعددت التأويلات المقدمة في معرض تحليل ما يعيشه المغرب منذ شهرين وزيادة؛ ما بين قول يرد الأمر إلى صراع حزبي وتنافس بين القوى السياسية، كامتداد للاستقطاب السياسي الحاد الذي شهدته البلاد قبيل الانتخابات. وبين رأي مضاد يحمل قيادة «العدالة والتنمية» المسؤولية، فهي التي اختارت التعالي عن قاعدة السياسة «فن الممكن»؛ وكأنها لا تعرف حيثيات الواقع السياسي المغربي.

غير أن طول أمد الأزمة أظهر للجميع يقيناً أنها تتجاوز الصراع الحزبي العابر؛ الذي يرتبط بمصالح «سياسوية» ضيقة لها علاقة بالحقائب الوزارية وتوزيع المسؤولية.. وما إلى ذلك، ما يفترض أن يسبق كل مفاوضات حكومية إلى ما هو أكبر من هذه القراءة السطحية البسيطة. وبذلك تتجاوز الأزمة تلك الإختزالية المخلة لاحتمالات أخرى أهمها: سوء الفهم بين الملكية والإسلاميين؛ إذ رغم الانضباط الملكي للفصل ٤٧ من دستور ٢٠١١؛ الذي نص على أنه يعين رئيس الحكومة من الحزب السياسي المتصدر لانتخابات أعضاء مجلس النواب، بعد إعلان نتائج اقتراع ٧ تشرين الأول الفائت، فإن هذه الفرضية لم

تدخل أزمة تشكيل الحكومة في المغرب شهرها الثالث دون أن تلوح تباشير في الأفق عن رفع هذا «البلوكاج» السياسي، والسماح بولادة الحكومة الحادية والثلاثين في تاريخ البلاد منذ الاستقلال السياسي. وكثر الحديث طوال هذه المدة عن امكانية الخروج من المأزق السياسي في ظل صمت النص الدستوري عن تقديم الجواب، واتجاه مؤسسات البلاد نحو الشلل التام جراءها. فحكومة تصريف الأعمال لا تملك من الصلاحيات الشيء الكثير، والبرلمان في عطالة تامة حتى إشعار آخر، والإدارة شبه متوقفة عن العمل إلا من تدابير الحد الأدنى.

تعميق النظر في هذا الوضع يواجهنا بسؤالين كبيرين: الأول يرتبط بالتأويلات الممكنة لهذا الجمود السياسي؛ إذ كيف يعقل أن يصدق من يعي أجدديات السياسة في المغرب أن ما يجري مجرد أزمة سياسية عادية بين فرقاء سياسيين، بسبب تباين في المرجعيات الأيديولوجية أو اختلاف في البرامج الحزبية أو تقدير الرؤى السياسية؛ فالمؤشرات والأرقام الصادرة مؤخراً في تقارير المندوبية السامية للتخطيط لا تبشر بخير مطلقاً.

أما السؤال الثاني، فيتعلق بالآثار المترتبة عن هذه الأزمة الوزارية التي أضحت مدار حديث عموم المغاربة بعدما طال زمن الانتظار، خاصة أن المؤشرات الموجودة على الخريطة السياسية ترجح



ملك المغرب مع الرئيس بنكيران

والمواجهة الأمنية.

من جهته، قال الصحفي والكاتب الأردني، عاطف الجولاني، إنه بات من المطلوب الانفتاح على جميع القوى السياسية في الأردن، مؤكداً أن دور الحركات المعتدلة مهم بشكل أكبر في المرحلة القادمة، لا سيما الحركة الإسلامية التي تشكل رقماً بارزاً في الحالة السياسية الأردنية، وأن مواجهة كل الأخطار تتطلب تعزيز الجبهة الداخلية، وإنتاج حالة تلاحم وطني من جميع الأطراف، وذلك لمواجهة التحديات الداخلية والأخطار الخارجية.

ولفت إلى أن الحالة التي تمثلها جماعة الإخوان المسلمين في الأردن معتدلة، ولعبت دوراً مهماً في تعزيز حالة الاعتدال والتلاحم المجتمعي في المملكة. وقال إن الإشكالية التي تعاني منها كل المنطقة هي نمو التطرف الفكري والإرهاب السلوكي، مضيفاً أنه يجب إتاحة المجال لأصحاب الفكر المعتدل، للقيام بدورهم لحماية المجتمعات من آفة التطرف، التي قد تجد لها ربما قبولاً محدوداً، في ظل الأوضاع السياسية القائمة في المنطقة.

وذهب إلى أن الانتخابات البرلمانية الأخيرة في الأردن، كانت محطة مهمة في تعزيز حضور الحركة الإسلامية في الحياة السياسية، مضيفاً أنها تتيح الفرصة لتجاوز أزمة العلاقات التي حصلت في الفترة الماضية.

وقال إن المطلوب هو أن نتجاوز كل حالات التشنج بما يعزز حالة التماسك والتلاحم الوطني. الأمر الذي وافقه السعادية أيضاً، بالقول إنه يعتقد بأن جماعة الإخوان ستكون جاهزة لمثل تفاهم جديد كهذا، والجلوس مع الدولة والوصول إلى تسويات جديدة، تدفع الأزمة إلى خارج المشهد.

يشار إلى أن هجوم الكرك، أدى إلى مقتل سبعة رجال أمن أردنيين، ومدنيين اثنين، إضافة إلى سائحة كندية، وتبناه تنظيم الدولة وتوعد الأردن بمزيد من الهجمات.

عن صحيفة «السبيل» الأردنية

هل تدفع هجمات «داعش» بالأردن نحو انفتاح أكبر على الإخوان؟

بالتالي يكون المعتدل والمتطرف في سلة واحدة، مع بعض الاختلاف في أدوات التعامل مع هذه الفئة وتلك الفئة»، واصفاً هذا الأمر بأنه يمثل «خللاً».

ورأى أن طريقة تعامل هذه الأنظمة العربية بشكل عام مع أصحاب الفكر

المعتدل، يعظم من البيئة التي يمكن أن يعمل بها التطرف، والبيئة التي يمكن أن تنشأ لزيادة التطرف، وازدياد قاعدته الاجتماعية والفكرية، وطالب بأن تكون هناك مساحة لدى الأنظمة العربية لتقييم موقفها من الإسلام السياسي، مثل جماعة الإخوان المسلمين، وأن تتبنى استراتيجية جديدة، وأن يكون لديها تقييمات بشكل حقيقي لأهمية الإسلام السياسي المعتدل في مواجهة التطرف، والفكر المتشدد يتسع ويتمدد، ويصبح أكثر خطورة، وهذا يحتاج أي جهد يساعد في مواجهتها.

وشدد على أن أي تجاوز أو تجاهل لدور الإسلام المعتدل الذي يمكن أن يكون واحدة من أهم الروافع في مواجهة التطرف، لا يعبر عن وعي سياسي، وتقدير لقيمة الرفاعة التي يمكن أن يمثلها الإسلام السياسي. وعلى هذا الأساس، اعتقد السعادية بأن مواجهة التطرف على المستوى الفكري «مسألة أساسية ومهمة»، ولكنها لا تلغي الشق الآخر، وهو الشق القائم على العمل الاستخباري



وأمنية وإعلامية». وقال: «طلما أن الإخوان المسلمين شاركوا في الأردن في الانتخابات البرلمانية، فربما يكون ذلك مقدمة لتسوية سياسية ما، وتفاهات في المستقبل».

وأشار إلى أن العوامل والظروف الأخيرة، وتهدد التنظيمات المتشددة، تسهم أكثر في التقريب بين الدولة والجماعة، معتقداً بأن البيئة الموضوعية والذاتية، سواء عند الحكومة الأردنية أو جماعة الإخوان المسلمين، في ظل الظروف الأمنية في البلد والإقليم، ستكون عاملاً إضافياً آخر، لمزيد من التقارب والتفاهم وتسوية الخلافات في ما بينهم، والعودة إلى ما قبل حالة اعتبار الجماعة من الناحية السياسية غير شرعية.

وقال: «أصبحت هناك رغبة مقصودة من بعض الدول أن تخلط بين الإسلام المعتدل القادر على أن يكون عوناً وأداة ورافعة في مواجهة التطرف والمتطرفين، وأن تضعه في سياق لعبة الاستهداف،

يرى كثير من الخبراء الأردنيين أهمية كبيرة في محاربة التنظيمات المتطرفة على الصعيد الفكري، مؤكداً أنه لا يمكن الاكتفاء بمحاربتها أمنياً واستخبارياً. ورأى محللون سياسيون أن انتشار الأيديولوجيا المتطرفة له أسباب عدة، من بينها محاربة الحركات الإسلامية المعتدلة، «ما يعزز البيئة التي يمكن أن تنشأ لزيادة التطرف، وازدياد قاعدته الاجتماعية والفكرية».

وتدور تساؤلات في الأردن الذي تعرض مؤخراً لهجمات من تنظيم الدولة، حول إمكانية أن تدفع الهجمات الدامية الدولة الأردنية لإعادة بناء علاقتها مع الحركات الإسلامية المعتدلة في المملكة.

ويأتي ذلك في ظل تهديدات «تنظيم الدولة» بتنفيذ هجمات مماثلة لهجوم الكرك، في المستقبل، الأمر الذي أكد خطورته خبير الجماعات الجهادية في الأردن، حسن أبو هنية، محذراً من أن هناك نسبة من التعاطف واضحة مع التنظيم. وأمام هذا «التحول الكبير» بالنسبة إلى الجهاديين الأردنيين، فإن محللين رأوا أنه بات من المطلوب أن يكون هناك تحول كبير أيضاً في العلاقة بين الدولة والحركات الإسلامية المعتدلة، لمجابهة الفكر المتطرف.

من جهته، أكد المحلل السياسي الأردني، راجان السعادية، أن على الدولة الأردنية محاربة التنظيمات المتشددة على جميع الأصعدة، التي من أهمها الجانب الفكري.

وأضاف أن «ترك الحرية للفكر الإسلامي المعتدل سيكون حلاً أمام انتشار أيديولوجيا التنظيمات المتشددة، والتعاطف معها». ولفتح إلى أن «ما يعزز الفكر المتطرف وقاعدته الاجتماعية، هو أن الإسلام المعتدل يتعرض لمضايقات سياسية وقانونية

بماذا ستكافئ تل أبيب السيبي على موقفه من الاستيطان؟

تبراً منها غالبية الشعب المصري بمن فيهم شركاء السيبي نفسه، واعتبروها عارا لأن يحويه التاريخ. وقام مبعوث السيبي في مجلس الأمن الدولي، تحت ضغط من إسرائيل والرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، بسحب مشروع قرار يطلب وقف وإدانة بناء المستوطنات الإسرائيلية، كانت قد تقدمت به مصر.

وفي ضربة قاصمة للدبلوماسية المصرية في عهد السيبي، ومعالجة سريعة لتفريط مصر بالقضية

على مدار أكثر من ثلاث سنوات متواصلة، بذل عبد الفتاح السيبي كل ما بوسعه من أجل خدمة المصالح الإسرائيلية في المنطقة، وقدم في هذا الصدد تنازلات غير مسبوقه، بعد أن مهد الرأي العام المصري لتقبلها أو غض الطرف عنها بحملات إعلامية ممنهجة اعتمدت على الكذب والتضليل وقلب الحقائق لتنفيذ أهدافها. مساعي السيبي لخدمة الكيان الصهيوني المحتل، تم تتويجها بفضيحة وموقفه المخزي من رفض إصدار قانون من مجلس الأمن بإدانة الاستيطان الإسرائيلي،



نتن ياهو مع وزير خارجية مصر

وأضاف عبده: «على الجميع أن يعلم أن السيبي قبض مكافأته مقدماً، فما كان يحلم يوماً أن يستولي على مقعد رئيس مصر لولا أن مهدت له إسرائيل الطريق ودعمته ومارست ضغوطاً على الولايات المتحدة لدعمه، أو على الأقل أن تغض الطرف عن الإجراء الذي مورس على الرئيس المنتخب وعلى مؤيديه من بعده الذين قتلوا على مرأى ومسمع من العالم، دون أن يتحرك أحد لوقف هذه المجازر.. وهذه كانت المكافأة الثانية».

وتابع: «أضف إلى ذلك أن إسرائيل بعد هذا الموقف باتت على استعداد أن تحمي السيبي وتتفق من مالها وجهدها السياسي والدبلوماسي لتقنع العالم بضرورة بقائه في المنصب الذي استولى عليه، لأنه الضمانة الوحيدة لأمن إسرائيل واستمرار مشروعها».

ويرى الكاتب والمحلل السياسي، عبد الحميد قطب، أن «إسرائيل لن تكافئ السيبي على موقفه من الاستيطان لأنها مدينة له، فهي التي نصبته رئيساً ودعمته في الانقلاب، وضغطت على الإدارة الأمريكية لتقبل ما جرى في ٧/٣، بل وذهبت لأبعد من ذلك لطلب من الإدارة الأمريكية دعمه ومساندته».

وأضاف قطب: «إسرائيل تضغط على الدول الأوروبية لتقبل به وتستضيفه في دولها وتستقبله كرئيس، ولا تمارس عليه ضغوطاً حقوقية أو إنسانية، كما أنها تمدد ذلك بمعلومات استخباراتية عن مناوئيه داخل السلطة الفلسطينية وكذلك معارضيه في الداخل والخارج، وبالتالي فهو في موضع رد الجميل ولا ينتظر منهم مكافأة».

الفلسطينية، أعلنت ٤ دول غير عربية هي نيوزيلندا وفنزويلا وماليزيا والسنغال تبنيها إعادة تقديم مشروع القرار، والتحرك لإجراء تصويت عليه بأسرع ما يمكن، وهو ما تم بالفعل، وصدر القرار بأغلبية من مجلس الأمن بموافقة ١٤ دولة مقابل امتناع الولايات المتحدة وحدها عن التصويت.

هذه الفضيحة المدوية لمصر عربياً وإقليمياً ودولياً، كشفت إلى أي مدى يمكن أن يصل السيبي في خدمة «إسرائيل»، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه بقوة: بماذا ستكافئ تل أبيب السيبي على موقفه من الاستيطان الإسرائيلي؟

أكد الكاتب والمحلل السياسي عز الدين عبده، أن إسرائيل لن تجد ابناً باراً بها، ودافعاً لمشروعها الصهيوني المسرطن لقلب العالم العربي إلا عبد الفتاح السيبي، قائلاً: إن السيبي سلم إسرائيل نهر النيل من منابعه وليس فقط ما لدى المصريين، وجرف لها سيناء، وباع من أجلها جزيرتي تيران وصنافير، وما زال يعمل يوماً بعد يوم ليستمر هذا المشروع في النمو، موضحاً أن أقل ما يمكن أن يقدمه السيبي للاحتلال الصهيوني هو أن يرفض مشروع وقف الاستيطان اليهودي لأرضنا العربية المسلمة أرض فلسطين.

داؤنا و جواؤنا

بقلم: الشيخ نزيه مطرجي

الدنيا هُنا

إن الله تعالى لا ينظر إلى صور العباد وإلى الأشكال والأموال، ولكن ينظر إلى القلوب والأعمال. والمؤمن مُعَبَّدٌ أن يجري في أمور دينه ودنياه على سنن الله، وأن يلتزم هدي موله في قوله وعمله، وفي وقت لهوهِ وجده، ورضاه ورضاه، وفرحه وحزنه. ولكن الناس قد ألهتْهم الأموال والبُتون وشغلتهم الدنيا والأهلون، فهم مُتَهَمُونَ إما بنعمة زائلة أو بليّة نازلة أو منية قاضية.

برزت لهم الدنيا بزهرتها وزينتها وقتنتهم، فأخلدوا إليها ورضوا بها حتى شغلتهم عن الذكر، وأذهلتهم عن الطاعة، ونسوا يوماً «تذلل فيه كل مرضعة عما أرضعت وتضع كل ذات حمل حملها».. الحج-٢.

أكثرنا من الأموال وأحبنا طويل الأجل، ونسوا الموت والبرزخ وما وراءه من أهوال؛ جعلوا الدنيا همهم والمعاش مقصودهم، وقد جاء في الحديث قول الرسول ﷺ: «من كانت الآخرة هممه جمع الله عليه شمله وجعل غناه في قلبه وأتته الدنيا وهي راغمة، ومن كانت الدنيا هممه فرّق الله عليه شمله، وجعل فقره بين عينيه، ولم يأت من الدنيا إلا ما قدر له، فلا يصح إلا فقيراً ولا يمسي إلا فقيراً» رواه الترمذي.

إذا التقى الناس في ما بينهم على اختلاف علائقهم وروابطهم، ففي أي أمر يتكلمون وفي أي حديث يخوضون؟ في شأن دنيا أم في أمر دين؟ في ملذات الفانية أم في سعادة الباقية؟ أي هموم النفس أم في هموم الناس؟ لا جرم أن عامتهم قد استحوذ عليهم الشيطان فأنساهم ذكر الله، وصرههم عن هم الآخرة، فظلوا بعيدين عن شاطئه، أو خاضوا فيه ضحخناً ولم يصلوا إلى الغمر، فهم لا ينشطون إلا لجر مغمم موهوم أو ترف مندوم؛ فأحاديث العباد لا تخرج عن شؤون الحياة الدنيا ومناقبها ومصالحها: الطعام والشراب، والصحة والسقام، البيع والشراء، الفقر والثراء، التملك والكراء، اللغو والمراء، فضلاً عن الغيبة والنميمة، وفضح السوءات وتبّع العثرات، وأفات اللسان وفصول الكلام، فضلاً عن الانغماس في حمة اللهو والنسيان، والغرق في تيار الشهوة والعصيان.

هل يأتي على الإنسان حين من الدهر يقول فيه الأخ لأخيه: كيف قلبك علي؟ كيف دينك؟ كيف صلاتك وصدقاتك؟ كيف برّك وإحسانك؟ كيف عيالك وكيف تجارتك؟ كيف مشروعاتك؟ كيف ثروتك وجاهك؟

لم لا يمنح المؤمن نصيباً من مجالسه مع أهله وأصحابه للحديث عن تلاوة القرآن وتدبره، والعمل بأحكامه وهديه؟ وعن الصلوات في أول وقتها وعن صلاة الجماعة يُنادى بها؟ وعن الصلاة التي يغيب عنها المنافقون؟ وعن التصدق بالمال وفضل الزاد وإطعام الجائع، وإعانة الفقير ومواساة المريض وإغاثة الملهوف؟ والإشفاق عن اليتيم والمحروم؟ وعن برّ الوالدين وصلة الأرحام؟ وعن تربية الأبناء وحقوق الآخرة؟ وعن هجر المعاصي والمُنكرات، وتعظيم شعائر الله وكفّ الجوارح، وكفّ اللسان عن المعاصي والآثام، وعن التوبة وتكفير الذنوب والسيئات؟ وعن المغانم والمغارم، والمهلكات والمُنجيات، والإقبال على معالي الأمور وأشرفها؟ وعن ترك حقيرها وسفاسفها؟ وعن زيارة المقابر ومجالس الذكر وقيام الليل؟

لقد غاب التناصح في الله والوصية بتقوى الله، وقُتل على الصديق حمل النصيحة، وشقّ على النديم قبولها، فهجر التواصي بالحق والتواصي بالصبر، وولّى إهداء العيوب والمصارحة في الهنات والذنوب!

فكيف السبيل للخلاص من هذا التقصير؟ ومن يبدأ منّا فيبعث فينا همّة مألينا؟ فالواصفون لحالنا أكثر من العارفين، والعارفون أكثر من الفاعلين، والفاعلون فات زمانهم، والمجددون قد جاء أوانهم، فهل تنهض منّا نخبة صالحون وصفوة مجدّدون، فإننا نطمع والله بأن نكون منهم! ■

بالتصويت في مجلس الأمن؛ مصر هل صححت الخطأ؟

بقلم: فهمي هويدي

ينبغي أن نعترف بأن تأييد مصر لقرار مجلس الأمن إدانة المستوطنات الإسرائيلية وحظرها كان تصحيحاً خطأ كبير وقعت فيه. ذلك أنها حين سحبت المشروع الذي سبق أن قدمته باسم المجموعة العربية فإن ذلك أساء إليها كثيراً، كما أنه كان بمثابة ضربة موجّهة إلى القضية الفلسطينية تنسج وتمحو كل ما قدمته مصر للقضية على مدى تاريخها. ولا مفر من الاعتراف أيضاً بأن تمسك الدول الأربع غير العربية التي ساندت المشروع بالتصويت عليه كان موقفاً أخلاقياً نزيهاً أنقذ القرار، الأمر الذي يجعله جديراً بالإكبار والتقدير، ولا نشك في أن ذلك الموقف وضع مصر في موقف دقيق وجرح. إذ باتت حينئذٍ مختيرة بين خيارات ثلاثة، إما الموافقة على القرار أو الاعتراض عليه أو الامتناع عن التصويت. والأول يصحح الخطأ بما يحفظ لمصر ماء وجهها، أما الموقفان الآخران فهما يمثلان فضيحة سياسية، لأن ذلك لن يفسر إلا بحسبانته تأييداً للاستيطان. الأمر الذي يشكل سبة في جبين مصر تلاحقها إلى الأبد. أدري أن ثمة انتقاداً لمصر وعمزاً في موقفها الذي انتقل من الدعوة لتأجيل المشروع إلى الموافقة عليه، إلا أننا ينبغي أن نقدر تلك الخطوة ونشجعها، لأن تصويب الخطأ أفضل كثيراً من الاستمرار فيه.

أدري أيضاً أننا انتقلنا من التعلق بأمل تحرير فلسطين من الاحتلال، وصرنا «نجاهد» لوقف الاستيطان وكبح جماح السعي لابتلاع مزيد من الأرض والإجهاز على ما تبقى من فلسطين، إلا أن ذلك في الأجواء الراهنة أضعف الإيمان كما يقال، وهو نوع من المقاومة السياسية التي تحاول تثبيت الحقوق، وإنقاذ ما يمكن إنقاذه، حتى لا تتحول الهزيمة إلى استسلام وانبطاح كاملين.

أدري كذلك أن إسرائيل تمارس العريضة والغطرسة وهي مطمئنة إلى أنها فوق القانون وفوق أي حساب. فقد أعلن نتن ياهو رفض قرار مجلس الأمن، وفي نفس يوم صدور القرار أقر الكنيست مبدأ تبييض المستوطنات التي بنيت في الضفة الغربية، تمهيداً لإصدار قانون يضيف الشرعية عليها رغم أنها بنيت على أراضٍ بدعوى أن الفلسطينيين تخلوا عنها، في حين أن ملاكها الأصليين يطالبون بها، إلا أن أهمية قرار مجلس الأمن تكمن في أنه يبطل كل تلك التصرفات من الناحيتين القانونية والسياسية.

ثمة رسالة أخرى لقرار مجلس الأمن، تتمثل في أنه لفت الأنظار إلى بعض جوانب القضية الفلسطينية التي انشغل العالم عنها، بحيث تراجعت أولوياتها وكاد يطويها النسيان. وقد دلت على ذلك صحيفة «لوموند» الفرنسية أخيراً عندما نبهت على أن الرئيس أوباما حين خاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ٢٠١٠، فإنه تطرق إلى القضية الفلسطينية في ١٠٨٣ كلمة، لكنه حين خاطب الجمعية العامة في شهر كانون الثاني عام ٢٠١٦ فإنه تحدث عن الموضوع ذاته في ٣١ كلمة فقط.

توقفت قرار إدانة وحظر المستوطنات الذي أصدره مجلس الأمن له أهمية خاصة. ذلك أنه صدر فيما تسعى إسرائيل لضم المنطقة «جيم» في الضفة الغربية الواقعة تحت سيطرة الجيش الإسرائيلي بالكامل، وهي تشكل ٦٠٪ من أراضي الضفة وتحفل بالمناطق الزراعية والموارد الطبيعية. وقد صادر الإسرائيليون ٧٠٪ من جملة أراضي المنطقة، واحتكروا استثمارها والإفادة منها وسعوا جاهدين لتغيير الحقائق على الأرض.

وفي التقارير الإسرائيلية أن ٦٥٠ ألف مستوطن يعيشون الآن في الضفة الغربية يمثلون ٢٢٪ من سكانها، ويدعو نتن ياهو إلى زيادة عددهم إلى مليون في عام ٢٠٢٠، ليرسي بذلك حل دولتين في الضفة (إلى جانب إسرائيل): واحدة للمستوطنين وأخرى للفلسطينيين، صحيح أن قرار مجلس الأمن لن يوقف ذلك الطموح الإسرائيلي، لكنه يبطل تلك المخططات من الناحية القانونية، ويوفر سندا قوياً لتجريمها أمام العدالة الدولية، إذا توفرت الإرادة العربية بطبيعة الحال.

يخطر لي أن أدعو لجنة الشؤون العربية في مجلس النواب المصري إلى مناقشة الملف من مختلف جوانبه، بدءاً من تقييم الموقف المصري في مجلس الأمن، وانتهاء بطموحات المخططات الإسرائيلية التي يهدد تنفيذها الأمن القومي المصري على الأقل، لكنني استبعدت ذلك الخاطر، لأن المجلس بلجانه المختلفة أثبت أنه ليس مشتغلاً بالسياسة! ■

من مستشفيات عكار الجماعة الإسلامية «مولدك نور ورحمة»



في المستشفى الحكومي، حيث تم توزيع الورود والحلوى والهدايا على المرضى، والطاقم الطبي، متمنين للمرضى الشفاء العاجل، داعين إلى الاقتداء برسول الله عليه الصلاة والسلام، في المحبة والتسامح. وقد رحبت المستشفيات بهذا النوع من الأنشطة الذي يدخل الفرح والسرور على قلب المريض.

افتتحت الجماعة الإسلامية في عكار، أنشطتها بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف بالتعاون مع «جمعية النجاة الاجتماعية» و«كشافة الإيمان الإسلامية»، بجولات على مستشفيات عكار. كانت البداية من مستشفى (اليوسف)، مروراً (برحال) ثم (خلف الحبتور) في منطقة حرار، ونهاية

ذكرى المولد النبوي - حلقات إقرأ وارق - شحيم



تظمت حلقات إقرأ وارق في جمعية النجاة الاجتماعية في الإقليم - شحيم احتفالاً بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف بعنوان «ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى» وبحضور رئيسة جمعية النجاة في لبنان الصديدي ختام الحاج شحادة، في مركز الدعوة الإسلامية في شحيم، وذلك نهار الأحد ١٢/١٢/٢٠١٦. تخللته كلمة للداعية غزالة الحجار أشارت فيها إلى أهمية القرآن في حياة الإنسان، إذ إنه منهاج حياة ونحن نقرأه لنعيش، وكيف كانت حياة الرسول والصحابة

الكرام مع القرآن، إذ إن كتاب الله غير حياتهم وأسلوبهم بالتعامل مع الغير؛ ورسولنا الكريم كان خلقه القرآن، كان قرآناً يمشي على الأرض؛ ورسول الله ﷺ وأصحابه كانوا يسارعون لتطبيق القرآن وتعاليمه. بالإضافة إلى فقرة قرآن كريم مع طلاب الحلقات، ووصلات إنشادية لفرقة حور الجنة، وفي الختام تم توزيع شهادات وجوائز للطلاب الفائزين في المسابقة التي أقامتها حلقات إقرأ وارق في حفظ بعض من سور القرآن الكريم.

لبنانيون، فلسطينيون وسوريون

كلهم

ناطرينك على نار

مشروع دفع الشتاء
لبنان - ٢٠١٦/٢٠١٧

نستقبل تبرعاتكم العينية والمالية

بطانية (\$ ١٨) (للبطانية الواحدة)	البيسة شتوية (\$ ٥٠) (للطفل الواحد)
حقيبة شتوية للأطفال (\$ ٢٠) (للطفل الواحد)	مازوت للتدفئة (\$ ٣٠) (للعائلة الواحدة/شهرية)
حصص غذائية سريعة (\$ ٢٠) (للعائلة الواحدة)	معاطف للأطفال (\$ ١٢) (للطفل الواحد)
أغطية عازلة للخيّم (\$ ١٢٥) (للخيمة الواحدة)	

في مولد الرحمة المهداة.. «نحن دعاة ولسنا قضاة»



بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف أقامت الجماعة الإسلامية في عكار احتفالاً في صالة قصر موسى في وادي خالد. حضر الاحتفال رئيس اتحاد بلديات الوادي الدكتور فادي الأسعد، الدكتور مصطفى العلي ممثلًا تيار المستقبل، للدكتور بري الأسعد ممثل حزب اليسار الديمقراطي، رؤساء بلديات ومخاتير وعلماء ووجهاء وادي خالد، أعضاء صندوق الزكاة في عكار، عدد من قيادات الجماعة في الدير، وحشد من الأهالي. استهل الاحتفال بتلاوة آيات من القرآن الكريم للشيخ بكر المحمود. ثم كانت كلمة الجماعة الإسلامية ألقاها مسؤول

الديبر الشيخ محمد عبدو، شدد فيها على الأخلاق التي جاء لنشرها سيد البشر، وأن أهالي وادي خالد هم امتداد للصحابي الجليل خالد بن الوليد رضي الله عنه، داعياً الله أن يمن بالأمن والأمان على كل اللبنانيين. كلمة لجنة الدعوة ألقاها الشيخ محمد حسيان، وتضمنت: «الالتزام بالقيم والمبادئ التي جاء بها النبي محمد ﷺ، مذكراً بأن الجماعة الإسلامية جامعة وموحدة لمواقف اللبنانيين». تخلل الاحتفال وصلات إنشادية من وحي المناسبة للمنشد الدمشقي منصور زعيتير وفرقته، ووصلات شعرية للأستاذ أحمد الكايد، واختتم الاحتفال بدعاء للشيخ سمير عمان.

الجماعة الإسلامية في عكار تهنيء بالميلاد المجيد



وقام وفد من الجماعة الإسلامية في عكار بجولة على المرجعيات المسيحية الدينية والسياسية بمناسبة ذكرى ميلاد السيد المسيح عليه السلام. شملت الزيارة مطران عكار وتوابعها للروم الاورثوذكس باسيليوس منصور، وزير الدفاع يعقوب الصراف النائب هادي حبيش، ومسؤولي الاحزاب (التيار الوطني الحر - القوات اللبنانية)

وشخصيات عسكرية وأمنية وفعاليات محلية. وكانت مناسبة لتأكيد ضرورة التواصل بين الجميع لتمتين اواصر العلاقة ولتحديد ما تعانيه عكار والمطالبة بوضع عكار على خريطة الإنماء فعلياً بعد معاناة آن لها ان تنتهي، وان الجماعة تمد يدها للجميع للعمل على تأمين ما يخدم مصلحة مجتمعاتنا.

محاضرة لقسم الطالبات واحتفال بذكرى المولد النبوي في برجا



وأقام قسم الطالبات في رابطة الطلاب المسلمين في الإقليم - برجا، محاضرة بعنوان «شبابنا.. في عالم العجائب» قدمتها الإعلامية والمدرسة الأستاذة «هنادي الشيخ نجيب» تحدثت فيها عن التربية الهادفة للجيل الجديد وعن كيفية التعاطي مع الواتس آب والفايس بوك، وذلك يوم السبت الواقع في ٢٦/١١/٢٠١٦ في قاعة مسجد الديماس بحضور حشد من طالبات ثانوية برجا الرسمية، وناووية الإيمان النموذجية، وبعض المدارس الأخرى.

أقامت جمعية النجاة الاجتماعية في الإقليم - برجا احتفالاً بمناسبة ذكرى المولد النبوي الشريف، تخلل الاحتفال كلمة للأخت سلمية دمج تكلمت فيها عن أخلاق الرسول ﷺ، وينبغي لكل إنسان أن يتحلى بها. وقد عرض تلاميذ مدرسة الإيمان مسرحية عن سيدنا عمر رضي الله عنه. وتم تكريم الأخوات اللواتي حفظن سورة محمد من قبل مسؤولة النجاة في برجا، بالإضافة إلى أناشيد من وحي المناسبة لفرقة الأمان. واختتم الاحتفال بدعاء لأهلنا في حلب واليمن والعراق.

القانون الانتخابي أول امتحانات العهد الجديد

بقلم: أواب إبراهيم

نالت الحكومة ثقة المجلس النيابي، ولم يعد هناك أي ذريعة يمكن الطبقة السياسية أن تقدمها للبنانيين لتبرير التأخير في انطلاق عجلة العهد الجديد. وكما كان متوقعا، ساهم الاتفاق المسبق الذي تم بين الرئيس ميشال عون وسعد الحريري في تذليل العقبات التي اعترضت طريق تشكيل الحكومة، وحال دون وضع العصي في دوالب صياغة بيانها الوزاري، وامتدت بركته لتصل إلى ساحة النجمة وسط بيروت، حيث توالى رفع النواب أيديهم مانحين ثقتهم للحكومة. وعليه فإن من المنتظر ابتداء من الأسبوع المقبل، بعد انتهاء عطلة الأعياد، أن تشرع الحكومة بدورها المنتظر العمل بشكل فاعل ورسمي، وأن تبدأ بإقرار البنود المتراكمة على طاولة مجلس الوزراء، والانكباب بشكل جدي لإيجاد مخارج للمشكلات الكثيرة التي تضغط على صدور وجيوب اللبنانيين، لا سيما المعيشية والاقتصادية.

يدرك الجميع أن العمر الافتراضي للحكومة لن يزيد على عدة أشهر. فبعد الانتخابات النيابية التي من المفترض أن تجري منتصف العام القادم، تستقبل الحكومة، لتبدأ حكاية جديدة من بدايتها، فيختار رئيس الجمهورية رئيساً جديداً للحكومة بناء على الاستشارات النيابية. وبما أن بركة الاتفاق المسبق ستمتد إلى ما بعد الانتخابات، وبما أن النتائج المتوقعة لن تختلف كثيراً عما هو قائم، فإن رئيس الحكومة الذي سيختاره رئيس الجمهورية هو الرئيس سعد الحريري الذي سيتولى تشكيل حكومة جديدة، ويشرف على صياغة بيان وزاري جديد تنال بناءً عليه ثقة المجلس النيابي المنتخب. لكن القول بأن عمر الحكومة الحالية لن يكون طويلاً، لا ينبغي أن يدفع إلى التقليل من أهمية الدور المنوط بها. صحيح أنها أشهر قليلة، لكن بنداً رئيسياً ومفضلياً على طاولة مجلس الوزراء ينبغي منحه الأهمية والأولوية، وأن يتم بحثه والمساورة بإحالتة إلى مجلس النواب لإقراره، ألا وهو التوصل إلى قانون انتخابي جديد. فإجراء الانتخابات النيابية بناءً على القانون الانتخابي الأكثر شيوعاً سيشكل صفة موجعة للعهد الجديد، وضربة لكل الآمال التي وضعها اللبنانيون على هذا العهد بتغيير الحال وتحسن الأحوال.

شهر العسل الذي شهدناه منذ انتخاب رئيس الجمهورية وتشكيل الحكومة ليس متوقفاً أن يمتد ليشمل الاتفاق على القانون الانتخابي الجديد، خاصة إذا عرفنا أن أي تغيير في أحجام القوى والكتل السياسية بناءً على ما ستفرزه الانتخابات النيابية سينعكس على طريقة التعامل معها وعلى الحصص التي ستناهلها في أي قسمة سياسية مقبلة. وعليه، فإن جميع القوى السياسية لن تتساهل في موضوع القانون الانتخابي كما تساهلت في تشكيل الحكومة وبيانها الوزاري، وهي مستعدة لتستأسد على الآخرين وقلب الطاولة عليهم إذا ما توافقوا على قانون انتخابي لا يضمن زيادة حجم كتلتها النيابية، أو على الأقل عدم تراجع حجمها. وما دامت الطبقة السياسية التي تمثلت بالحكومة هي التي تقوم بحياكة القانون الانتخابي الجديد، فإن الأمور لا تدعو لكثير من التفاؤل، لأن هذه الطبقة لن تسمح بأن يتراجع حجمها من خلال قانون يعكس تمثيلاً حقيقياً للبنانيين.

ليس من المنتظر ولا المتوقع من الحكومة الجديدة أن «تشيل الزير من البير»، ولا أن تجد حلولاً نهائية للمشكلات السياسية والأمنية والاقتصادية والمعيشية والحياتية الكثيرة التي يعاني منها اللبنانيون، لكن أمراً واحداً تبقى الآمال معقودة على هذه الحكومة لإنجازه، هو إقرار قانون انتخابي عصري ينهي احتكار التمثيل لطبقة سياسية متناقضة في التوجهات السياسية لكنها متوائمة ومتحالفة في توزيع الحصص والمغانم، وهو ما اعتادته الطبقة السياسية منذ عهد الوصاية السورية وحتى يومنا هذا، ويأمل اللبنانيون أن ينتهي هذا الواقع، وأن يشهدوا ولادة طبقة سياسية جديدة.

مصادقية رئيس الجمهورية على المحك، وإذا انطلق العهد الرئاسي بقانون انتخابي يساهم في إنتاج الطبقة السياسية نفسها التي عشت الفساد بين جنباتها، ويهمش شرائح أساسية في المجتمع، فإن تشويهاً كبيراً سيصيب صورة هذا العهد، وسيخيب آمالاً كثيرة علقت عليه للتغيير. ■



كلية طيبة

لماذا لم يُنصف الرئيس الحريري طرابلس والضنية وعكار؟

والامر نفسه في عكار التي منحت النائب معين مرعي وزارة دولة لشؤون النازحين. والطريف في الأمر أن وزيراً عكارياً سينتولى الاهتمام بشؤون النازحين، وكان من الإحدى أن تسمى وزارة شؤون عكار ووزارة للضنية والمنية المحرومتين منصباً وزارياً، وهما اللتان تستحقان مجلس إنماء أسوة بمجلس الجنوب، لكنهما كما في العادة خارج اهتمام الرئيس سعد الحريري إلا في أيام الانتخابات.

إن تمثيل عكار بوزارة ليس لها مكتب ولا هيكلية إدارية ولا موازنة وهي محسوبة على الرئيس الحريري ولكن لا يعرفها إلا في اثناء التظاهرات والاعتصامات.

أما الوزير العكاري الثاني يعقوب الصراف، فهو غير محسوب على عكار الإبطاقة الهوية ولا يعتد بوزارة الدفاع وإن كانت سيادية إلا أنها لن تجلب المن والسلوى إلى عكار.

هذه حال هذه المناطق التي لا تجد من يستقبل إنصافها كما استقبلت زعماء الكتل النيابية بالحصول على وزارة خدمات تؤمن لمحازبيهم ومناطقهم وطاقفتهم ما يتمنونه من مراكز تحترق هذه الوزارات.

«برافو» لسفير جعجع الذي حصداً أربع وزارات دسمة وللرئيس نبيه بري الذي لم يصوت للرئيس ميشال عون، ورغم ذلك نال ما تمنى، والوزير جبران باسيل عزاب هذه الحكومة، وليحصد التيار العوني ومعه رئيس الجمهورية سبع حقائب وزارية. حتى النائب سليمان فرنجية الذي كان خصم الرئيس ميشال عون، أصر على منحه وزارة الأشغال العامة لتنعيم زغرته وقضاؤها بالزفت حتى أعتاب المنازل.

لقد يئس الطرابلسيون من هذه الدولة وحكوماتها، وياتوا على يقين بأنهم خارج اهتمامات المسؤولين، وهم عاتبون على الرئيس سعد الحريري الذي كان يؤمل منه أن يعزز دورها وينصفها إن كان يعتبرها مظلومة ومغيبية، ولكن ظلم ذوي القربى أشدّ مرارة على النفس من وقع الحسام المهند. ■

عبد القادر الاسمر

أما وقد انتهت جلسات مناقشة البيان الوزاري في مجلس النواب طوال ثلاثة أيام لينال على أثره ثقة معظم النواب، فإنه لا بد لنا من قراءة حيثيات التشكيلة الوزارية - وإن جاءت متأخرة بعض الشيء - وكيفية توزيع الحقائب الوزارية على المناطق والكتل النيابية ليتضح لنا حرمان طرابلس والضنية والمنية وعكار حقها بوزارات خدمات تنصف هذه المناطق المحرومة والمزمنة في حرمانها.

ولم يجد أبناء طرابلس أن هذه الحكومة أنصفتهم بمنحها وزيراً واحداً، وهي التي كانت تحصل على أربعة وزراء في الحكومات السابقة، وخاصة في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي. وكان من الأجدى أن يعمد الرئيس سعد الحريري إلى انصاف طرابلس التي يعتد بها ويعتبرها مدينته، فإذا به يتجاهل أمر هذه المدينة ويخصص لها وزارة واحدة للنائب محمد كبرية هي وزارة العمل التي لا تعتبر وزارة خدمات.

إن طرابلس بأسرها تستنكر هذا التجاهل المتعمد لها فيما كانت المداومات لتشكيل هذه الحكومة تراعي مطالب سائر الكتل وتتوخى إرضاءهم وتحقيق طلباتهم بوزارات سيادية ووزارات خدمات تقاسمها التيار العوني وحزب القوات وكتلة التنمية والحرير التي يترأسها الرئيس نبيه بري. لقد انكشفت أهداف هذه الكتل واصرارها على وزارات بعينها لتنال ما تتمناه من وزارات سيادية ووزارات خارجية وحظيت كل كتلة نيابية بما أصرت عليه بعد أن هددت أنها ستنتقل إلى صفوف المعارضة أن لم تنل ما تتمسك به ولتسقط بذلك مقولة «بحبك يا لبنان يا وطني» لتصبح «بحبك يا طائفتي ويا منطقتي». ولم يحسب لطرابلس أي حساب، فيما كان بإمكان الرئيس الحريري أن يعزز مكان طرابلس ومطالبيها التي تؤمنها وزارة الخدمات كالأشغال والتربية والطاقة والمياه والشؤون الاجتماعية وغيرها من وزارات الخدمات التي تمنح بعض الحقوق للعاصمة الغائبة.

مواقيت الصلاة

حسب توقيت مدينة بيروت

أيام الأسبوع	الجمعة		الخميس		الأربعاء		الثلاثاء		الاثنين		الأحد		السبت	
	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د	د
الجمعة	٦	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
الخميس	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
الأربعاء	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
الثلاثاء	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥	٥
الاثنين	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢
الأحد	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١	١
السبت	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢